ق-032/(01/13)/33-و (0088)

الأمانـــة العامـــة

القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية
الـدورة الثالثـــة

الريـــاض: 9-10 ربيع الأول 1434هـــ - الموافـــق 21-22 يناير/ كانون ثاني 2013م

أولاً : القـــــــــرارات.
ثانيـــاً : إعلان الريـــــاض.
ثالثـــاً : بيان بشأن العملية الإرهابية الأخيرة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
رابعـــاً : كلمة فخامة الرئيس د. محمد مرسى رئيس جمهورية مصر العربية في الجلسة الافتتاحية.
خامســاً : كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملـــك المملكـــة العربية السعودية في الجلسة الافتتاحية ألقاها بالنيابة عنه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولى العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع.
سادســاً : كلمة السيد د. نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية في الجلسة الافتتاحية.
سابعـــاً : قائمة أسماء رؤساء وفود الدول العربية المشاركة في القمة.

المحتويات

أولاً: القـرارات:

- **تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية فـي دورتهـا الأولـى (الكويت: 19-20 يناير/ كانون ثان 2009) ودورتها الثانية (شرم الشيخ: 19 يناير/ كانون ثان 2011) والقرار الصادر عـن قمـة بغداد 2012 بشأن شبكة الأمان المالية العربية لدولة فلسطين 5**
- **الاستثمار في الدول العربية – الاتفاقيـة الموحـدة لاسـتثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المعدلة 21**
- **الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010-2030) 43**
- **الأهداف التنموية للألفية (2000-2015 وما بعد)..... 131**
- **التصدي للأمراض غير المُعدية (غير السارية) 142**
- **المنتـديات التحـضيرية للقمـة العربيـة التنمويـة: الاقتـصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: يناير/ كانون ثان 2013) 154**
- **استضافة مملكة البحرين لمشروع البورصة العربية المشتركة 156**
- **مبادرة خادم الحرمين الشريفين لدعم المؤسسات المالية العربية المشتركة والشركات العربية المشتركة..... 157**
- **تقديم الشكر والتقدير للمملكة العربية الـسعودية لاستـضافتها الدورة الثالثة لمجلس الجامعة على مـستوى القمـة العربيـة التنموية: الاقتصادية والاجتماعية 158**
- **موعد ومكان الدورة الرابعة والدورة الخامسة لمجلس الجامعة على مستوى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية 159**

ثانيـاً: إعـلان الريـاض 161

ثالثـاً: بيـان بـشأن العمليـة الإرهابيـة الأخـيرة في الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطية الشعبية 173

رابعـاً: كلمة فخامة الرئيس د. محمد مرسى رئيس جمهورية مصر العربية في الجلسة الافتتاحية 177

خامساً: كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية في الجلسة الافتتاحية ألقاها بالنيابة عنه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع 189

سادساً: كلمة السيد د. نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية في الجلسة الافتتاحية 195

سابعـا: قائمة أسماء رؤساء وفود الدول العربية المشاركة في القمة 205

أولاً:

القـــــرارات

تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الأولى (الكويت: 19-20 يناير/ كانون ثان 2009) ودورتها الثانية (شرم الشيخ: 19 يناير/ كانون ثان 2011) والقرار الصادر عن قمة بغداد 2012 بشأن شبكة الأمان المالية العربية لدولة فلسطين

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،

- بعد اطلاعه:

- على تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الأولى (الكويت: يناير/ كانون ثان 2009) ودورتها الثانية (شرم الشيخ: يناير/ كانون ثان 2011)،
- وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (ق:ق560 د.ع (23) بغداد- 2012/3/29)، بشأن متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن القمة العربية التنموية في دورتيها الأولى والثانية، والتحضير للدورة الثالثة للقمة التنموية،
- وعلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ق 1923 - د.ع 90 - 2012/9/13) بشأن تحديد جدول أعمال القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض:21-22 يناير/ كانون ثان 2013)،
- وعلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ق 1942 - د. أ- 2012/12/6) بشأن تكليف الأمانة العامة بتحديث تقرير متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الأولى (الكويت 2009) والثانية

(شرم الشيخ 2011) حتى موعد عقد القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض:21–22 يناير/ كانون ثان 2013)،

- وعلى مشاريع القرارات المرفوعة من الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (الدورة الثالثة)،

- وإذ أحيط علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ القرارات الصادرة عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في دورتها الأولى (الكويت: يناير/ كانون ثان 2009)، ودورتها الثانية (شرم الشيخ: يناير/ كانون ثان 2011)، وبالجهود التي بذلتها وتبذلها الدول الأعضاء والمجالس الوزارية المتخصصة، والمنظمات العربية المتخصصة، والمنظمات الإقليمية والدولية،
- كما أحيط علماً بما تضمنه تقرير الأمين العام من تقييم لما تم تنفيذه، ومقترحات لتذليل المعوقات التي حالت دون التنفيذ الكامل لقرارات القمتين،
- وإذ يؤكد مجدداً على ضرورة مواصلة الجهود الرامية لتذليل العقبات التي حالت دون التنفيذ الكامل لقرارات القمتين، ومعالجة مشاكل التمويل التي تحول دون تنفيذ بعض المشروعات، من خلال الاستفادة من الموارد المالية المتوافرة لدى مؤسسات التمويل الوطنية والعربية والإقليمية والدولية، وإيجاد سبل تمويلية مبتكرة،
- وإذ يشيد بالخطوات التنفيذية التي تم إنجازها لتفعيل الحساب الخاص المنشأ لدى الصندوق العربي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية الذي انطلق من القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الأولى (الكويت: يناير/ كانون ثان 2009)، وكذلك بمبادرة المساعدة من أجل التجارة التي تهدف إلى تسهيل التجارة بين الدول العربية.
- وفي ضوء المناقشات،

يُقـــرر

أولاً: متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتـــصادية والاجتماعيـــة فـــي دورتها الأولى (الكويت/ 19-20 يناير/ كانون الثاني 2009):

1- مبادرة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – أمير دولة الكويت بشأن توفير الموارد المالية اللازمة لدعم وتمويل مـــشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي:

أ- الإحاطة علماً بالمساهمات التي أعلنت عنها الدول العربيـــة البـــالغ قدرها 1202 مليون دولار (مليار ومائتان واثنـــين مليـــون دولار أمريكي) من إجمالي رأس مال الحساب الذي يبلغ 2 مليـــار دولار أمريكي، ودعوة الدول الأعضاء التي لم تسدد مساهمتها كاملة إلـــى الوفاء بالتزامها بتسديد المساهمة التي أعلنت عنهـــا فـــي الحـــساب الخاص للصندوق ودعوة الدول الأعـــضاء التـــي لـــم تعلـــن عـــن مساهماتها إلى الإعلان عنها.

ب- الإحاطة علما بالعمليـــات الاقراضـــية التـــي يمولهـــا الـــصندوق المخصصة لعدد من الدول والبالغ قدرها 175 مليون دولار (مائـــة وخمسة وسبعون مليون دولار أمريكي). وأخذ العلم بحجم التمويـــل المقدر بحوالي 1.9 مليار دولار (مليار وتـــسعمائة مليـــون دولار أمريكي) الذي ستقدمه المؤسسات الوســـيطة التـــي يعمـــل معهـــا الصندوق العربي، في ست دول عربية، ودعـــوة الـــصندوق إلـــى الاستمرار في دعم النشاطات التمويليـــة لهـــذه المؤســـسات وفقـــا لبرامجها وخططها التي وضعتها للفترة 2012-2015.

ج- الترحيب ببدء نشاط الحساب الخاص لصندوق دعم وتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الـــوطن العربـــي ودعـــوة

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي إلى الاستمرار في تقديم تقرير دوري مفصل حول التقدم المحرز إلي المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

2- **الأوضاع الصحية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة:**

أ- الإحاطة علماً بجهود الدول الأعضاء في تقديم الدعم والمساندة في المجال الصحي إلى الشعب الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة.

ب- دعم جهود مجلس وزراء الصحة العرب الرامية إلى تحسين الأوضاع الصحية للشعب الفلسطيني وإعادة تأهيل المؤسسات الصحية في قطاع غزة.

ج- دعوة الدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم الدعم والمساندة للقطاع الصحي في قطاع غزة بالتنسيق مع مجلس وزراء الصحة العرب.

3- **الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاديات العربية:**

أ- الإحاطة علماً بالإجراءات التي اتخذتها الدول العربية لمواجهة التحديات التي فرضتها الأزمة المالية العالمية.

ب- دعوة الدول العربية إلى تعزيز قدرة الاقتصادات الوطنية في امتصاص الصدمات الاقتصادية المختلفة.

ج- العمل على تطوير الأنظمة والآليات المستخدمة في شبكات الأمان الاجتماعي بما يسهم في حماية الشرائح الفقيرة من السكان.

د- مواصلة العمل على تهيئة بيئة داعمة ومحفزة لقطاع الأعمال في إطار الجهود المتخذة لتحفيز القطاع الخاص وتعزيز التنويع الاقتصادي.

4- **مشروعات الربط الكهربائي العربي:**

أ- الإحاطة علما بالتقدم المحرز على صعيد مشروعات ودراسات الربط الكهربائي العربي الرئيسية وأهمها:

- استكمال ربط دولة الإمارات العربية المتحدة بشبكة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أبريل/ نيسان2011.
- الاتفاق بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية على تنفيذ مشروع الربط الكهربائي بينهما لتبدأ اختبارات التشغيل في 2015.
- الخطوات الإيجابية التي اتخذها كل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الدولي في تنفيذ دراسة "الربط الكهربائي الشامل، وتقييم استغلال الغاز الطبيعي لتصدير الكهرباء"؛ وإعداد مسودة مذكرة التفاهم لإنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء.
- قيام لجنة من خبراء الكهرباء بزيارة الجمهورية الإسلامية الموريتانية للتعرف على المنظومة الكهربائية، والخطط المستقبلية، وإعداد تقرير بهذا الشأن تمهيدا لدراسة بدائل ربطها بالدول المجاورة.

ب- دعوة مؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية إلى المساهمة في تمويل المشروعات المتعلقة بتهيئة الشبكات الكهربائية الداخلية للدول العربية الأقل نموا للربط مع الدول المجاورة.

ج- دعوة القطاع الخاص العربي إلى الاستثمار في أسواق الطاقة المنشأة في إطار الربط الكهربائي العربي وفق ما تنتهي إليه الدراسة المتعلقة بهذا الشأن.

5- <u>مخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية</u>:

أ- الإحاطة علما بالخطوات الايجابية التي اتخذتها بعض الدول العربية في مجال الربط البري العربي بالسكك الحديدية.

ب- الإحاطة علماً بالخطوات التي اتخذها مجلس وزراء النقل العرب والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في إعداد دراسة مخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية.

ج- دعوة مؤسسات التمويل الوطنية والعربية والإقليمية والدولية إلى المساهمة في تمويل تنفيذ مخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية.

د- دعوة القطاع الخاص العربي إلى الاستثمار في تنفيذ شبكات الربط البري العربي بالسكك الحديدية.

هـ- دعوة الدول العربية إلى تهيئة الظروف الملائمة وإلى التواصل مع القطاع الخاص العربي لتشجيعه على الاستثمار في تنفيذ شبكات الربط البري العربي بالسكك الحديدية.

6- <u>البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي:</u>

أ- الإحاطة علما بجهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية من أجل تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي (2011-2016).

ب- الإشادة بالخطوات التي اتخذتها عدد من الدول العربية في مجال تنفيذ البرنامج.

ج- الترحيب باستعداد بعض مؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية ومنها (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق أبو ظبي للتنمية، البنك الإسلامي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية والإيفاد) للمساهمة في تمويل المشروعات والبرامج التي تعدها الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية في إطار البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، ودعوة جميع مؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية للمساهمة في تمويل مشروعات البرنامج.

د- الطلب من الدول العربية موافاة المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتفاصيل المشروعات التي تعدها في إطار البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، وبتقارير دورية حول موقف تنفيذها لمكونات البرنامج.

هـ- تكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالاستمرار في متابعة تنفيذ مكونات البرنامج والترويج له وذلك بالتنسيق مع الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، والقطاع الخاص العربي، والدول العربية المستفيدة، والمؤسسات المالية العربية والإقليمية والدولية، للإسهام في دعم البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي في مرحلته الأولى 2011-2016.

و- دعوة الدول العربية ذات الميزات النسبية في المجال الزراعي إلى تهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات في هذا المجال ومنح مزايا تفضيلية للمستثمر العربي.

ز- الترحيب بمبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان للاستثمار الزراعي العربي في السودان للمساهمة في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي العربي، وتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعقد أحد اجتماعاته خلال عام 2013 بالخرطوم لبحث الإجراءات العملية الكفيلة بتنفيذ المبادرة.

7- <u>الاتحاد الجمركي العربي</u>:

أ- توجيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالعمل على الانتهاء من كافة متطلبات انجاز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قبل نهاية عام 2013 المتمثلة فيما يلي:

- وضع قواعد المنشأ العربية التفصيلية ومعاملة منتجات المناطق الحرة على نحو نهائي لما لهما من أهمية في جذب الاستثمارات وتعزيز التراكم في الصناعات للدول الأعضاء.
- وضع جداول الالتزامات الخاصة باتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية في صيغتها النهائية.
- توفير الدعم المالي والفني اللازم للدول العربية الأقل نموا الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- وضع البرامج اللازمة لتعزيز بنية الخدمات المساندة للتجارة بما فيها النقل والمواصلات.
- وضع المواصفات القياسية للسلع العربية بصيغتها النهائية وتطوير الأسلوب المتبع في الدول العربية لاعتماد شهادات المطابقة بالنسبة للصادرات والواردات العربية البينية.
- توحيد النظم والتشريعات والسياسات التجارية فيما بين الدول العربية المتعلقة بالمنافسة ومنع الاحتكار.

ب- الإحاطة علماً بالخطوات الايجابية التي تمت في إطار جامعة الدول العربية من أجل الوصول إلى الإعلان عن الاتحاد الجمركي العربي في عام 2015 وفقاً للبرنامج الزمني لقيام الاتحاد.

ج- دعوة الدول العربية إلى الدخول في التفاوض على فئات التعرفة الجمركية والانتهاء منها ضمن الوقت المحدد للإعلان عن الاتحاد الجمركي العربي عام 2015.

د- التأكيد على قيام الاتحاد الجمركي العربي بين الدول المؤهلة لذلك في الموعد المحدد له في عام 2015.

هـ- الترحيب بمبادرة "المساعدة من أجل التجارة" التي أطلقتها المؤسسة الإسلامية الدولية لتنمية التجارة، ودعوة الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى إنشاء نقاط اتصال لديها لمتابعة تنفيذ البرامج التي تضمنتها المبادرة التي ستوجه لدعم بنية الخدمات المساندة للتجارة وتطوير التشريعات عموما وعلى وجه الخصوص الدول العربية الأقل نموا الأعضاء في المنطقة.

و- تكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمتابعة تنفيذ برامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية وتقديم تقرير دوري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

8- <u>الأمن المائي العربي:</u>

أ- الترحيب باستجابة عدد من الهيئات الدولية والمؤسسات المالية العربية والإقليمية والدولية لتنفيذ المشاريع المنبثقة عن مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المالية الذي يشرف عليه المجلس الوزاري العربي للمياه والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ودعوتها إلى التنسيق مع المركز للاتفاق على الأساليب العملية للبدء في تنفيذ تلك المشاريع.

ب- دعوة المجلس الوزاري العربي للمياه إلى الانتهاء من إعداد المخطط التنفيذي لاستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة المعتمدة من قبل مجلس الجامعة على مستوى القمة بموجب القرار رقم (ق.ق: 562 – د.ع (23) بغداد – 2012).

9- <u>البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية:</u>

أ- الإحاطة علماً بجهود منظمة العمل العربية في تنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية، ودعوتها

إلى مواصلة جهودها بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية لتوفير التمويلات اللازمة للتنفيذ الكامل لمتطلبات البرنامج.

ب- دعوة الدول الأعضاء ومؤسسات التمويل ومنظمة العمل العربية إلى استكمال إيداع مساهماتهم وفقاً للنسب المقررة لتنفيذ متطلبات البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية.

10- <u>البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية</u>:

أ- الإحاطة علماً بجهود الدول الأعضاء ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب لتنفيذ البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية والدعم المالي المقدم من الصندوق العربي للعمل الاجتماعي في هذا الإطار، ودعوة المجلس إلى مواصلة جهوده المقَّدرة في هذا الشأن.

ب- دعوة الدول الأعضاء إلى مواصلة جهودها في مجال تنفيذ البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية مع إعطاء أولوية للسياسات الاجتماعية الموجهة للحد من الفقر.

ج- دعم الجهود العربية الرامية إلى مساعدة الدول العربية الأقل نمواً لتنفيذ متطلبات البرنامج العربي للحد من الفقر.

د- دعوة الدول الأعضاء إلى الاستفادة من مبادرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – أمير دولة الكويت بشأن توفير الموارد المالية اللازمة لدعم وتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، بوصفها إحدى الآليات العربية لخفض الفقر في الدول العربية.

هـ- تكليف مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالتنسيق مع الدول الأعضاء بوضع نموذج لرصد تنفيذ البرنامج بما يتوافق مع قدرة

الدول الأعضاء على تنفيذ متطلبات البرنامج، بما في ذلك إعداد تقارير دورية لمتابعة التنفيذ، يتم عرضها على مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تمهيداً لرفعها إلى القمة.

و- تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع الدول الأعضاء ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب مواصلة جهودهم بالتعاون مع مؤسسات التمويل العربية والدولية لإيجاد الآليات اللازمة لتمويل وتنفيذ البرنامج.

11- <u>البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية</u>:

أ- الإحاطة علماً بجهود مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب لمساعدة الدول الأعضاء وخاصة الأقل نمواً منها على تنفيذ البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية، وبالدعم المالي المقدم من الصندوق العربي للعمل الاجتماعي في هذا الإطار، ودعوة المجلس إلى مواصلة جهوده المقدرة في هذا المجال.

ب- دعوة الدول الأعضاء إلى مواصلة جهودها على المستوى الوطني لتنفيذ البرنامج العربي للأهداف التنموية للألفية، وإعداد تقارير دورية حول مدى التقدم المحرز في هذا الشأن.

ج- تكليف مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بتنظيم دورات تدريبية بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة العاملة في المنطقة العربية للمسؤولين في الدول العربية في مجال إعداد تقارير تنفيذ أهداف الألفية وفقاً للمواصفات الدولية بهذا الشأن.

د- التأكيد على مواصلة دعم جمهورية الصومال في جهود التنمية وإعادة الإعمار تمهيداً لتحقيق الأهداف التنموية للألفية، ووضع التشريعات اللازمة في هذا الإطار.

12- تطوير التعليم في الوطن العربي:

أ- الإحاطة علماً بجهود الدول الأعضاء لتطوير التعليم، ودعوتها إلى تقديم تقارير سنوية إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في المواعيد المحددة لذلك.

ب- تكليف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتنسيق مع الأمانة العامة لإعداد التقرير التقييمي لخطة تطوير التعليم في الوطن العربي بعد مرور الخمس سنوات الأولى على الخطة، تمهيداً لعرضه على القمة التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة (2015) بالجمهورية التونسية.

13- تحسين مستوى الرعاية الصحية:

أ- الإحاطة علماً بجهود الدول الأعضاء لتحسين مستوى الرعاية الصحية.

ب- دعم الجهود العربية الرامية إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية في الدول العربية الأقل نمواً.

ج- الطلب من الدول الأعضاء مواصلة الجهود في تحقيق الاكتفاء من الكوادر الطبية في تخصص صحة الأسرة وتوفير فرص التدريب اللازمة لأطباء هذا التخصص.

د- دعم جهود مجلس وزراء الصحة العرب لتحسين مستوى الرعاية الصحية وخاصة تحديث وحدات الرعاية الصحية وتطبيق نظام طب الأسرة في الريف والمناطق العشوائية والمحرومة، وكذلك تحسين الخدمات الصحية المقدمة للأمهات والأطفال وكبار السن.

هـ- تكليف مجلس وزراء الصحة العرب بتكثيف عقد دورات تدريبية لتنمية القدرات الفنية للفرق الصحية.

14- دور القطاع الخاص في دعم العمل العربي المشترك:

أ- دعوة الدول العربية إلى العمل على وضع الآليات والسياسات المناسبة التي من شأنها تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في المشروعات ذات الأولوية للعمل العربي المشترك.

ب- دعوة القطاع الخاص إلى توجيه استثماراته إلى القطاعات الإنتاجية حسب الميزات النسبية التي تتمتع بها كل دولة عربية، وتكثيف مساهماته في المجالات الاجتماعية والتنموية، بما في ذلك مساهمته في تنفيذ المشاريع التنموية العربية التي أقرتها القمم العربية.

15- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني العربي:

أ- دعوة الدول الأعضاء إلى مواصلة جهودها الرامية إلى تحقيق شراكة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وخاصة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب- دعوة منظمات ومؤسسات المجتمع المدني إلى تقديم المزيد من المبادرات في المجالات الاجتماعية والتنموية والمساعدات الإنسانية، بما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة في المنطقة العربية.

ثانياً: متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثانية (شرم الشيخ/ 19يناير/ كانون الثاني 2011):

19- مشروع الربط البحري بين الدول العربية:

أ- الإحاطة علماً بالخطوات التي اتخذها مجلس وزراء النقل العرب فيما يتعلق بمحاور الربط البحري بين الدول العربية بما في ذلك التصديق على اتفاقية النقل متعدد الوسائط ودخولها حيز التنفيذ وإعداد مشروع اتفاقية عربية للتعاون في مجال النقل البحري للبضائع بين الدول العربية.

ب- دعوة مؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية للإسهام في تطوير صناعة النقل البحري في الدول العربية.

20- <u>مشروع ربط شبكات الانترنت العربية</u>:

أ- دعوة الشركات المعنية بتبادل المعلومات إلى تفعيل الحوار بين المعنيين في هذا المجال وعرض أفضل التجارب والممارسات في مجال إنشاء نقاط المبادلة.

ب- تطوير السياسات العامة لإدارة الاتصالات وتقنية المعلومات العربية من خلال أجهزة مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات لزيادة اعتبار أهمية البيئة متعددة الأطراف لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بحيث تتولى الحكومات تطوير البنية التحتية وتهيئة المناخ المناسب لتفعيل دور الشركات المعنية في تنفيذ المشروعات التي تعمل على تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات العربي ومشاركة مؤسسات التمويل في تقديم الدعم المالي لها.

ج- تفعيل التعاون العربي مع التجمعات القطاعية الأخرى من أجل نقل الخبرات وتبادل أفضل التجارب والممارسات في هذا المجال.

21- <u>مبادرة البنك الدولي في العالم العربي</u>:

أ- الإحاطة علماً بالجهود المبذولة لتنفيذ مبادرة البنك الدولي في العالم العربي.

ب- مواصلة تعزيز التعاون بين الأمانة العامة والبنك الدولي في المجالات الواردة في مذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين.

22- <u>تعزيز جهود تنفيذ الأهداف التنموية للألفية</u>:

أ- الإحاطة علماً بـ:

- الإنجازات التي حققتها الدول العربية لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية.

- جهود المجالس الوزارية العربية المتخصصة بالتنسيق مع الدول الأعضاء لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية.

ب- تفعيل الآليات العربية القائمة في مجال توفير الإحصاءات التنموية وربطها بالأجهزة الوطنية توطئة لتأسيس قواعد بيانات متينة ورصينة ومتسقة حسب المعايير الدولية المتعارف عليها في هذا الصدد.

ج- تعزيز الجهود العربية الرامية إلى تحقيق الغاية الثالثة من الهدف الأول الخاصة بمكافحة الجوع في الدول العربية الأقل نمواً، لاسيما التدخل السريع لمواجهة الآثار الناجمة عن الأزمات الطارئة فيما يخص الأمن الغذائي.

د- دعم جهود مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة لإعداد تقارير عربية متخصصة ترصد الإنجازات والتحديات تقدم المقترحات لمواصلة تنفيذ الأهداف التنموية للألفية بحلول عام 2015.

هـ- تكليف مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة بالإسراع في تحديث مبادرة التنمية المستدامة للمنطقة العربية لغرض سرعة إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية والإقليمية، ودعوة المجلس إلى سرعة عقد المنتدى العربي الأول للحد من مخاطر الكوارث وإلى العمل على تنفيذ المخطط الإقليمي العربي لدعم أهداف الاستراتيجية الأولية الجديدة للتنوع البيولوجي 2020.

و- تكليف المجلس الوزاري العربي للمياه بالاستمرار في جهوده الرامية إلى استدامة حصول المواطن على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية بما يتماشى مع تحقيق الهدف السابع للأهداف التنموية للألفية.

ز- تكليف مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب الاستمرار في جهوده الرامية إلى تحقيق تحسن كبير للظروف المعيشية لسكان الأحياء الفقيرة والعشوائية.

23- <u>المشاريع العربية لدعم صمود القدس</u>:

أ- الإحاطة علماً بجهود الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة لدعم صمود القدس.

ب- دعوة الدول الأعضاء إلى مواصلة جهودها لدعم المشاريع العربية لدعم صمود القدس.

ج- إعطاء الأولوية من قبل "صندوق دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي"، للمشاريع التي قدمتها دولة فلسطين لدعم صمود القدس.

د- مواصلة الجهود لدعم القدس والمشروعات التنموية المقامة فيها، وذلك بالتنسيق والتعاون المستمرين بين الجامعة العربية والسلطة الوطنية الفلسطينية والمجالس الوزارية العربية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة والمؤسسات والصناديق المالية والاقتصادية العربية.

<u>ثالثاً: متابعة تنفيذ قرار قمة بغداد 2012 بشأن شبكة الأمان المالية العربية لدولة فلسطين</u>:

التأكيد على دعوة الدول العربية الالتزام بتوفير شبكة الأمان المالية العربية المُقدرة بمبلغ مائة مليون دولار أمريكي شهرياً لدولة فلسطين وفقاً لقرار قمة بغداد (مارس/ آذار 2012)، وذلك لدعم القيادة الفلسطينية في ضوء ما تتعرض له من ضغوطات مالية واستمرار إسرائيل في عدم تحويلها للأموال المستحقة لدولة فلسطين، وتقديم الشكر للمملكة العربية السعودية لمبادرتها في تقديم الدعم لشبكة الأمان المالية العربية.

(ق.ق: 29 د.ع (3) – ج3 – 2013/1/22)

الاستثمار في الدول العربية – الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المعدلة

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،

- **بعد اطلاعه:**

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ق 1925 – د.ع 90 – 2012/9/13) بشأن الاستثمار في الدول العربية،
- وعلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ق 1923 – د.ع 90 – 2012/9/13) بشأن تحديد جدول أعمال القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: 21–22 يناير/ كانون ثان 2013)،
- وعلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ق 1941– د.أ – 2012/12/6) بشأن رفع الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المعدلة إلى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض:21–2013/1/22).
- وعلى الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المعدلة،
- وعلى مشاريع القرارات المرفوعة من الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (الدورة الثالثة)،

- وفي ضوء المناقشات،

يُقـــرر

1- الموافقة على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المعدلة بالصيغة المرفقة(*).

2- دعوة الدول العربية إلى التصديق على الاتفاقية المعدلة لوضعها موضع التنفيذ مع بداية عام 2014.

3- حث القطاع الخاص العربي على الاستفادة مما توفره الاتفاقية من مزايـــا تتعلـــق بتشجيع الاستثمارات العربية البينية وضمان تدفقها.

(ق.ق: 30 د.ع (3) – ج 3 – 2013/1/22)

(*) تتحفظ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على إضافة العبارة التاليـــة (وبـــدون أن تترتب أي ضرائب ورسوم على عملية التحويل) التي وردت في الفقرة 1 من المادة (6).

الأمانة العامة

مرفـــــق

ج 03/ (12/12)/02 – س معدل (744)

الاتفاقية الموحدة
لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المعدلة

يناير/ كانون ثاني 2013

الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية
في الدول العربية المعدلة

ديباجـــة:

إن حكومات الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. تحقيقاً لأهداف ميثاق الجامعـــة ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية ومجمل المبادئ والغايات التي تتضمنها اتفاقيات العمل الاقتصادي العربي والقرارات الـــصادرة عـــن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية. وانطلاقاً مـــن هـــدف تعزيـــز التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية الشاملة والتكامل الاقتصادي العربـــي. وإيمانـــاً بان علاقات الاستثمار بين الدول العربية تشغل في العمـــل الاقتـــصادي والاجتمـــاعي العربي المشترك مجالاً أساسيا يمكن من خلال تنظيمه، تعبئة عوامـــل الإنتـــاج لـــدعم التنمية المشتركة فيها على أساس المنافع المتبادلة والمصالح العربية. واقتناعاً منها بان توفير مناخ ملائم للاستثمار لتحريك الموارد الاقتصادية العربية في ميدان الاســـتثمار العربي المشترك يتطلب تسهيل الإجراءات المتعلقة بالاستثمار فـــي الـــدول العربيـــة، وتسهيل انتقال رؤوس الأموال العربية وتوظيفها وحمايتها داخل الدول العربية وتسهيل انتقال المستثمرين العرب بين الدول العربية بما يخدم التنمية المستدامة فيها وبما يرفع مستوى معيشة مواطنيها ويدعم مستثمريها. وإذ تعتبر أن الأحكام الـــواردة فـــي هـــذه الاتفاقية إنما تشكل حداً أدنى في معاملة رؤوس الأموال والاستثمارات العربية يجب أن تكفله التشريعات الوطنية المتعلقة بالاستثمار في الدول العربية. قد أقرت هذه الاتفاقيـــة وملحقها الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ منها معلنة استعدادها التام لوضعها موضع التنفيـــذ نصاً وروحاً مؤكدة رغبتها في بذل قصارى جهودها لتحقيق أهدافها وغاياتها.

قد اتفقت على ما يلي:

فصل تمهيدي

تعاريف

المادة الأولي

يقصد لأغراض هذه الاتفاقية بالكلمات والعبارات الواردة أدناه المعاني المبينة إزاءها إلا إذا دل سياق النص على غير ذلك:

1- الاتفاقية: هي الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المعقودة بين دول الجامعة العربية الأطراف فيها (المعدلة).

2- الجامعة: هي جامعة الدول العربية.

3- الدولة العربية: هي الدولة العضو بجامعة الدول العربية.

4- الدولة الطرف: هي الدولة العربية التي تكون الاتفاقية نافذة بالنسبة إليها.

5- الدولة المضيفة: هي الدولة الطرف التي تكون الاستثمارات العربية داخل حدودها الجغرافية.

6- رأس المال العربي: هو المال الذي يملكه المستثمر العربي ويشمل كل ما يمكن تقويمه بالنقد من حقوق مادية ومعنوية.

7- استثمار رأس المال العربي: هو استخدام رأس المال العربي في أحد المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية في إقليم دولة طرف غير دولة جنسية المستثمر العربي أو تحويله إليها بهدف تحقيق عوائد وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية.

8- المستثمر العربي: هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يملك رأس مال عربي ويقوم باستثماره في إقليم دولة طرف لا يتمتع بجنسيتها على ألا تقل نسبة مساهمة المستثمر العربي في رأس مال الشخص الاعتباري عن 51% بصورة مباشرة.

9- المجلس: هو المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية.

10- الجهة المركزية: هي الجهة المعنية بتنفيذ أحكام هـذه الاتفاقيـة داخـل الدولـة الطرف.

11- المحكمة: هي محكمة الاستثمار العربية.

12- العوائد: مخرجات الاستثمار وجميع المبـالغ الماليـة التـي يـدرها الاسـتثمار وعوائدها، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر، الأربـاح والفوائـد والمكاسـب الرأسمالية والإتاوات والرسوم والتعويضات.

13- الإقليم: إقليم الدولة المضيفة للاستثمار والبحر الإقليمـي والمنطقـة الاقتـصادية الخالصة والجرف القاري الذي تمارس عليه الدولة الحقوق السيادية طبقاً للقانون الدولي المعمول به في هذا الشأن.

الفصل الأول

أحكام عامة

المادة الثانية

تسمح الدول الأطراف في هذه الاتفاقية - وفي إطار أحكامها - بانتقال رؤوس الأموال العربية فيما بينها بحرية وتشجع وتسهل استثمارها مع مراعاة التـشريعات والأنظمـة المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، وتتعهد بأن تحمي المـستثمر والاسـتثمارات وعوائدها وتتمتع رؤوس الأموال العربية في الدولة الطرف بمعاملة عادلة ومنصفة في جميع الأوقات، وأن لا تفرض أي متطلبات أداء أو قبول قد تكون ضارة بالاستثمار أو ذات أثر سلبي عليه أو التمتع به.

المادة الثالثة

1- تشكل أحكام هذه الاتفاقية حداً أدنى لمعاملة كل استثمار يخضع لها.

2- وفي حدود هذا الحد الأدنى تكون الأولوية في التطبيق لأحكـام الاتفاقيـة عنـد تعارضها مع قوانين وأنظمة الدول الأطراف.

المادة الرابعة

يستهدى في استخلاص الأحكام المتعلقة بهذه الاتفاقية وفي تفسيرها بالمبادئ التي تقوم عليها والأهداف التي استلهمتها ثم بالقواعد والمبادئ المشتركة في تشريعات الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ثم بالأعراف التجارية الدولية.

الفصل الثاني

معاملة الاستثمار والمستثمر العربي

المادة الخامسة

1- يتمتع المستثمر العربي بحرية الاستثمار في إقليم أي دولة طرف في المجالات المتاحة وفقاً للأنظمة والقوانين في الدولة الطرف وذلك في حدود نسب المشاركة في الملكية المقررة في قانون الدولة الطرف كما يتمتع المستثمر بالتسهيلات والامتيازات والضمانات وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية.

2- يعامل رأس المال العربي المستثمر في الدولة المضيفة معاملة لا تقل تفضيلاً عن رأس المال المملوك لمواطني تلك الدولة أو دولة ثالثة أيهما كان أفضل بلا تمييز.

3- للمستثمر العربي حق الاختيار في أن يعامل أي معاملة أخرى تقررها أحكام عامة في الدولة المضيفة بموجب قانون أو اتفاقية دولية أو اتفاقات استثمارية أخرى ولا يشمل ذلك ما قد تمنحه الدولة الطرف من معاملة متميزة لاستثمار محدد نظراً لأهميته الخاصة لتلك الدولة.

4- لا تسري أحكام هذه المادة على ما يلي:

أ- المزايا التي يمنحها أي من الأطراف المتعاقدة لمستثمري دولة ثالثة بمقتضى عضويتها في منطقة تجارة حرة أو إتحاد جمركي أو سوق مشتركة.

ب- المعاملة الضريبية أو الزكوية.

ج- تملك الأراضي والعقارات.

المادة السادسة

1- يتمتع المستثمر العربي بحرية تحويل رأس المال المستثمر وعوائده في إقليم أي دولة طرف بدون تأخير، ثم إعادة تحويله إلى أي دولة بدون تأخير بعد الوفاء بالالتزامات القانونية التي ترتبت على المشروع الاستثماري المستحقة في الدولة المضيفة بدون أن يخضع في ذلك إلى أي قيود تمييزية مصرفية أو إدارية أو قانونية وبدون أن تترتب أي ضرائب ورسوم على عملية التحويل(*)، ولا يسري ذلك على مقابل الخدمات المصرفية.

2- تتم التحويلات بحرية وبدون أي تأخير بالعملة الأصلية للاستثمار أو بإحدى العملات القابلة للتحويل والمعرفة من قبل صندوق النقد الدولي ويتم التحويل بسعر الصرف السائد في تاريخ التحويل في الدولة المضيفة.

المادة السابعة

1- يجوز للمستثمر العربي أن يتصرف في استثماره بجميع أوجه التصرف الذي تسمح به طبيعته وبما لا يتعارض مع القوانين والأنظمة السارية في الدولة المضيفة.

2- تستمر معاملة الاستثمار حسب أحكام هذه الاتفاقية ما دامت تتوفر له الشروط المحددة فيها.

المادة الثامنة

1- لا يخضع رأس المال العربي المستثمر بموجب أحكام هذه الاتفاقية لأي تدابير خاصة أو عامة دائمة أو مؤقتة مهما كانت صيغتها القانونية تلحق أيا من أصوله أو احتياطياته أو عوائده كلياً أو جزئياً وتؤدي إلى المصادرة أو الاستيلاء الجبري أو نزع الملكية أو التأميم أو التصفية أو الحل أو انتزاع أو تبديد أسرار الملكية

(*) تتحفظ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على إضافة العبارة التالية (وبدون أن تترتب أي ضرائب ورسوم على عملية التحويل) التي وردت في الفقرة 1 من المادة (6).

الفكرية أو الحقوق العينية الأخرى أو منع سداد الديون أو تأجيلها جبراً أو أي تدابير أخرى تؤدي إلى الحجز أو التجميد أو الحراسة أو غير ذلك من صور المساس بحق الملكية في ذاته أو إلى الإخلال بما يترتب عليه للمالك من سلطات جوهرية تتمثل في سيطرته على الاستثمار وحيازته وحقوق إدارته وحصوله على عوائده أو استيفاء حقوقه والوفاء بالتزاماته.

2- على أنه يجوز:

أ- نزع الملكية لتحقيق نفع عام بمقتضى ما تملكه الدولة المضيفة أو مؤسساتها من سلطة القيام بوظائفها في تنفيذ المشاريع العامة شريطة أن يتم ذلك على أساس غير تمييزي ووفقاً لأحكام قانونية عامة تنظم نزع الملكية ومقابل تعويض عادل ومساوي للقيمة السوقية للاستثمار قبل اتخاذ قرار نزع الملكية أو يكون معروفاً للجمهور أيهما كان أسبق. وإذا لم يكن من الممكن التأكد من القيمة السوقية، يتم تحديد التعويض طبقاً للأصول المتعارف عليها عموماً بالنسبة للتقييم وعلى أساس مبادئ منصفة تأخذ في الاعتبار- ضمن أمور أخرى- رأس المال المستثمر، والإهلاك، وقيمة الإحلال والعناصر الأخرى ذات الصلة، يتعين تحديد مبلغ التعويض المشار إليه في الفقرة 2 من هذه المادة – وجعله قابلاً للأداء ودفعه بدون تأخير في مدة أقصاها سنة من تاريخ اكتساب قرار نزع الملكية صفته القطعية. وفي حالة التأخير في الأداء تحتسب فائدة على التعويض على أساس سعر السوق التجاري، ابتداء من نهاية المدة المحددة ولغاية تاريخ الأداء، على أن لا تتجاوز هذه المدة ثلاثة أشهر أخرى.يحق للمستثمر العربي الذي تتأثر استثماراته بنزع الملكية، فرصة الطعن في إجراءات نزع الملكية أو/و مقدار التعويض بالطرق القانونية.

ب- اتخاذ الإجراءات التحفظية المؤقتة الصادرة بموجب أمر من جهة قضائية مختصة وإجراءات تنفيذ الأحكام الصادرة من جهة قضائية مختصة.

المادة التاسعة

1- يستحق المستثمر العربي تعويضاً عادلاً عما يصيبه من ضرر يتناسب مع هذا الضرر نتيجة قيام الدولة المضيفة أو إحدى سلطاتها العامة أو المحلية أو مؤسساتها بما يلي:

أ- الإخلال بأي من الالتزامات والتعهدات الدولية المفروضة على عاتق الدولة المضيفة والناشئة عن هذه الاتفاقية لمصلحة المستثمر العربي أو عدم القيام بما يلزم لتنفيذها سواء كان ذلك ناشئاً عن عمد أو إهمال.

ب- الامتناع عن تنفيذ حكم قضائي أو تحكيمي واجب التنفيذ ذي صلة مباشرة بالاستثمار.

ج- التسبب بأي وجه أخر بالفعل أو بالامتناع في أحداث ضرر للمستثمر العربي بمخالفة الأحكام القانونية النافذة في الدولة المضيفة.

2- في حالة تعرض استثمارات المستثمر العربي لخسائر في إقليم الدولة المضيفة نتيجة حرب أو حالة طوارئ وطنية تمنح الدولة المضيفة معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي تمنحها لمستثمريها أو طرف ثالث أيهما أفضل.

3- تكون قيمة التعويض عادلة لما لحق بالمستثمر من ضرر وتبعاً لنوع الضرر ومقداره، ويكون بعملة قابلة للتحويل حسب الفقرة (2) من أحكام المادة (6).

المادة العاشرة

1- يكون التعويض نقدياً إذا تعذر إعادة الاستثمار إلى حاله قبل وقوع الضرر.

2- يشترط في تقدير التعويض النقدي أن يجري خلال ستة أشهر من يوم وقوع الضرر وان يدفع خلال سنة من تاريخ الاتفاق على مقدار التعويض أو اكتساب التقدير صفته القطعية وإلا استحق المستثمر فوائد تأخيرية على المبلغ غير المدفوع اعتباراً من اليوم التالي لانقضاء هذه المدة وفقاً لأسعار الفائدة المصرفية السائدة في الدولة المضيفة وفقا للفقرة(2) من أحكام المادة (6) من هذه الاتفاقية.

المادة الحادية عشرة

بما لا يتعارض مع أنظمة وقوانين الدولة المضيفة، يتمتع المستثمر العربي مع أفراد أسرته بحق الدخول والإقامة والانتقال والمغادرة بحرية وبلا عائق في إقليم الدولة المضيفة، ولا تفرض قيود على هذا الحق إلا بأمر قضائي. ويتمتع العاملون في الاستثمار وأسرهم بتسهيلات الدخول والإقامة والمغادرة.

المادة الثانية عشرة

تسهل الدولة المضيفة للمستثمر العربي الحصول على ما تحتاجه استثماراته من أيد عاملة عربية ومن خبرات عربية وأجنبية وفقاً لقوانينها السارية في هذا الشأن، على أن تكون الأولوية في توظيف العمالة والخبرات لمواطني الدولة المضيفة في حال توفر المؤهلات المطلوبة، وأن تبذل الدولة المضيفة قصارى جهدها بألا تشكل تشريعاتها عائقاً لتطوير وتحديث الاستثمارات فيها.

المادة الثالثة عشرة

1- يلتزم المستثمر العربي في مختلف أوجه نشاطه أقصى قدر ممكن من التنسيق مع الدولة المضيفة ومع مؤسساتها وأجهزتها المختلفة وعليه احترام قوانينها ونظمها.
2- يتحمل المستثمر العربي مسؤولية إخلاله بالالتزامات الواردة في الفقرة السابقة وفقاً للقانون النافذ في الدولة المضيفة أو التي يقع فيها الإخلال بالالتزام.

الفصل الثالث

في المعاملة التفضيلية

المادة الرابعة عشرة

للدولة المضيفة تقرير أي مزايا إضافية للاستثمار العربي تجاوز الحد الأدنى المنصوص عليه في هذه الاتفاقية.

الفصل الرابع
في متابعة تنفيذ الاتفاقية

المادة الخامسة عشرة

يتولى المجلس الإشراف على تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية وله في سبيل ذلك:

1- إصدار وتعديل وإلغاء القواعد والإجراءات اللازمة لمتابعة تنفيذ أحكام الاتفاقية.

2- التعاون مع الدول الأطراف في ملاءمة القواعد والأحكام والإجراءات المتعلقة بالاستثمار في الدول الأطراف بما يساعد على تنفيذ أحكام الاتفاقية وتحقيق أغراضها.

3- جمع وتنسيق التقارير والمعلومات والبيانات والتشريعات والقواعد والإحصاءات المتعلقة بالاستثمار ومجالاته والقطاعات المفتوحة للاستثمار وشروطها في الدول الأطراف بعد الحصول عليها من الجهات المختصة ووضعها تحت تصرف أصحاب رؤوس الأموال العرب بغية تشجيعهم ومساعدتهم على الاستثمار في المشاريع العربية.

4- المساعدة على إنشاء النظم والمؤسسات التي تسهل أو تشجع على تحقيق أغراض الاتفاقية أو تكملها بما في ذلك الأجهزة الاستشارية والتنفيذية وأجهزة ونظم تجميع الموارد المالية والبشرية وتوجيهها نحو الاستثمار داخل الدول العربية توجيها متوازياً.

المادة السادسة عشرة

1- للمجلس أن يوافق على وقف العمل بأي من أحكام الاتفاقية في أي دولة طرف بناء على طلبها وله أن يقيد ذلك بحدود زمانية أو مكانية أو موضوعية وعلى الجهات المسؤولة في الدولة أن تسترشد بملاحظات وتوصيات المجلس لضمان العودة إلى التقيد بأحكام الاتفاقية.

2- لا يشمل الحكم الوارد في الفقرة 1 من هذه المادة المزايا والضمانات التي سبق منحها لأي مستثمر عربي في نطاق هذه الاتفاقية.

المادة السابعة عشرة

للمجلس أن يشكل لجاناً من بين أعضائه أو من يمثلهم وأن يخولها ما يراه من اختصاصاته كما يجوز للمجلس أن يشكل:

1- لجاناً فنية تمثل مصالح المستثمرين والدول المضيفة للاستثمار وباقي عناصر الاستثمار وذلك لدراسة ما يرى إسناده إليها من مسائل.

2- لجنة فنية لتفسير أحكام هذه الاتفاقية.

الفصل الخامس

في ضمان الاستثمار

المادة الثامنة عشرة

للمستثمر العربي أن يؤمن على استثماره لدى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أو أي جهة تأمين يراها مناسبة.

المادة التاسعة عشرة

للأمانة العامة لجامعة الدول العربية أن تتفق مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات فيما يقع ضمن اختصاصها على القيام بأي مهمة من المهام التي تنص عليها الفقرتان(3) و(4) من المادة (15).

المادة العشرون

إذا ما دفعت أية دولة طرف أو جهة عربية مبلغاً عن أضرار تعرض لها المستثمر العربي نتيجة ضمان كانت قد قدمته له منفردة أو بالاشتراك مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أو مع جهة أخرى أو نتيجة أي تدابير تأمينية، يحل الدافع محل المستثمر تجاه الدولة المضيفة في حدود ما دفعه على أن لا يتعدى في ذلك الحقوق المقررة قانوناً للمستثمر تجاه تلك الدولة وتظل حقوق المستثمر تجاه الدولة المذكورة قائمة فيما يتجاوز المبالغ التي دفعت له.

الفصل السادس

تسوية المنازعات

المادة الحادية والعشرون

للمستثمر العربي أن يلجأ إلى القضاء في الدولة المضيفة طبقاً لقواعد الاختصاص فيها وذلك في الأمور التي تدخل في اختصاص المحكمة على انه إذا رفع المستثمر العربي الدعوى أمام إحدى الجهتين امتنع عليه رفعها أمام الجهة الأخرى.

المادة الثانية والعشرون

إذا لم يتفق أطراف النزاع على خلاف ذلك، تتم تسوية المنازعات الناشئة بين أطراف الاستثمار المتعلقة بتطبيق هذه الاتفاقية عن طريق المحكمة وفقاً لنظامها الأساسي الذي يبين تشكيلها واختصاصاتها ونظام عملها.

المادة الثالثة والعشرون

إذا تعذر حسم النزاع بالوسائل التي تم الاتفاق عليها بين أطراف الاستثمار يتم اللجوء إلى محكمة الاستثمار العربية.

المادة الرابعة والعشرون

إذا لم يوجد اتفاق مغاير بين أطراف النزاع تكون الوساطة والتوفيق والتحكيم وفقاً للقواعد والإجراءات الواردة في ملحق الاتفاقية، والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

المادة الخامسة والعشرون

إذا نصت اتفاقية عربية دولية تنشئ استثماراً عربياً أو أي اتفاق يتعلق بالاستثمار ضمن نطاق جامعة الدول العربية أو فيما بين أعضائها على إحالة مسألة أو نزاع ما إلى تحكيم دولي أو قضاء دولي جاز باتفاق أطرافه اعتباره داخلاً ضمن ولاية المحكمة.

الفصل السابع
أحكام ختامية

المادة السادسة والعشرون

1- تكلف كل دولة من الدول الأطراف خلال مدة لا تزيد عن سنة من تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ جهة مركزية واحدة فيها بمسؤولية تسهيل تنفيذ أحكام الاتفاقية داخل إقليمها في مراحل الاستثمار المختلفة وتبلغ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بذلك.

2- للجهة المركزية أن تتخاطب مباشرة مع المستثمرين والجهات الأخرى بشان كل ما يدخل ضمن دائرة اختصاصها.

المادة السابعة والعشرون

1- في أي حالة تتطلب تحويل عملة تنفيذا لأحكام الاتفاقية يتم التحويل بعملة الاستثمار أو بأية عملة أخرى حرة قابلة للتحويل، بموجب سعر الصرف السائد في الدولة التي يجري بها التحويل وذلك وفقاً لأحكام (المادة 6).

2- يتم التحويل خلال المدة اللازمة عادة لاستكمال الإجراءات المصرفية بلا تأخير فإذا تأخر تحويل المال أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم طلب مستوف الشروط القانونية، يستحق للمستثمر على الدولة المضيفة فوائد عن المال غير المحول اعتباراً من تاريخ انتهاء تلك المهلة بأسعار الفائدة المصرفية السائدة في الدولة المضيفة.

المادة الثامنة والعشرون

تكون الوثائق والمستندات والشهادات التي تصدرها السلطات المختصة في أي من الدول الأطراف أو يصدرها المجلس- في حدود اختصاصاته – أحد الأدلة لاستعمال الحقوق واثبات الالتزامات التي ترتبها الاتفاقية وتثبت بها الحالة المدنية والقانونية ومؤهلات العاملين في المشروع دون الخضوع إلى إجراءات تصديق المحررات الأجنبية في الدول الأطراف.

المادة التاسعة والعشرون

1- تصدق الدول الأطراف في الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية على هذه الاتفاقية المعدلة طبقاً لأنظمتها الداخلية وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة للجامعة.

2- يجوز للدول العربية التي لم تنضم إلى الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية أن تنضم إلى هذه الاتفاقية المعدلة، وذلك بإيداع وثيقة انضمامها لدى الأمانة العامة للجامعة.

3- تتولى الأمانة العامة للجامعة إبلاغ الدول الأعضاء بإيداع وثائق التصديق عليها.

المادة الثلاثون

تدخل هذه الاتفاقية المعدلة حيز النفاذ بعد ثلاثة أشهر من إيداع وثائق التصديق عليها من قبل خمس دول أطراف في الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، وتسري في شأن الدولة العربية المصدقة أو المنضمة إلى الاتفاقية المعدلة بعد شهر من تاريخ إيداع وثيقة تصديقها أو انضمامها لدى الأمانة العامة للجامعة.

المادة الحادية والثلاثون

لا يجوز لأي دولة طرف في الاتفاقية المعدلة أن تنسحب منها إلا بعد مرور خمس سنوات على نفاذها بالنسبة إليها، ويكون الانسحاب بإشعار كتابي يوجه إلى الأمين العام للجامعة، ولا يصبح سارياً إلا بعد سنة واحدة من تاريخ تبليغه بهذا الإشعار.

المادة الثانية والثلاثون

إذا انسحبت أي دولة طرف في الاتفاقية المعدلة أو أوقف العمل بحكم من أحكام الاتفاقية بموجب المادة (16) فإن ذلك لا يؤثر على الحقوق والالتزامات الناجمة عن الاستثمار والمكتسبة بموجب نصوص الاتفاقية.

المادة الثالثة والثلاثون

يكون تعديل هذه الاتفاقية بموافقة ثلثي الدول الأطراف ويصبح التعديل نافذاً في حق الدول المصدقة بعد ثلاثة أشهر من إيداع وثائق التصديق على التعديل من قبل خمس دول على الأقل.

ملحـــق

الوساطة والتوفيق والتحكيم

المادة الأولى

الوساطة

1- في حالة اتفاق الطرفين على تسوية النزاع عن طريق الوساطة يتم اختيار الوسيط من قبل طرفي النزاع ويخطران به الأمانة العامة لجامعة الدول العربيـــة التـــي تتولى متابعة إجراءات الوساطة.

2- يتضمن اتفاق الطرفين وصف النزاع ومطالبات الأطراف واسم الوسيط والأتعاب التي قُررت له، وتقوم الأمانة العامة بتبليغ الوسيط نسخة من هذا الاتفاق.

3- تقتصر مهمة الوسيط على تقريب وجهات النظر، ويصدر تقريره خلال شهر من تاريخ إبلاغه بمهمته عن طريق الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

4- تنطبق باقي الإجراءات الخاصة بالتوفيق على ذات إجراءات الوساطة.

المادة الثانية

التوفيق

1- في حالة اتفاق المتنازعين على التوفيق يجب أن يتضمن الاتفاق وصـــفا للنـــزاع ولمطالبات الأطراف فيه، واسم الموفق الذي اختير والأتعاب التي قُـــررت لـــه، ويجوز للمتنازعين أن يطلبا من الأمين العام لجامعة الدول العربية اختيـــار مـــن يتولى التوفيق بينهما، وتقوم الأمانة العامة للجامعة بتبليغ الموفق نسخة من اتفاق التوفيق ويطلب إليه مباشرة مهمته.

2- تقتصر مهمة الموفق على التقريب بين وجهات النظر المختلفة ويكون لـــه حـــق إبداء المقترحات الكفيلة بحل يرتضيه الأطراف، وعلى الأطراف تزويده بالبيانات والوثائق التي تساعده على النهوض بمهمته، وعلى الموفق أن يقدم خلال ثلاثـــة

أشهر من تبليغه بمهمة التوفيق تقريرا إلى الأمين العامة لجامعة الدول العربية يتضمن تلخيصا لأوجه الخلاف ومقترحاته بشأن تسويتها وما يكون الأطراف قد قبلوه من حلول ويجب تبليغ الأطراف بهذا التقرير خلال أسبوعين من تقديمه ولكل منهم إبداء الرأي فيه خلال أسبوعين من تاريخ التبليغ.

3- لا يكون لتقرير الموفق أي حجية أمام القضاء فيما لو عرض عليه النزاع.

المادة الثالثة

التحكيم

1- إذا لم يتفق الطرفان على اللجوء إلى التوفيق، أو لم يتمكن الموفق من إصدار تقريره في المدة المحددة، أو لم يتفق الأطراف على قبول الحلول المقترحة فيه، جاز للطرفين الاتفاق على اللجوء إلى التحكيم.

2- تبدأ إجراءات التحكيم عن طريق إخطار يتقدم به الطرف الراغب في التحكيم إلى الطرف الآخر في المنازعة ويوضح في هذا الإخطار طبيعة المنازعة والقرار المطلوب صدوره فيها واسم المحكم المعين من قبله ويجب على الطرف الآخر خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم ذلك الإخطار أن يخطر طالب التحكيم باسم المحكم الذي عينه ويختار المحكمان خلال ثلاثين يوما من تاريخ تعيين آخرهما حكما مرجحا يكون رئيسا لهيئة التحكيم ويكون له صوت مرجح عند تساوى الآراء.

3- إذا لم يعين الطرف الآخر محكما أو لم يتفق المحكمان على تعيين الحكم المرجح خلال الآجال المقررة لذلك تتكون هيئة التحكيم من محكم واحد أو من عدد فردي من المحكمين بينهم حكم مرجح، ويكون لكل طرف أن يطلب تعيينهم من جانب الأمين العام لجامعة الدول العربية.

4- لا يجوز لأي طرف في المنازعة تغيير المحكم الذي عينه بعد البدء في نظر الدعوى إلا أنه في حالة استقالة أي محكم أو وفاته أو عجزه عن العمل يعين

محكم بدله بعين الطريقة التي عين بها المحكم الأصلي ويكون للخلف جميع سلطات المحكم الأصلي ويقوم بجميع واجباته.

5- تنعقد هيئة التحكيم لأول مرة في الزمان والمكان اللذين يحددهما الحكم المرجح، ثم تقرر الهيئة بعد ذلك مكان انعقادها ومواعيدها.

6- تفصل هيئة التحكيم في كل المسائل المتعلقة باختصاصها وتحدد الإجراءات الخاصة بها.

7- تسمح هيئة التحكيم لجميع الأطراف بفرصه عادلة لتقديم مذكراتهم والإدلاء بأقوالهم وتصدر قراراتها بأغلبية الأصوات متضمنة أسباب كل قرار ويجب أن يكون القرار موقعا من أغلبية أعضاء الهيئة على الأقل، وتسلم صورة موقعة منه لكل طرف.

8- يكون قرار هيئة التحكيم الصادر وفقا لأحكام هذه المادة نهائيا وملزما يتوجب على الطرفين الامتثال له وتنفيذه بمجرد صدوره ما لم تحدد الهيئة مهلة لتنفيذه أو لتنفيذ جزء منه، ولا يجوز الطعن في قرار التحكيم.

9- يجب أن يصدر قرار هيئة التحكيم خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ أول انعقاد للهيئة وللأمين العام لجامعة الدول العربية بناء على طلب مسبب من الهيئة أن يمد تلك المدة إذا رأي ضرورة لذلك لمرة واحدة وبما لا يتجاوز ستة أشهر أخرى.

10- يحدد الأمين العام لجامعة الدول العربية أتعاب المحكمين ومكافآت غيرهم من الأشخاص الذين يكلفون بالأعمال والإجراءات المتعلقة بالتحكيم ويتحمل كل من الطرفين ما أنفقه من مصروفات التحكيم بينما تفصل هيئة التحكيم تحديد الطرف الذي يتحمل مصروفات التحكيم ذاته أو نسبة توزيعها بين الطرفين وإجراءات وطريقة دفعها.

11- يتم تنفيذ حكم التحكيم وفقا لنص المادة (37) من اتفاقية الرياض للتعاون القضائي بالنسبة للدول الأطراف فيها.

12- إذا مضت مدة ثلاثة أشهر من صدور حكم هيئة التحكيم دون تنفيذه يرفع الأمر إلى محكمة الاستثمار العربية للحكم بما تراه مناسبا لتنفيذه.

المادة الرابعة

أحكام عامة

1- يتم اللجوء إلى هذا الملحق بناء على:

أ- إدراج شرط في العقود المبرمة بين أطراف الاستثمار مع إمكانية اختيار النموذج التالي: "جميع المنازعات الناشئة عن هذا العقد أو عن تطبيقه أو بمناسبته تتم تسويتها وفقا لملحق الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية (المعدلة) الخاص بالوساطة والتوفيق والتحكيم".

ب- اتفاق لاحق على نشوء النزاع.

2- ما لم يرد بشأنه نص في هذا الملحق تطبق بشأنه قواعد التوفيق والتحكيم للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال).

3- تتولى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون القانونية) متابعة إجراءات تنفيذ أحكام هذا الملحق تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتُعد جامعة الدول العربية سلطة التعيين المشار إليها في قواعد (الأونسيترال).

الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010-2030)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،

- **بعد اطلاعه:**

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ق 1923 – د.ع 90 – 2012/9/13) بشأن تحديد جدول أعمال القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: 21 – 22 يناير/ كانون ثان 2013)،
- وعلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ق 1942 – د. ا – 2012/12/6) بشأن رفع الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010-2030) في صيغتها النهائية إلى القمة،
- وعلى قرار المجلس الوزاري العربي للكهرباء (153 – د 9م ك – 2011/12/22) بشأن اختيار موضوع الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010-2030) ليدرج ضمن جدول أعمال القمة.
- وعلى الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010-2030)،
- وعلى مشاريع القرارات المرفوعة من الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (الدورة الثالثة)،

- وفي ضوء المناقشات،

يُقـــرر

1- اعتماد الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010-2030) بالصيغة المرفقة كإطار للعمل العربي المشترك في مجال الطاقة المتجددة، ودعوة الدول الأعضاء إلى الأخذ في الاعتبار بما ورد في وثيقة الاستراتيجية العربيـــة عند وضع أو تطوير استراتيجياتها الوطنية لتعزيز استخدامات الطاقة المتجـــددة بما في ذلك تهيئة المناخ المناسب للاستثمار في المشروعات ذات الصلة.

2- تكليف المجلس الوزاري العربي للكهرباء بوضع برنامج عمل تنفيـــذي لتطبيـــق الاستراتيجية؛ وتقديم تقرير دوري للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية حول التقدم المحرز في هذا الشأن.

3- الطلب من مؤسسات وصناديق التمويل الدولية والإقليمية والعربية والوطنية تقديم الدعم المالي المطلوب لتنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة بما يخدم خطط التنميـــة في المنطقة العربية.

4- دعوة القطاع الخاص إلى المساهمة في تعزيز استخدام تقنيات الطاقة المتجددة في الدول العربية والاستثمار في مشروعاتها كشريك أساسي يعمـــل وفـــق الخطـــط الوطنية المعتمدة في الدول العربية.

(ق.ق: 31 د.ع (3) – ج 3 – 2013/1/22)

مرفـــق

الأمانة العامة
القطاع الاقتصادي
إدارة الطاقـــة
أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة

(2030-2010)

يناير/ كانون ثاني 2013

المحتويات

تقديم

ملخص تنفيذي

الباب الأول : الطاقة الكهربائية في الوطن العربي والوضع الحالي لمساهمة الطاقة المتجددة في ميزان الطاقة

1.1 مقدمة

2.1 مؤشرات الطاقة الكهربائية وتوقعات الطلب حتى عام 2030

1.2.1 مؤشرات إنتاج الطاقة الكهربائية

2.2.1 مؤشرات استخدام الطاقة الكهربائية

3.2.1 مؤشرات الطلب على الطاقة الكهربائية

3.1 الوضع الراهن للطاقة المتجددة

1.3.1 المشروعات القائمة

1.1.3.1 الطاقة المائية

2.1.3.1 طاقة الرياح

3.1.3.1 الطاقة الشمسية

4.1.3.1 طاقة الكتلة الحية

2.3.1 مبادرات الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة

3.3.1 تقييم الوضع الراهن للطاقة المتجددة

1.3.3.1 الهياكل التنظيمية

2.3.3.1 الطاقة المتجددة والتطبيق العملي

3.3.3.1 الحوافز

4.3.3.1 الدراسات والبحث العلمي والتطوير
5.3.3.1 التعاون العربي والإقليمي
4.1 محددات استخدام الطاقة المتجددة
1.4.1 المحددات الاستراتيجية والمؤسسية
2.4.1 الفجوة التقنية
3.4.1 التسويق
4.4.1 التوعية
5.4.1 التعريفة
الباب الثاني : هدف الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة ومحاور التطبيق
1.2 أسس حساب أهداف مساهمة الطاقة المتجددة
2.2 تصورات مساهمة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة في الدول العربية حتى عام 2030
1.2.2 المرحلة الأولى: منظومة الطاقة المتجددة في الفترة 2010 – 2020
2.2.2 المرحلة الثانية: منظومة الطاقة المتجددة في الفترة 2020–2030
1.2.2.2 التصور الأدنى
2.2.2.2 التصور المتوسط
3.2.2.2 التصور المرتفع
3.2 محاور تطبيق الاستراتيجية
1.3.2 المحور الأول: تطوير السياسات والتشريعات المحفزة لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة
1.1.3.2 التخطيط الوطني والإقليمي لشؤون الطاقة بالدول العربية
2.1.3.2 الأطر القانونية والتشريعية

3.1.3.2 الإجراءات التنظيمية العربية

4.1.3.2 الإجراءات التمويلية المحفزة

2.3.2 المحور الثاني: بناء القدرات التصنيعية في مجالات الطاقة المتجددة

1.2.3.2 دعم التعاون بين القطاعين العام والخاص في تصنيع المعدات وتطوير استخداماتها

2.2.3.2 بناء القدرات المعرفية العربية وتوطين التقنية

3.2.3.2 تعزيز البحث العلمي ونقل المعرفة وتوطينها

3.3.2 المحور الثالث: الاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة المتجددة

1.3.3.2 دمج سياسات الحفاظ على البيئة والتكيُّف مع ظاهرة التغير المناخي

2.3.3.2 تفعيل سياسات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية

الباب الثالث : إجراءات تفعيل الاستراتيجية

1.3 الإجراءات

2.3 خطة العمل التنفيذية لمتابعة تطبيق الاستراتيجية

1.2.3 إنشاء لجنة لمتابعة تنفيذ وتقييم الاستراتيجية

3.3 آليات تعزيز التعاون لنشر استخدامات نظم الطاقة المتجددة

1.3.3 التعاون العربي/ العربي

2.3.3 التعاون العربي/ الأوروبي

3.3.3 التعاون العربي/ الدولي

الباب الرابع : مؤشرات الأداء والنتائج المتوقعة من تطبيق الاستراتيجية

1.4 مؤشرات الأداء لتنفيذ محاور الاستراتيجية

1.1.4 مفهوم مؤشرات الأداء

2.1.4 أهداف مؤشرات الأداء

3.1.4 هيكلية مؤشرات الأداء

4.1.4 تحديد مؤشرات المتابعة الوطنية

5.1.4 تحديد مؤشرات التقييم الإقليمية

6.1.4 المؤشرات الداعمة على المستوى الوطني

7.1.4 النتائج والمقترحات

2.4 النتائج المتوقعة والخلاصة

1.2.4 النتائج الاقتصادية

2.2.4 النتائج البيئية

3.2.4 النتائج الاجتماعية

ملحق (1): خلفية عامة

ملحق (2): الخطط الوطنية لإنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة

- المملكة الأردنية الهاشمية.
- الإمارات العربية المتحدة.
- الجمهورية التونسية.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- المملكة العربية السعودية.
- جمهورية السودان.
- الجمهورية العربية السورية.
- جمهورية العراق.
- دولة فلسطين.
- دولة الكويت.

- **الجمهورية اللبنانية.**
- **دولة ليبيا.**
- **جمهورية مصر العربية.**
- **المملكة المغربية.**
- **الجمهورية اليمنية.**

ملحق (3): مقترح خطة عمل لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة لمدة عامين.

تقديـــم:

يتوجّه العالم دائماً إلى البحث في سبل استخدام كافة البدائل المتاحة من مـــصادر الطاقة لمواجهة الطلب المتزايد على الطاقة حاضراً ومستقبلاً، وهو ما أعطى الأولوية للطاقة المتجددة في مجالات البحث والتطوير والتطبيق باعتبارها أول مصدر تحســـسه الإنسان على ظهر الأرض، وأيضاً كونها أكثر البدائل الواعدة ملائمة لتلبية الاحتيـــاج المتزايد من الطاقة الكهربائية.

وفي هذا الإطار يمثل تنويع مصادر الطاقة ضرورة قصوى للمنطقة العربية، إذ أثبتت الدراسات أن المنطقة تتمتع بمصادر وفيرة من الطاقة المتجددة خاصـــة الطاقـــة الشمسية وطاقة الرياح، حيث تقع معظم الدول العربية في منطقة الحزام الشمسي، كما تتمتع معظم دولها بإمكانات جيدة في مجال طاقة الرياح لتوليد الكهرباء، علاوة علـــى مصادر الطاقة المائية في بعض الدول، إلى جانب مصادر طاقة الكتلة الإحيائية. لذلك يبدو الحل المتمثل في استغلال مصادر الطاقة المتجددة المتاحة، ونقل التقنيات الخاصة بتصنيع معداتها إلى الدول العربية خياراً استراتيجياً للمنطقة العربية لتـــأمين وتنويـــع مصادر الطاقة لديها، وإرساء قواعد صناعة أنظمتها عربياً استرشـــاداً بالمواصـــفات العالمية ومن ثم تسويقها إقليمياً في بادئ الأمر فعالمياً فـــي مرحلـــة لاحقـــة؛ وكـــذلك الاحتفاظ بالمصادر الأحفورية كمخزون استراتيجي للأجيال القادمة.

وفي هذا الصدد، يسعدني أن أقدم هذه الوثيقة بعنوان "الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة: 2010-2030"[*]، والتي اعتمدها المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء في اجتماعه الـــسادس والعـــشرين بتـــاريخ 2010/11/23 بموجب قراره رقم 192؛ ووجّه بتحديثها بشكل دوري وفق ما تعلنه الدول العربية من أهداف مستقبلية. ولقد قام المكتب بتكليف لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفـــاءة الطاقـــة المنبثقة عن المجلس ببحث آليات مشاركة القطاع الخاص بـــشكل أكثـــر فاعليـــة فـــي

[*] هذه هي النسخة المحدثة من الاستراتيجية (يناير/ كانون ثاني 2013).

الاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة، واقتراح مصادر مناسبة للتمويل تساهم في بناء سوق عربية للطاقة المتجددة، وكذلك وضع خطة عمل تنفيذية للاستراتيجية تتضمن البرامج والأنشطة التي تتناسب مع الأولويات التي تضعها الدول العربية.

وإذ يأتي ظهور هذه الاستراتيجية كثمرة للجهود التي يبذلها المجلس الوزاري العربي للكهرباء ومكتبه التنفيذي، واللجان التابعة له، وفرق عمله المتخصصة بالتعاون مع الخبراء المتخصصين من الهيئات والمنظمات العاملة في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والتي شاركت في الإعداد؛ فإنه يعد أول عمل عربي مشترك يوجه لتنمية مشاركة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة، لذا فهو ينتظر الكثير من الدعم والجهد حتى يوضع موضع التنفيذ بما يحقق الهدف الذي أعد من أجله.

ويسعدني في هذه المناسبة أن أتوجه بالشكر لكل الخبراء الذين ساهموا في إعداد الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة: 2010-2030 سواء من الخبراء العرب العاملين تحت مظلة المجلس الوزاري العربي للكهرباء أو أولئك المتخصصين من الهيئات والمنظمات والمؤسسات كالمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والاتحاد العربي للكهرباء، كما أتوجه بشكر خاص للدكتور محمد مصطفى الخياط على جهده المشكور في إعداد المسودة الأولى للاستراتيجية، وللدكتور محمد السبكي على الصياغة النهائية للاستراتيجية، ولا يفوتني أيضاً توجيه الشكر لأمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء لجهودها الحثيثة في تحديث الاستراتيجية وإعداد الوثائق المتعلقة بها وعرضها على الاجتماعات ذات الصلة.

والله ولي التوفيق،،،

الأستاذ الدكتور/ محمد بن إبراهيم التويجري

الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية

الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة

(2010-2030)

ملخص تنفيذي

اتخذ المجلس الوزاري العربي للكهرباء القرار المتعلق بتنمية التعاون وتنسيق الجهود في مجالات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء في الدول العربية، وكلّف أمانته بتنظيم ورشة عمل حول السياسات والإجراءات التي تؤدي إلى تعزيز استخدامات الطاقة المتجددة لتشكل مخرجاتها اللبنة الأولى في بناء الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة مستهدفة صياغة رؤية عربية في هذا الشأن، وداعية القائمين على تخطيط الطاقة مراعاة تكامل التخطيط لنظم الإمداد بالطاقة، والعمل على بناء قدرات وطنية في مجالات تكنولوجيات الطاقة المتجددة تشغل فراغ الفجوة الرقمية والمعرفية، وبما يسهم في زيادة نسبة مشاركة هذه المصادر في خليط الطاقة بالدول العربية. (لمزيد من التفاصيل انظر ملحق 1).

وانطلاقاً من هذه الأسس ونحو تلك الأهداف أُعدت الاستراتيجية في أربعة أبواب، يتضمن بابها الأول المشهد الراهن للطاقة الكهربائية في الوطن العربي من حيث الإنتاج في ظل 6% كمتوسط نمو للطلب، والقدرات المركبة بمختلف تكنولوجياتها والتي تشارك فيها المصادر المتجددة بنحو 6.5% من إجمالي قدرات توليد الكهرباء، ومع توافر معدلات سطوع شمسي عال ومتوسط سرعات رياح واعد نشأت المبادرات الدولية والإقليمية فأُعلن عن الخطة الشمسية المتوسطية، ومبادرة تكنولوجيا الصحراء، ومع أن كلتيهما صدرت عن جهات أوروبية تطمح إلى تدبير جانب من احتياجاتها المستقبلية من الكهرباء من مصادر متجددة تمتد عبر شبكات نقل تربط بين منابع الإنتاج في جنوب المتوسط إلى نقاط الاستهلاك في الشمال، فقد جاءت المبادرة الثالثة "صندوق التكنولوجيا النظيفة" من كيان دولي يطمح إلى إحداث طفرة في

تطبيقات الطاقة الشمسية عالمياً ارتكازاً على ثراء المنطقة العربية بمعدلات إشعاع شمسي متميز.

إلى جانب ذلك يفنّد الباب الأول أسباب انخفاض مساهمة التكنولوجيات المتجددة في مزيج الطاقة العربي، مؤكداً حاجة الهياكل التنظيمية إلى كيانات مستقلة لإدارة الموارد المتجددة، بصلاحيات تمكّنها من وضع خطط مستقبلية تراعي معطيات الوطن وتنسجم ضمن منظومة الطاقة به، وتبتكر آليات للتمويل تعزّز مشاركة المؤسسات الوطنية والإقليمية، كما تراعي فرص التعاون الدولي والإقليمي بدءاً من الدراسات ومروراً بالابتكار والتطوير ضمن برامج بحث علمي تقدم حلولاً ابتكارية ومنتجات تتواءم وطبيعة المستهلك العربي ومتطلبات بيئته.

إن ما تتبناه الدول من سياسات لتنمية استخدامات مصادر الطاقة المتجددة يظل مرهوناً بمدى قدرتها على تحقيق الأهداف الكمية التي تسعى إليها.

ومن ثم يعرض الباب الثاني نطاق مساهمات الطاقة المتجددة في خليط الطاقة بالدول العربية في الفترة الزمنية الممتدة من العام 2010 إلى 2020، والأخرى من 2020 إلى 2030 وصولاً للهدف المنشود من إعداد هذه الاستراتيجية والمحدد بزيادة نسبة المصادر المتجددة في خليط الطاقة لدى الدول العربية؛ وقد اعتمد حساب الأهداف المستقبلية (الكمية) خلال هاتين الفترتين على مجموعة من الأسس يأتي في مقدمتها:

- الأهداف التي أعلنتها الدول العربية بشكل رسمي.
- أن الأهداف المشار إليها من جانب الدول العربية تمثل نسبة من الطاقة الكهربائية المتوقع إنتاجها في العام الذي تم تحديده لتحقيق الهدف المستقبلي في هذه الدولة.
- ترجمة الأهداف التي وضعت كنسب من "الطاقة الأولية" إلى نسب من "الطاقة الكهربائية".
- شمول الأهداف المعلنة لمشاركة المصادر المتجددة مستقبلياً على كافة أشكال الطاقة المتجددة (مائية، رياح، شمسية، كتلة حية).

- استدلالاً بالمؤشرات الفعلية التاريخية بلغ المتوسط السنوي لمعدل النمو في الطلب على الكهرباء 6% في الفترة من 2010 إلى 2020، وحوالي 4.5% للفترة من 2020 إلى 2030.

تبيّن الاستراتيجية أن نسبة مشاركة مصادر الطاقة المتجددة في إنتاج الطاقة الكهربائية بحلول عام 2020 وطبقاً لما أعلنته الدول العربية من أهداف سوف تصل إلى 5.1%، ونظراً لقلة عدد الدول التي حددت أهدافها حتى عام 2030 قدمت الاستراتيجية ثلاث مقاربات/ تصورات لمشاركة المصادر المتجددة في إنتاج الطاقة الكهربائية على الشكل التالي:

التصور الأدنى : فطبقاً لما أعلنته الدول العربية من أهداف ينتظر أن تكون مساهمة الطاقة الكهربائية المنتجة من المصادر المتجددة حوالي 2.3%.

التصور المتوسط : يعتمد هذا التصور على فرضية تنامي اهتمام الدول العربية بمصادر الطاقة المتجددة، إما رغبة في تنويع مصادر الطاقة أو لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، وعليه فإن معدل النمو في الاعتماد على الطاقة المتجددة خلال الفترة من 2010 حتى 2020 سوف يسري خلال العشر سنوات التالية لتصل مساهمة المصادر المتجددة بحلول عام 2030 إلى 4.7% من إجمالي الكهرباء المنتجة.

التصور المرتفع: يستند هذا التصور على مضاعفة النسبة التي أعلنتها الدول العربية كهدف حتى عام 2020، وهو ما يؤدي إلى زيادة نسبة مشاركة الطاقة المتجددة في إنتاج الطاقة الكهربائية لتصل إلى 9.4% من إنتاج عام 2030.

إلا أن ضمان الوصول لهذه الأهداف يعتمد على محاور ثلاثة تتكامل مع بعضها البعض يمثل محورها الأول الأطر القانونية والتشريعية الكفيلة بتنظيم الاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة في ظل مناخ إقليمي يبرز من خلاله دور جامعة الدول العربية كمنسق بين الأطراف كافة، أطر تضمن الشفافية والمساواة في الفرص وتقدم بدائل تمويلية محفزة لزيادة استخدام الطاقة المتجددة.

أما محورها الثاني فيعتمد على حفز القدرات الصناعية العربية على التكامل فيما بينها في منظومة واحدة تضم القطاعين الحكومي والخاص في مجالات الطاقة المتجددة، وبناء القدرات المعرفية العربية وتوطين التقنية عن طريق البحث العلمي ونقل المعرفة بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية.

وأخيراً يمثل المحور الثالث تحديد معايير الاستخدام الأمثل للمصادر المتجددة ومراعاة البيئة العربية في ظل سخاء عطاء الطبيعة وتفعيل سياسات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وترشيد استخدامها في إنتاج الطاقة الكهربائية.

إن المبدأ الذي ترتكز عليه إجراءات تفعيل الاستراتيجية يتلخص في مساعدة الدول العربية على الوصول إلى ما أعلنته من أهداف مستقبلية لمشاركة المصادر المتجددة ضمن منظوماتها الوطنية، من هذا المنطلق يقدم الباب الثالث الإجراءات التالية:

أولاً : اعتماد سياسات وطنية وإقليمية لتهيئة المناخ الملائم لتطوير تقنيات الطاقة المتجددة ونشر تطبيقاتها ميدانياً، مع زيادة مساهمة مصادرها في مزيج الطاقة المشارك في التنمية المستدامة؛

ثانياً : تبادل الخبرة، وتعزيز آليات التعاون الإقليمي والدولي، مع تعميم الوعي بالإمكانات الفنية والتطبيقية لنظم الطاقة المتجددة وإيجاد مناخ عربي قابل لاستيعاب تقنياتها وتطويعها طبقاً لمتطلباته.

ثالثاً : تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تطوير نظم واستخدامات الطاقة المتجددة مع دعم البحث العلمي والتطبيقي في المجال، بما يؤدي إلى توافر معدات الطاقة المتجددة بأسعار ميسرة.

ولتحقيق ذلك تقدم الاستراتيجية خطة عمل تنفيذية لمتابعة مراحل تطبيقها عن طريق لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة العاملة تحت مظلة المجلس الوزاري العربي للكهرباء للتحقق من العوائد الإيجابية للأداء الجماعي، وأيضاً تطويره اعتماداً على الالتزام الطوعي للجميع، وتفعيل منتدى منظمي الكهرباء، وتعزيز آليات التعاون لنشر استخدامات نظم الطاقة المتجددة، مع حرص الجامعة العربية على تعظيم مشاركة أصحاب المصلحة في تطوير تقنيات الطاقة المتجددة ونشر استخداماتها لتفعيل الاستراتيجية بشكل أكبر. إن آليات تعزيز التعاون لنشر استخدامات نظم الطاقة المتجددة تمتد من التعاون العربي/ العربي إلى نظيره العربي/ الأوروبي، وكذلك التعاون العربي/ الياباني والتعاون العربي/ الصيني، لتشمل فيما تشمل أيضاً التعاون العربي/ الدولي.

لقد تكونت في السنوات الأخيرة خبرات عربية متميزة في تناول تقنيات الطاقة المتجددة سواء في مجالات الاستخدام أو التدريب، ومن ثم فإن الحث على المشاركة في التقدم التقني، بمعنى إنتاج معدات وأدوات ذات تقنيات تتميز بتآلفها مع المناخ العربي والثقافة العربية، وهو ما يحتاج إلى آليات تهدف إلى استنبات بذور تقنيات الطاقة المتجددة، والعمل على نموها عربياً وتسويقها دولياً.

وينتقل الباب الرابع إلى عرض مؤشرات تقييم الأهداف الوطنية المعلنة من جانب الدول ليشكل في مجمله الهدف العربي الذي تحدده الاستراتيجية، وأيضاً إيجاد آلية موحدة لتقييم التطورات ومدى اتساقها مع أهداف الاستراتيجية، والتحقق من كون محاورها ومحتوياتها تنسجم مع ما يتم تحقيقه في الواقع العملي؛ ومن ثم العمل على

تحديثها على أسس منطقية واعتماد منهجية محددة لقياس التطور السنوي وتحليله بغية الاستفادة من الممارسات الناجحة وتجنب ما قد يواجهنا من مصاعب في المستقبل، وذلك من خلال تزويد فريق العمل المسؤول بالمعلومات المطلوبة وفقاً للخطط الزمنية التي أقرها فريق الخبراء العرب.

ومن خلال تعريف المؤشرات وتقديم المعادلات اللازمة لإجراء الحسابات الخاصة بها، وأيضاً الجداول اللازمة لتجميع مختلف البيانات، من هذا المنطلق تنقسم المؤشرات إلى مؤشرات للمتابعة وهي تلك الهادفة إلى حصر ورصد كافة الأنشطة والفعاليات التي نفذتها الدول الأعضاء وصولاً لتنفيذ أهدافها الاستراتيجية، سواءً على مستوى الخطط المعلنة أو على مستوى حجم المشاريع المنفذة في كل دولة على حدة؛ ومؤشرات للتقييم تختص بقياس الآثار والنتائج الناجمة عن مجموعة الأنشطة والفعاليات المنجزة على المستوى الإقليمي والتي تمت باتجاه تحقيق أهداف الاستراتيجية، ليس هذا فحسب بل يشتمل هذا الباب على النتائج المتوقعة جراء تنفيذ الاستراتيجية والتي تضم:

- نتائج اقتصادية مثل زيادة نسبة الاستثمارات والمنافسة الصناعية والتجارية، مما يساهم في زيادة رأس المال الإقليمي وزيادة احتياطيات النقد جراء تشجيع وتفعيل الاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية في هذا المجال،
- نتائج بيئية تضم تحسين البيئة العربية وتعزيز استخدام تقنيات الوقود النظيف في محطات توليد الطاقة الكهربائية أو الحرارية وأخيراً،
- نتائج اجتماعية مثل محاربة البطالة من خلال توفير فرص عمل جديدة في مجال الطاقة المتجددة على المستوى الفني والإداري والتشريعي وتحسين مستوى المعيشة للأفراد.

وفي الختام خلصت الوثيقة إلى أن إعداد الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة ما هو إلا بداية لطريق طويل بُدئ العمل في تمهيده، يقيناً أن العمل الجاد لتطبيق هذه الاستراتيجية من خلال وضع خطط وبرامج تنفيذية يتم متابعتها بشكل مستمر بإشراف المجلس الوزاري العربي للكهرباء قد يكون هو الوسيلة المثلى لتمهيد هذا الطريق.

إن الحاجة الملحة لوجود هذه الاستراتيجية العربية تتطلب سرعة تكاتف الجهود لتحقيقها لما لذلك من تأثير على تنويع الاستثمارات في الاستفادة من مصادر الطاقة في المنطقة العربية، ولإيجاد مسارات يمكن أن نسرع الخطى فيها جنباً إلى جنب مع حسن إداراتنا لمشروعات الطاقة التقليدية سواء المقامة حديثاً أو تلك المزمع إنشاؤها، بما يضمن تحقيق مردود إيجابي على المستوى الاقتصادي، وبالتالي تحقيق منافع كثيرة يعززها ويضيف إليها طبيعة جغرافية لاحمة ولسان عربي مبين يؤكدان وحدة العمل، ووحدة الهدف في ظل تعاون إقليمي يحقق بارتكازه على المكاسب المشتركة أبعاداً أكبر بكثير من مجرد الحصول على طاقة نظيفة.

الباب الأول

الطاقة الكهربائية في الوطن العربي والوضع الحالي لمساهمة الطاقة المتجددة في ميزان الطاقة

1.1 مقدمـــــة

تعتمد أنظمة إنتاج الطاقة الكهربائية في الوطن العربي على مزيج متكـــافئ مـــن الوحدات التقليدية لتوليد الطاقة الكهربائية التي تعمل وفق احتياجات تغطيـــة الأحمـــال على مدار اليوم آخذة في الاعتبار طبيعة أوقات الذروة وما تتطلبه من توافر احتيـــاطي دوّار مناسب، يدعم ذلك غنى معظم دول الوطن العربي بـــأنواع الوقـــود الأحفـــوري، وتمثل المحطات الحرارية ما يقرب من 93.5% من قدرات إنتاج الطاقة الكهربائيـــة، أما النسبة الباقية، 6.5%، فتأتي من مصادر الطاقة المتجددة (مائية ورياح وشمسية)[1] تترجم إلى 4.1% (3.8% مائية و0.3% رياح وشمسية) من الكهرباء المنتجـــة عـــام 2010. وتتألف وحدات الإنتاج الحرارية التقليدية في الوطن العربي من خلـــيط مـــن المحطات البخارية والغازية والدورة المركبة ووحدات الديزل التي تعتمد علـــى الـــنفط والغاز الطبيعي كوقود لإنتاج الكهرباء بشكل رئيسي، ويصل إجمالي كميـــات الوقـــود المستخدم في قطاعات الكهرباء العربية إلى 155 مليون طن نفط مكـــافئ فـــي عـــام 2010، يمثل الغاز الطبيعي منها ما نسبته 51.4%.

وفي ضوء عدم الاستقرار الذي تشهده أسواق النفط بين حـــينٍ وآخـــر، تـــسارع البحث عن مصادر أخرى غير تقليدية للطاقة وتوجّه العالم إلى النظـــر فـــي اســـتخدام مصادر متجددة يمكن الاعتماد عليها للمساهمة في مواجهة الطلب المتزايد.

---

[1] الاتحاد العربي للكهرباء – النشرة الإحصائية 2010.

ويمثل تنويع مصادر الطاقة وتحسين كفاءة إنتاجها واستخدامها وخفض الطلب عليها ضرورة قصوى للمنطقة العربية، حيث تشير التقديرات الإحصائية إلى زيادة الطلب على الطاقة الأولية بمتوسط نمو سنوي يبلغ حوالي 6%.

2.1 مؤشرات الطاقة الكهربائية وتوقعات الطلب حتى عام 2030

1.2.1 مؤشرات إنتاج الطاقة الكهربائية

في عام 2010 وصل إجمالي القدرات المركبة لإنتاج الكهرباء في الوطن العربي إلى حوالي 188[2] جيجاوات، ومع تزايد معدلات استخدام الطاقة الكهربائية كرد فعل للنمو السكاني المطرد والتوسع في مجالات البنية التحتية والصناعية، تزيد الطاقة الكهربائية المنتجة عربياً عن 815 تيراوات/ ساعة، بزيادة نسبية تقدر بحوالي 12.6% مقارنةً بعام 2008 والمقدرة بـ722.6 تيراوات ساعة، وتزداد الطاقة الكهربائية المستخدمة في الدول العربية سنوياً، حيث أن الدول العربية ما تزال معظمها في مرحلة نمو في شتى المجالات الاقتصادية مما يستدعي تلبية الطلب المتزايد على الطاقة.

2.2.1 مؤشرات استخدام الطاقة الكهربائية

تختلف معدلات نمو استخدام الطاقة الكهربائية في الدول العربية وفق طبيعة الاستخدام ومستوى إتاحة مصادر الطاقة بكل دولة، وتشير الإحصاءات إلى زيادة متوسط استهلاك الأفراد من الكهرباء بنحو 2.5% مقارنة بعام 2009، ليصل متوسط نصيب المواطن العربي إلى 3486 كيلوات ساعة/ سنة.

3.2.1 مؤشرات الطلب على الطاقة الكهربائية

ارتفع الطلب على الطاقة الكهربائية عربياً بنسبة 6.2% في المتوسط خلال العشر سنوات الماضية، ليصل إلى 655.8 تيراوات ساعة في عام 2010، ومن

---

[2] الاتحاد العربي للكهرباء – النشرة الإحصائية 2010.

المتوقع أن يصل إلى حوالي 1139 تيراوات ساعة بحلول عام 2015، وإلى 1535 تيراوات ساعة حتى عام 2020[3].

في حين ارتفع متوسط الحمل الأقصى للدول العربية إلى 150 جيجاوات في عام 2010، ومن المتوقع أن يصل إلى حوالي 200 جيجاوات في عام 2015، مما يستدعى إنشاء قدرات إنتاج كهربائية لا تقل عن 50 جيجاوات بحلول عام 2015 لمواجهة الزيادة المتوقعة في الطلب على الطاقة الكهربائية، بمتوسط 8000 ميجاوات سنوياً.

3.1 الوضع الراهن للطاقة المتجددة

حتى وقتنا الراهن، يقع الدور الرئيسي في تنمية استخدامات مصادر الطاقة المتجددة على كاهل الجهات الحكومية بشكل رئيسي[4].

1.3.1 المشروعات القائمة

1.1.3.1 الطاقة المائية

تشارك الطاقة المائية بإجمالي قدرات مركبة تصل إلى 10500 ميجاوات لتمثل ما يقرب من 6% من القدرات المركبة لإنتاج الكهرباء عام 2010، ونظراً لاستنفاد معظم المصادر المائية العربية بانتهاء أعمال تنفيذ مشروع سد مروي في السودان (1250 ميجاوات) يتوقع انخفاض نسبة مشاركة الطاقة المائية في خليط الطاقة الكهربائية العربية عاماً بعد عام.

2.1.3.1 طاقة الرياح

تعد طاقة الرياح إحدى التكنولوجيات القادرة على المنافسة مع المصادر التقليدية المعتمدة على النفط والغاز عند المقارنة بالأسعار العالمية لهذه المصادر. لقد تطورت

---

[3] الاتحاد العربي للكهرباء – النشرة الإحصائية 2010.

[4] الاتحاد العربي للكهرباء – النشرة الإحصائية 2010.

توربينات الرياح على نحو سمح لها بالانتشار عالمياً مكتسبة ثقة المستثمرين بإجمالي قدرات مركبة حوالي 240 جيجاوات بحلول عام 2012، متقدمة على الخلايا الشمسية ومركزات الطاقة الشمسية[5].

وفي الإطار ذاته تنتشر مشاريع إنتاج الكهرباء من طاقة الرياح في الوطن العربي في الدول الواقعة شمال القارة الأفريقية، وقد بلغت مساهمة مزارع الرياح نحو 0.43% من إجمالي قدرات إنتاج الطاقة الكهربائية في الوطن العربي عام 2011 وهى مساهمة صغيرة ومحدودة مقارنة بالقدرات المتاح إنشاؤها. وتبين قراءة المشروعات المستقبلية لطاقة الرياح في الدول العربية تبني برامج إيجابية لزيادة الاعتماد عليها تستند على خطط وأهداف استراتيجية. ويبين (الملحق 2) لمحة عن الخطط الوطنية لإنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة في الدول العربية.

3.1.3.1 الطاقة الشمسية

تتمتع الدول العربية بمعدلات مرتفعة من الإشعاع الشمسي الكلي تتراوح بين 4 إلى 8 كيلووات ساعة/ م^2/ يوم، كما تتراوح كثافة الإشعاع الشمسي المباشر بين 1700 إلى 2800 كيلووات ساعة/ م^2/ سنة، مع غطاء سحب منخفض يتراوح بين 10% إلى 20% على مدار العام وهي معدلات ممتازة وقابلة للاستخدام بشكل فعّال مع التقنيات الشمسية المتوافرة حالياً.

ينتشر في بعض الدول العربية استخدام الطاقة الشمسية في مجالي التسخين المنزلي للمياه، وبعض النماذج الريادية لتحلية المياه. كما يوجد أيضاً العديد من مصانع إنتاج أنظمة التسخين الشمسي للمياه في العديد من الدول العربية؛ كما بدأ استخدام الطاقة الشمسية في إنتاج الكهرباء باستخدام تقنية مركزات الطاقة الشمسية في كل من الجزائر ومصر والمغرب، بإنشاء ثلاث محطات شمسية حرارية بالتكامل مع الدورة

---

(5) www.ren21.net

المركبة، بقدرات 150، 140، 470، ميجاوات، على الترتيب، شارك فيها الحقل الشمسي بكل من مصر والمغرب بقدرة 20 ميجاوات، وفي الجزائر بقدرة 25 ميجاوات. (راجع الملحق 2)، فضلاً عن التقدم الملحوظ في مجال الاستخدام المباشر للطاقة الشمسية في الدول العربية الذي يقارب 32 ميجاوات في عام 2011.

4.1.3.1 طاقة الكتلة الحية

يتركّز استخدام طاقة الكتلة الحية في الوطن العربي في المملكة المغربية حيث توفر الكتلة الحية نحو ثلث الطلب على الطاقة الأولية ويتزايد استخدامها بكثافة في المناطق الريفية، ومن المعروف أن المغرب تنتج يومياً قرابة الـ8000 طن من القمامة ونحو 1.1 مليون متر مكعب من مياه الصرف الصحي، يخضع أغلبها لمعالجات وعمليات إعادة الاستخدام أو التدوير في المناطق الريفية النائية، إلى جانب استخدامها في تسخين مياه الحمامات العامة اعتماداً على حرق الخشب. وقد تم تنفيذ برامج عديدة لترشيد استهلاك الطاقة في تسخين المياه بتلك الحمامات حيث تقدر الاحتياجات السنوية من الخشب لهذا الغرض بحوالي 1,25 مليون طن تغذي نحو 5000 حمام. وقد أدى هذا البرنامج إلى خفض كمية الأخشاب التي تستخدمها هذه الغلايات بنحو 38% واستعيدت نفقات تطوير الغلايات خلال عشرة أشهر فقط.

كما توجد في السودان مشروعات لإنتاج الإيثانول من النفايات والمخلفات الزراعية بالتعاون مع شركات برازيلية.

2.3.1 مبادرات الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة

مع توافر معدلات سطوع شمسي عال ومتوسط سرعات رياح واعد، نشأت المبادرات الدولية والإقليمية فأُعلن عن الخطة الشمسية المتوسطية، ومبادرة تقنية الصحراء، ومع أن كلتيهما صدرت عن جهات أوروبية تطمح إلى تدبير جانب من احتياجاتها المستقبلية من الكهرباء من مصادر متجددة تمتد عبر شبكات نقل تربط بين

منابع الإنتاج في جنوب المتوسط إلى نقاط الاستهلاك في الشمال، فقد جاءت المبـــادرة الثالثة "صندوق التكنولوجيا النظيفة" من كيان دولي يطمح إلى إحداث طفرة في تطبيقات الطاقة الشمسية عالمياً ارتكازاً على ثراء المنطقة العربية بمعدلات إشعاع شمسي متميز.

- **الخطة الشمسية المتوسطية (MSP)**

تعتبر أحد الأهداف الستة لإعلان الاتحاد من أجل المتوسط، وتتلخص في تنفيـــذ مشروعات تتصل بالطاقة المتجددة وتعتمد أساساً على الطاقة الشمسية إلى جانب طاقة الرياح لإنتاج الكهرباء بقدرات مركبة تصل إلى 20 جيجـــاوات بحلـــول عـــام 2020 بمنطقة المتوسط للمساهمة في الوفاء بالاحتياجات المحلية وتصدير جزء مـــن الطاقـــة المنتجة إلى أوروبا من خلال خطوط الربط عبر المتوسط..

- **مبادرة تقنية الصحراء (DESERTEC)**

هي مبادرة تسمح بالاستفادة من الطاقة الشمسية المتاحـــة بـــوفرة فـــي المنـــاطق الصحراوية باستخدام تركيز الأشعة الشمسية الحرارية، والتي يمكن أن تنتج نصف الطلب على الكهرباء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا على وجه اقتصادي.

- **مبادرة تقنية الصحراء (DII) الصناعية**

تتألف من الشركات المساهمة في مشروع ديزرتيك لتؤســـس شـــركة مـــساهمة متضامنة موزعة بين شمال وجنوب المتوسط، وذلك لتعزيز تجارة الكهرباء من خلال إنشاء سوق مترابطة وفعالة للإمداد بالكهرباء المنتجة من المصادر المتجددة.

- **مشروع صندوق التكنولوجيا النظيفة (CTF)**

تم إنشاؤه في البنك الدولي لإتاحة التمويل الميسر بهدف زيادة انتـــشار التقنيـــات النظيفة لإنتاج الكهرباء بواسطة المركزات الشمسية بتقنياتها المختلفـــة، ويحقـــق هـــذا المشروع فوائد متعددة للدول العربية والنامية كحماية البيئة ونقل التكنولوجيا النظيفـــة والمساهمة في تنفيذ خطط التنمية المستدامة.

- **الإعلان الوزاري العربي حول "الرؤية العربية لاستغلال الطاقة الشمسية"**

تجدر الإشارة إلى أن المجلس الوزاري العربي للكهرباء كان قد اصدر الإعلان الوزاري العربي حول "الرؤية العربية لاستغلال الطاقة الشمسية"، بتاريخ 2011/12/22، انطلاقاً من حرص جامعة الدول العربية ومجالسها الوزارية المتخصصة (المجلس الوزاري العربي للكهرباء) على أن يكون للدول العربية رؤية واضحة وموقف عربي موحد تجاه الخطة الشمسية المتوسطية (MSP) والمبادرات المشابهة لاستغلال الطاقة الشمسية في إنتاج الكهرباء، بحيث تراعي مصالح كافة الأطراف المعنية بشكل متكافئ؛ أخذاً في الاعتبار العائدات غير المنظورة لاستخدام الطاقة الشمسية التي تزخر بها منطقتنا العربية الواقعة في نطاق الحزام الشمسي.

3.3.1 تقييم الوضع الراهن للطاقة المتجددة

1.3.3.1 الهياكل التنظيمية

تتفاوت المشاركة الحكومية بتنوع الهياكل التنظيمية لقطاعات الطاقة، ففي حين نجد هيئات حكومية مستقلة تعنى بالشؤون المختلفة للطاقة المتجددة في عدة دول عربية كالمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وتلك الواقعة حول البحر المتوسط نجد حصر أنشطة الطاقة المتجددة في إدارات فرعية ضمن هيئات ومؤسسات أكبر في بعض الدول الأخرى كما في العراق، واليمن، أنشأت دولة ليبيا وزارة معنية بالطاقات المتجددة وهى وزارة الكهرباء والطاقات المتجددة. وقد شهدت السنوات القليلة الماضية طفرة واضحة على صعيد إنشاء المؤسسات وسن التشريعات التي تنظم العمل في مجال الطاقة المتجددة.

2.3.3.1 الطاقة المتجددة والتطبيق العملي

من الملاحظ أن الطاقة المتجددة لا تحظى حتى الآن بالأهمية اللازمة التي يجب أن تحظى بها في معظم الدول العربية، ولا تعكس مساهمتها في ميزان الطاقة بتلك

الدول حقيقة الإمكانات المتاحة منها والتي يمكن الاستفادة منها في المنطقة العربية، خاصة طاقة الرياح التي تتوافر في العديد من المواقع الواعدة في عدد من الدول العربية، وتأخر استخدام الطاقة الشمسية على الرغم من وقوع معظم البلدان العربية على الحزام الشمسي العالمي وتمتعها بإشعاع شمسي عال وفترات سطوع طويلة سنوياً.

3.3.3.1 الحوافز

تتوافر بعض الحوافز المشجعة لاستخدام الطاقة المتجددة في عدد من الدول العربية؛ بينما تغيب في عدد آخر من الدول العربية؛ ويبين (الملحق 2) بعض هذه الحوافز في مجموعة من الدول العربية.

4.3.3.1 الدراسات والبحث العلمي والتطوير

وعلى صعيد الدراسات والبحث العلمي والتطوير، يوجد عدة مراكز للبحث والتطوير في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة؛ إلا أن نسبة مشاركة هذه المراكز في وضع الخطط والاستراتيجيات المستقبلية مازالت محدودة، وهو ما يعني ضرورة بناء بحث علمي على أسس قياسية تراعي تطور وسائل الرصد والتحليل والقياس، وترتبط موضوعاته بمتطلبات الصناعة والتنمية، لتتحول في نهاية المطاف إلى منتج تجاري يسهم في تحسين أداء نظم الطاقة المتجددة ويرفع من دورها.

5.3.3.1 التعاون العربي والإقليمي

توجد دراسات لدى بعض الدول العربية لرؤية محددة حول التعاون العربي المشترك في مجال الطاقة المتجددة، وهناك إجماع من الدول العربية على ضرورة تعزيز هذا التعاون على المستويات التقنية والتصنيعية والتمويلية. ولعل أبرز ما تم في هذا المجال هو ما قامت به دولة الإمارات العربية المتحدة من استضافتها للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (ايرينا) في مدينة أبو ظبي، وكذلك بدأت شركة أبو ظبي لطاقة

المستقبل (مصدر) بالدخول في شراكة مع عدد من المراكز البحثيـــة العالميـــة، كمـــا استضافت القاهرة المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE).

4.1 محددات استخدام الطاقة المتجددة

1.4.1 المحددات الاستراتيجية والمؤسسية

تتركز أهم المحددات الاستراتيجية والمؤسسية لدى الدول العربية في:

- محدودية السياسات الجاذبة للاستثمار الخاص وقصور الموارد الحكومية المخصصة لها؛
- ضعف السياسات الهادفة لإيجاد شراكات في مجال استخدام مصادر الطاقة المتجددة؛
- محدودية الإمكانيات المؤسسية الموجهة لتطوير نظم الطاقـــة المتجـــددة وصـــعوبة التنسيق بينها؛
- انخفاض مستوى الوعي العام بالإمكانيات المتاحة ونظم الطاقة المتجددة التي يمكـــن استخدامها بصورة فنية واقتصادية؛
- صعوبة تطبيق نظام تمويل حكومي خاص بالطاقة المتجددة؛
- محدودية التعاون والتنسيق الإقليمي في مجال تمويل مشروعات الطاقـــة المتجـــددة والاعتماد على برامج التمويل الأجنبي.

بالإضافة إلى ذلك، وهو الأهم من منظور تأمين مصادر الطاقة، فإن دور الطاقة المتجددة في تنويع مصادر الطاقة كبير، خاصة لإنتاج الكهرباء والتـــسخين الحـــراري وهى وسيلة من وسائل تعزيز أمن الطاقة (Energy Security)، وأيضاً المساهمة فـــي المحافظة على الثروات البترولية للأجيال القادمة. ولهذه الأسباب مجتمعة سنّت الكثيـــر من الدول الأوروبية قوانين تحفز المستثمرين على الدخول في هذا المجال، أمـــا فـــي الدول العربية فيعتمد قطاع الكهرباء في معظمها على الدولة في تملك وتـــشغيل وإدارة محطات القوى الكهربائية؛ وبالتالي فإن الأولوية تعطى لتوفير هذه الخدمة للمـــواطنين

بأي شكل بصرف النظر عن التقنيات ودور القطاع الخاص، ونظـــراً لارتفـــاع تكلفـــة إنشاء محطات الطاقة الشمسية مقارنة بالمحطات التي تعمل بمصادر الوقود الأحفوري، وعدم وجود قوانين وتشريعات تنظم دخول المستثمرين خاصة ما يتعلق منها بالتعريفة وأسعار الكهرباء النظيفة المنتجة، يضاف إلى ذلك عوامل أخرى تتعلق بغنى المنطقـــة بمصادر كبيرة من النفط والغاز الطبيعي والتي يمكن استخدامها كوقود لإنتاج الكهرباء بأسعار أقل بكثير من محطات الطاقة المتجددة، فقد أدى كل ذلـــك إلـــى تعظـــيم دور المصادر الأحفورية مقارنة بالمصادر المتجددة.

2.4.1 الفجوة التقنية

في مجال تصنيع مكونات ومعدات توربينات الرياح نجد أن التـــصنيع المحلـــي ينحصر في تصنيع الكابلات الكهربائية والمحولات وأبراج التوربينات، على الرغم من أن بدايات استخدام هذه النظم في الدول العربية وتحديداً مصر شهد مساهمات للتصنيع المحلي بنسبة أكبر، حيث تم تصنيع ريش التوربينات محليـــاً (مـــع وجـــود مـــساعدة دانمركية) إلى جانب بعض المكونات الأخرى، أما بالنسبة لمكونـــات نظـــم التـــسخين الشمسي للمياه فالعديد من الدول العربية استطاعت توطين صناعتها، نظـــراً لبـــساطة تكنولوجياتها بالمقارنة بالنظم الأخرى مثل الخلايا الشمسية وطاقة الرياح، وهـــو مـــا ساعد على نمو استخدام هذه النظم في بعض الدول العربية مثل الأردن وتونس ولبنان؛ وإن عانت هذه الصناعات لاحقاً من خدمات ما بعد البيع. ويبين (الملحق رقم 3) بعض المقترحات والأنشطة القائمة في سبيل سد الفجوة التقنية في مجال تصنيع معدات الطاقة المتجددة.

3.4.1 التسويق

تتمثل المعوقات التسويقية في عدم وجود خطط تسويق طويلة الأمد ترتبط بنـــشر منافذ بيع أنظمة الطاقة المتجددة سواء الخاصـــة بالاســـتخدام المنزلـــي أو التطبيقـــات

التجارية أو الصناعية، ويترافق مع هذا ارتفاع أسعار أنظمة الطاقة المتجددة، مما يؤدي إلى غياب القدرة التنافسية لهذه الأنظمة مع مثيلاتها المعتمدة على استخدام مصادر الطاقة التقليدية، إن عدم وجود خطط وطنية لتسويق هذه الأنظمة مشمولة بتيسيرات في تمويل إنشاء وتركيب هذه النظم ينعكس على تأخر اندماج تطبيقات الطاقة المتجددة في الأسواق العربية، وهذا التمويل الميسر يمكن أن يقدم من خلال المصارف الوطنية أو من مصارف إقليمية تتميز قروضها بانخفاض معدلات الفائدة وطول مدة السداد.

4.4.1 التوعية

تقوم كل الدول العربية بتطبيق برامج توعية تستهدف المستخدمين بالقطاعات المنزلية والصناعية والحكومية باعتبارهم من القطاعات الأكثر استخداماً للكهرباء من خلال حملات قومية، تهدف إلى التعريف بأهمية استخدام مصادر بديلة للطاقة الكهربائية، بجانب مجهودات المنظمات غير الحكومية (Non-Governmental Organizations, NGOs) والجمعيات الأهلية والتي يتركز دورها في تنظيم ورش عمل مع الجهات المسؤولة عن توعية الجماهير في المدن والقرى، وإقامة ما يعرف بحملات التوعية في المدارس والمناطق الريفية والتجمعات النائية، وقد تتضمن حملات التوعية إنشاء نماذج ريادية (Pilot Plants) مثل نظم السخانات الشمسية للمياه ببعض مناطق الخدمات (مراكز تجمع الشباب، وحدات صحية،.. الخ)، وإنتاج غاز الميثان من المخلفات الزراعية والحيوانية بالتخمر اللاهوائي في المناطق الريفية، وتدريب النساء على استخدام هذه النظم؛ وعلى الرغم من كل ما تقوم به الدول العربية في مجال التوعية، فهناك المزيد الذي يمكن بل يجب فعله من أجل تغيير ثقافة المواطن العربي من ناحية أهمية إدراج مصادر الطاقة المتجددة في الاستخدام اليومي المرتبط بالنشاط الإنساني العادي.

5.4.1 التعريفة

ومن أهم أوجه القصور بالدول العربية عدم تطبيق تعريفة كهربائية ترتبط بوقت الاستخدام مما يجعل التحول لاستخدام وسائل إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر أخرى لوحدات الاستخدام الصغيرة في القطاعات السكنية والتجارية محدودة جداً، ليؤدي هـذا القصور مع غياب الوعي لدى المستخدم بأهمية هذه الأنظمـة وجـدواها الاقتـصادية والبيئية في عدم الإقبال على استخدامها، والأمر يتطلب وضع قوانين إلزامية مرتبطـة بالتعريفة الكهربائية، والمحفزات لتشجيع استخدام المعدات التي تستخدم الطاقة المتجددة وبيع الكهرباء على أسس تحقق الربح للشركات العاملة في مجالاتها.

الباب الثاني

هدف الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة ومحاور التطبيق

يركز الإطار العام للباب الثاني على تحديد نطاق مساهمات الطاقة المتجددة في خليط الطاقة بالدول العربية مستقبلياً، وتحديداً الفترة الممتدة من العام 2010 إلى 2020، وتلك الممتدة من 2020 إلى 2030، وذلك في ظل توقعات الإتحاد العربي للكهرباء بأن المتوسط السنوي لمعدل النمو في الطلب على الطاقة الكهربائية سوف يصل إلى 6% خلال الفترة الأولى، في حين يُتوقع أن ينخفض إلى حوالي 4.5% للفترة من 2020 إلى 2030.

1.2 أسس حساب أهداف مساهمة الطاقة المتجددة

أعلنت بعض الدول العربية أهدافها المستقبلية لمشاركة الطاقة المتجددة في منظومة الطاقة الكهربائية، وذلك على النحو المبين في الجدول (1)، وتتراوح هذه الأهداف بين 1% إلى 42% إما كنسبة من الطاقة الكهربائية المنتجة في هذه البلدان أو كنسبة من الطاقة الأولية، أيضاً اتسمت بعض الأهداف بتحديد القدرات المركبة التي ينبغي الوصول إليها، ليس هذا فحسب بل حُددت هذه القدرات طبقاً لنوع التكنولوجيا، وهو ما ييسر إمكانية تقييم ما وصلت إليه تلك الدول مستقبلياً.

جدول (1)

الأهداف المعلنة لمشاركة الطاقة المتجددة في الدول العربية وفقاً لنطاق الأهداف

الدولـــــة	الأهــداف	نطاق الأهداف
السودان	1% من الطاقة الكهربائية	2011
فلسطين	10% من الطاقة الكهربائية	2013
تونس	4% من الطاقة الأولية	2014
الأردن	10% من الطاقة الأولية	2020
الكويت	5% من الطاقة الكهربائية	2020
لبنان	12% الاحتياجات للإنتاج الكهربائي والحراري	2020
ليبيا	10% من الطاقة الكهربائية	2020
مصر	20% من الطاقة الكهربائية	2020
المغرب	42% من الطاقة الكهربائية	2020
اليمن	15% من الطاقة الكهربائية	2020
الإمارات	7% من الطاقة الكهربائية[6]	2030
الجزائر	10% من الطاقة الكهربائية	2030
سوريا	4.3% من الطاقة الأولية	2030

ومن ثم فقد اعتمد حساب الأهداف المستقبلية لمشاركات الطاقة المتجددة في الدول العربية لفترتي الاستراتيجية "من 2010 حتى 2020، ومن 2020 حتى 2030" على الأسس التالية:

- الأهداف التي أعلنتها الدول العربية بشكل رسمي والمشار إليها في جدول "1".

[6] تم إعلان هذه النسبة من قِبَل إمارة أبو ظبي.

- أن الأهداف المعلنة إنما تمثل نسبة من الطاقة الكهربائية أو الطاقة الأولية المتوقع إنتاجها في العام الذي تم تحديده لتحقيق تلك الأهداف وبحسب ما أعلنته كل دولة.
- تحويل الأهداف التي وضعت كنسبة من "الطاقة الأولية" إلى نسبة من "الطاقة الكهربائية"[7].
- شمول الأهداف المعلنة لمشاركة الطاقة المتجددة مستقبلياً كافة أنواع الطاقة المتجددة (مائية، رياح، شمسية، كتلة حية).
- حساب متوسط معدل النمو في الطلب على الطاقة الكهربائية اعتماداً على ما يلي:

جدول (2)

حساب متوسط النمو في الطلب على الطاقة الكهربائية

الفترة	متوسط النمو في الطلب على الطاقة الكهربائية	المصدر
2010 حتى 2020	%6	الإتحاد العربي للكهرباء
2020 حتى 2030	%4.5	تم حسابه بناء على معدل النمو في الطلب خلال الفترة السابقة

- تضمن توقع الأهداف حتى عام 2030 ثلاثة تصورات هي "الأدنى، والمتوسط، والمرتفع"، وذلك على النحو المبين في جدول (3)، كما يلي:
  - اعتماد التصورين المتوسط والمرتفع على أن الدول التي أعلنت أهدافاً حتى عام 2020 (8 دول من أصل 11 دولة) سوف تعلن عن أهداف أخرى حتى عام 2030.
  - بالنسبة للدول التي لم تعلن عن أهداف مستقبلية، أخذ الوضع الحالي لمشاركة الطاقة المتجددة دون تغيير في المستقبل.

[7] تم الاستناد في ذلك إلى ما أعلنته المملكة المغربية.

جدول (3)

تصورات الأهداف المستقبلية للطاقة المتجددة

التصور الأدنـــى	يمثل إجمالي ما أعلنته الدول العربية من أهداف
التصور المتوسط	افتراض استمرار معدل نمو الطاقة المتجددة خلال الفترة من 2020 حتى 2030 بنفس معدل الفترة من 2010 حتى 2020.
التصور المرتفع	افتراض مضاعفة معدل نمو الطاقة المتجددة خلال الفترة من 2020 حتى 2030، بما تحقق في الفترة من 2010 حتى 2020.

2.2 تصورات مساهمة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة في الدول العربية حتى عام 2030

1.2.2 المرحلة الأولى: منظومة الطاقة المتجددة في الفترة 2010 – 2020

يتوقع أن تصل نسبة مشاركة مصادر الطاقة المتجددة في إنتاج الطاقة الكهربائية خلال هذه الفترة إلى 5.1% حيث تأتي النسبة الأكبر من طاقة الريـــاح تليهـــا الطاقـــة المائية، ثم مشاركات صغيرة من الطاقة الشمسية والكتلة الحية، مع وجود اســـتخدامات أخرى للطاقة المتجددة، مثل استخدام الطاقة الشمسية لأغراض تسخين المياه سواء في بعض القطاعات الصناعية والمنزلية.

2.2.2 المرحلة الثانية: منظومة الطاقة المتجددة في الفترة 2020–2030

يتوقع خلال المرحلة الثانية لتنفيذ الاستراتيجية أن تصل مشاركة مصادر الطاقـــة المتجددة في إنتاج الطاقة الكهربائية إلى 2.3%، ويرجع الانخفاض في المشاركة إلـــى ارتفاع مشاركة مصادر الطاقة من الوقود الأحفوري، وعدم تضمين أهداف استراتيجية للدول العربية حتى عام 2030، إلا لثلاث دول فقط هي الإمارات (أبوظبي) وســـوريا وليبيا، علما بأن مشاركة المصادر المختلفة سوف تتصدرها الطاقة الشمسية تعززهـــا الخطة الطموحة التي أعلنتها المملكة العربية السعودية مؤخراً.

1.2.2.2 التصور الأدنى

طبقاً لما أعلنته الدول العربية ينتظر أن تكون مساهمة الطاقة الكهربائية المنتجة من المصادر المتجددة 2.3%.

2.2.2.2 التصور المتوسط

يعتمد هذا التصور على فرضية تنامي حاجة الدول العربية لمصادر الطاقة المتجددة، إما لرغبة في تنويع مصادر الطاقة أو ترشيد ورفع كفاءة استهلاك الوقود الأحفوري وبالتالي التقليل من الأثر البيئي، وعليه فإن معدل النمو في الاعتماد على الطاقة المتجددة خلال الفترة من 2010 حتى 2020، يمكن أن يسري خلال العشر سنوات التالية (أي حتى العام 2030)، وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع نسبة مساهمة المصادر المتجددة إلى 4.7% من إجمالي الطاقة المنتجة بحلول عام 2030.

3.2.2.2 التصور المرتفع

يستند هذا التصور على مضاعفة النسبة التي أعلنتها الدول العربية كأهداف لها حتى عام 2020، وهو ما يؤدي إلى زيادة نسبة مشاركة الطاقة المتجددة في إنتاج الطاقة الكهربائية لتصل إلى 9.4% من إنتاج عام 2030، ويوضح الجدول (4) نسب مساهمة الطاقة المتجددة في إنتاج الطاقة الكهربائية للتصورات الثلاثة عام 2030.

جدول (4)

التوقعات المستقبلية لمشاركة مصادر الطاقة المتجددة

في منظومة الطاقة الكهربائية في الدول العربية بحلول عام 2030

التصور	مشاركة المصادر المتجددة في إنتاج الطاقة
الأدنى	%2.3
المتوسط	%4.6
المرتفع	%9.4

3.2 محاور تطبيق الاستراتيجية

1.3.2 المحور الأول: تطوير السياسات والتشريعات المحفزة لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة

1.1.3.2 التخطيط الوطني والإقليمي لشؤون الطاقة بالدول العربية

يعد التخطيط الإقليمي في مجال الطاقة أمراً حيوياً، حيث يجمع كافة الدول مصلحة مشتركة، وهو ما نجده في العديد من الكيانات الدولية، ومن هنا كانت ضرورة الدعوة إلى تضافر الجهود والعمل وفق منهج واحد واعتماد ميزانيات تكفل توفير غطاء مالي للوفاء بمتطلبات مشروعات الطاقة المتجددة إلى جانب تبني إجراء أبحاث على مستوى عال من الدقة والجودة، وهو ما يمكن أن تقدمه الاستراتيجية العربية في مجال الطاقة إلى جانب البعد البيئي المصاحب لعمليات إنتاج واستخدام الطاقة المتجددة.

فتوافر شبكات ربط كهربائي إقليمية يساعد على مجابهة النقص في إمدادات الطاقة المتجددة في الدول المرتبطة بهذه الشبكة، بمعنى أنه في حالة غياب جزء من مشاركة الطاقة المتجددة في إحدى الدول، كنتيجة لانخفاض سرعة الرياح مثلاً، تعمل الشبكة العربية الموحدة على تغطية هذا العجز والحفاظ على استقرار الشبكات المحلية التي تُكَوِن الشبكة الإقليمية، من هنا يجب أن يترافق مع هذه الشبكات أنظمة للتنبؤ بمعدلات الرياح والسطوع الشمسي تسمح لشبكات الربط الكهربائي بأن تؤدي دورها بفعالية أكبر وأن تكون على استعداد مسبق لمجابهة الانخفاض في إنتاج الأنظمة المتجددة.

ومن الأطر التي تدعم الشبكات الإقليمية وجود مرفق إقليمي (ومركز وطني للتحكم) لتنظيم العمل بقطاع الكهرباء، وعلى المستوى الوطني، يهدف إنشاء مرفق وطني للكهرباء إلى تنظيم ومتابعة ومراقبة كل ما يتعلق بنشاط الطاقة الكهربائية إنتاجاً ونقلاً وتوزيعاً واستخداماً وبما يضمن توافرها واستمرارها في الوفاء بمتطلبات أوجه

الاستخدام المختلفة بأنسب الأسعار مع الحفاظ على البيئة، وذلك بمراعاة مصالح مستخدمي الطاقة الكهربائية، فضلاً عن مصالح منتجي وناقلي وموزعي الكهرباء. ويقترح في هذا الصدد إنشاء مرافق وطنية في الدول التي ليس بها كيان مناظر لعمل مرفق الكهرباء، ويمكن للمنتدى العربي لمنظمي قطاع الكهرباء كمرحلة أولى، أن يقوم بتنظيم ومتابعة ومراجعة كل ما يتعلق بنشاط الطاقة الكهربائية على المستوى الإقليمي.

2.1.3.2 الأطر القانونية والتشريعية

تنظم هذه الأطر إجراءات الإمداد بالطاقة، وتضمن الشفافية والمساواة في الفرص والتأكد من تقديم الخدمات بسعر مناسب، وتنحصر أهمية الأطر القانونية لقطاع الطاقة في ضمان تحقيق الجوانب التالية:

- إقامة أسواق مفتوحة ومنافسة تسمح بتنوع المشاركة، وذلك لضمان تمتعها بالاستدامة.
- أداء مهام السوق بكفاءة تضمن مراعاة تنوع المصادر.
- ضرورة أن تعكس أسواق الطاقة الأسعار الحقيقية للإنتاج.
- الشفافية في تداول معلومات الطاقة بين الأجهزة المختلفة داخل الدولة وخارجها.
- تأمين المصادر المالية المحلية اللازمة للاستثمار في مشروعات الطاقة المختلفة.
- إصدار استراتيجيات وسياسات وطنية وإقليمية تكفل التزام شركات نقل وتوزيع الكهرباء بشراء الطاقة الكهربائية المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة، وإصدار تشريعات قادرة على استيعاب نسبة متفق عليها من الطاقة المتجددة.
- تضمين التخطيط العمراني خطط وبرامج لتخصيص الأراضي اللازمة لإقامة مشروعات إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة.
- تبني وإقرار التشريعات والحوافز والإعفاءات التي تدعم السياسات المتبعة.

- تشجيع الاستثمار من جانب القطاع الخاص بإضافة تشريعات خاصة محفزة للاستثمار في هذا المجال مثل قانون تعريفة إنتاج وتغذية الشبكات بالكهرباء Feed-in Tariff and Net Metering للطاقة المنتجة من المصادر المتجددة المختلفة.
- العمل على إجراء دراسات وطنية أو تحديث المتوفر منها لمعرفة مدى توافر وتنوع مصادر الطاقة المتجددة في كل دولة عربية.
- إنشاء آليات وطنية وإقليمية للتعاون في مجال تصنيع نظم ومعدات الطاقة المتجددة وبما يحقق التكامل العربي.
- تأمين سوق ثابت لإنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة، خصوصاً عبر تأمين تسعير ثابت وعادل لشراء الطاقة المنتجة.
- إبرام عقود طويلة الأمد نسبياً محدد بها تعريفة لشراء كل نوع من أنواع الطاقة المتجددة.
- الإعلان عن تسعير جاذب للطاقة يختلف حسب تقنية وحجم ومصدر الإنتاج.
- حوافز استثمارية مشجعة وضمانات اقتصادية تشجع على الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة، تشمل الكثير من البنود السابقة.

3.1.3.2 الإجراءات التنظيمية العربية

أ) الهياكل التنظيمية للطاقة المتجددة في الدول العربية

يتطلب النهوض بشؤون الطاقة المتجددة تفعيل التعاون على الصعيدين العربي والدولي، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي، ففي مجال التعاون العربي/ العربي تستطيع الدول العربية تبادل الخبرات في مجال بناء القدرات اعتماداً على الخبرات الوطنية التي تم تنميتها في مجالات دراسات جدوى تنفيذ المشروعات وتحليل البيانات وغيرها من الموضوعات ذات الصلة، في حين يركز التعاون العربي – الدولي على نقل تقنيات الطاقة المتجددة إلى الدول العربية، بما يساعد على إيجاد منتجات وأنظمة

طاقة متجددة عربية تسهم في تنمية قطاع الطاقة والقطاعات ذات الصلة والعمل على استخدام الطاقة لأغراض التنمية المستدامة. ومن الإجراءات التي يمكن أن تساعد على تنمية ودفع آليات التعاون الاستفادة من المبادرات الإقليمية والدولية بما يخدم مصالح الدول العربية، وهو ما يتطلب موقف عربي واحد تتبناه الدول العربية مجتمعة.

ب) دور جامعة الدول العربية

يبرز دور جامعة الدول العربية، في مجال الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة، في أهمية التنسيق بين الدول العربية وبعضها البعض في تبني وجهة نظر موحدة تجاه قضايا الطاقة والمبادرات الإقليمية والدولية مع وضع أهداف محددة لمشاركة الطاقة المتجددة في منظومة الطاقة العربية، من خلال دور المجلس الوزاري العربي للكهرباء في التنسيق بين وزارات الكهرباء في الدول العربية.

4.1.3.2 الإجراءات التمويلية المحفزة

تتركز أغلب استثمارات الطاقة في الدول العربية على خدمة قطاع الطاقة المنتجة من الوقود الأحفوري، فعلى الرغم من تخصيص جانب من الاستثمار والمنح الدولية المخصصة من خلال الاتفاقيات الحكومية لخدمة مشروعات الطاقة المتجددة، إلا أن هذه الاستثمارات محدودة للغاية إذا قورنت في المقابل بما يتم إنفاقه على مشروعات الطاقة الأحفورية.

من هنا تبرز الحاجة إلى إنشاء آليات تمويل عربية ذات شروط إقراض ميسرة عن طريق فائدة سنوية منخفضة وفترات طويلة لاسترداد القرض، أو الإعلان عن صكوك خضراء، وتشجيع البنوك على الدخول في المشروعات كجهات تمويل وشركاء في رأس المال، فعلى الصعيد الدولي تخصص القروض الميسرة لتمويل مشروعات الطاقة المتجددة، ويمكن هنا بحث سبل الاستفادة من الآليات السابق ذكرها في الجزء الخاص بالمبادرات الإقليمية والدولية.

2.3.2 المحور الثاني: بناء القدرات التصنيعية في مجالات الطاقة المتجددة

1.2.3.2 دعم التعاون بين القطاعين العام والخاص في تصنيع المعدات وتطوير استخداماتها

تتركز معظم الأبحاث المتعلقة بتصنيع وتطوير معدات الطاقة المتجددة في الدول التي بها نسب استثمار عالية في المجالات ذات الصلة، حيث يؤدي الاستثمار الكبير فيها إلى تحفيز شركات القطاع الخاص على الاستثمار في تطوير المعدات، وذلك شريطة وجود إطار عمل تكفله الدولة للجهات المستثمرة في مجالات الطاقة المتجددة، وذلك بأن تتضمن أطر العمل حوافز في مجالات التصنيع المحلي (بتحديد حد أدنى للمكونات المحلية)، وغيرها من حوافز حث مشاركة الجهات ذات الصلة، ويمكن إيجاز ذلك في طرح آليات تحفيز التعاون (تشريعات، تمويل،.. الخ)، وتوفير مناخ استثمار مناسب للقطاع الخاص؛ ولعله من المناسب الشروع في إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات لتقنيات واستخدامات الطاقة المتجددة تكون متاحة لكافة الدول العربية، والاستفادة في ذلك من دليل إمكانات الدول العربية في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة الذي أصدره المجلس الوزاري العربي للكهرباء عام 2011، ويجري تحديثه الآن.

2.2.3.2 بناء القدرات المعرفية العربية وتوطين التقنية

تتبنى الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة العمل على بناء قدرات وطنية في مجال تقنيات الطاقة المتجددة، فإلى جانب التطور الكبير في مجال الطاقة سواء الأحفورية أو المتجددة يجب أن تتطرق أنشطة البحث العلمي إلى النظر في رفع كفاءة إنتاج واستخدام نظم الطاقة المتجددة كافة، والعمل بشكل جدي ومثمر على استبدال أنماط الاستهلاك غير الفعال للطاقة بأنماط أخرى رشيدة ذات فاعلية، وتتلخص إجراءات بناء القدرات الوطنية في:

- دعم التعاون الإقليمي في المجالات التي أصبح لها مرجعية عربية (مثل: تخطيط المشروعات، ودراسات الجدوى، واقتصاديات الطاقة).
- التعاون الدولي في إعداد وتطوير الكوادر الوطنية لتصميم وتصنيع وتوطين مكونات أنظمة الطاقة المتجددة وذلك بتيسير فرص للتدريب في الداخل والخارج في التخصصات المختلفة.
- تسهيل تبادل المعلومات ونشر المعرفة بين منتجي ومستخدمي الطاقة على المستويين الوطني والإقليمي.

3.2.3.2 تعزيز البحث العلمي ونقل المعرفة وتوطينها

تختلف هيكلية مؤسسات البحث من بلد لآخر في منطقتنا العربية، وتساهم الجامعات ومراكز البحث العلمي في زيادة المعرفة المتاحة وتعمل على تطويرها، تشمل التوسع في تطبيقات وأبحاث الطاقة المتجددة قطاعات التعليم بكافة مراحلها، وبالتالي البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وربط ذلك بالقطاع الصناعي وذلك عن طريق:

- تسهيل تبادل المعلومات ونشر المعرفة بين منتجي ومستخدمي الطاقة على كافة المستويات؛
- دور الجامعات ومراكز الأبحاث لنقل وتبادل المعرفة والتقنيات؛
- إدخال الطاقة المتجددة ضمن المناهج التعليمية في المراحل العليا؛
- الاستفادة من مراكز البحث العلمي المتاحة في الوطن العربي، والعمل على التغلب على مشاكل قطاع الطاقة بحيث تتناسب الأبحاث مع متطلبات القطاع وذلك من خلال تخصيص ميزانية للبحث العلمي تمكّنه من:
  - بحث زيادة الاعتمادية على بدائل الطاقة المتجددة بما يسمح لها أن تؤدى دوراً موازياً للمصادر التقليدية.

- خفض التكلفة الاستثمارية للمعدات بما لا يؤثر على معدلات أدائها وفترات تشغيلها.
- موائمة التطورات التكنولوجية للطاقة المتجددة مع المتطلبات المحلية لكل بلد.

3.3.2 المحور الثالث: الاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة المتجددة

1.3.3.2 دمج سياسات الحفاظ على البيئة والتكيُّف مع ظاهرة التغير المناخي

أ) الأبعاد البيئية لمصادر الطاقة المتجددة

أدى الاستخدام الكثيف للمصادر الأحفورية للطاقة إلى تزايد الاهتمام بالتغيرات المناخية. ومن خلال آلية التنمية النظيفة يمكن إنشاء مشروعات خفض الانبعاثات التي تساعد الدول النامية على إدراك التنمية المستدامة، كما أنها تتضمن التزام الدول الغنية بنقل التقنيات النظيفة إلى الجنوب والمساعدة في تنميته، حيث يتم إصدار شهادات موثقة بمقادير ثاني أكسيد الكربون المعادلة لمقادير الانبعاثات التي يتم خفضها عند إقامة المشروع وتشتري الدول المتقدمة هذه الشهادات نظير مقابل مادي تدفعه للدولة النامية التي أقيم بها المشروع، ومن أنواع المشروعات التي تندرج تحت مظلة آلية التنمية النظيفة، مشروعات الطاقة المتجددة مثل إنتاج الكهرباء من طاقة الرياح والطاقة الشمسية ومشروعات خلايا الوقود الهيدروجيني ومشروعات الكتلة الحية، وأيضاً مشروعات تحسين كفاءة استخدام الطاقة، واستبدال الوقود ومشروعات التوليد المشترك، وكذا مشروعات التشجير حيث تقوم الأشجار بامتصاص ثاني أكسيد الكربون.

ب) مشروعات الاستفادة من آليات التنمية النظيفة وتجارة الكربون

أصبح ثاني أكسيد الكربون سلعة يمكن التجارة فيها، ويباع الآن في السوق الأوروبية بأسعار متفاوتة للطن، وبحسب التقديرات الحالية يتوقع أن يبلغ إجمالي حجم التجارة في الكربون عام 2012 نحو 60 مليار دولار، وهو ما يعد طفرة كبيرة إذا

قورنت بالمعدلات السابقة، ومن هذا المنطلق، يوفر بيع شهادات الكربون دخلاً إضافياً للمستثمرين في مجالات الطاقة النظيفة، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا الدخل لا يمكنه تحويل مشروع خاسر إلى رابح، إلا أنه يحسن من معدل العائد من المشروع.

2.3.3.2 تفعيل سياسات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية

يقصد بالمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية استخدام وسائل غير تقليدية وتقنية حديثة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال إدارة بيئية فاعلة في مجال المحافظة على البيئة واستدامتها، وتوضح المعطيات أن العديد من الدول العربية حققت تقدماً واضحاً في إعداد البرامج والسياسات والأطر التشريعية، وفي تحسين المؤشرات ذات الدلالة البيئية والمعيشية، وهو ما يتطلب العمل على تطوير ودعم التشريعات ذات العلاقة بقضايا الطاقة والتنمية خاصة التي تتعلق بالطاقة المتجددة.

الباب الثالث

إجراءات تفعيل الاستراتيجية

1.3 الإجـــــراءات

يقترح لتفعيل الإستراتجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة العمل مـــن خلال المحاور الأساسية التالية:

أولاً: اعتماد سياسات وطنية وإقليمية لتهيئة المناخ الملائـــم لتطـــوير تقنيـــات الطاقـــة المتجددة ونشر تطبيقاتها ميدانياً، مع زيادة مساهمة مصادرها في مزيج الطاقـــة المستخدم في عمليات التنمية المستدامة؛

ثانياً: تعزيز آليات التعاون الإقليمي والدولي، وتبادل الخبرة في هذا المجال، مع تعميم الوعي بالإمكانات الفنية والتطبيقية لنظم الطاقة المتجددة؛

ثالثاً: تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تطـــوير نظـــم واســـتخدامات الطاقـــة المتجددة مع دعم البحث العلمي والتطبيقي في المجال، بما يؤدي إلى توفر معدات الطاقة المتجددة بأسعار ميسرة.

في ضوء ما تقدم، ستركّز إجراءات تفعيل الاستراتيجية على عرض التوجهـــات اللازمة لتحقيق أهدافها المرجوة مع استعراض أهم الأطر المؤسسية والتشريعية التـــي يمكن أن تؤدي إلى زيادة معدل الإنجاز في مجال تطوير تقنيات الطاقة المتجددة ونشر استخداماتها ومن ثمّ اقتراح حزمة من الإجراءات والآليات لتمكين البنـــاء المؤســـسي والتشريعي في الدول العربية من تحقيق تطوير حقيقي ومؤثر في زيادة إسهام مصادر الطاقة المتجددة في المنطقة.

2.3 خطة العمل التنفيذية لمتابعة تطبيق الاستراتيجية

1.2.3 إنشاء لجنة لمتابعة تنفيذ وتقييم الاستراتيجية

يرتبط تحقيق أهداف الاستراتيجية العربية لاستخدامات الطاقة المتجددة بمدى الالتزام بتنفيذ ما جاء بها من إجراءات وآليات، ومن هنا يبرز دور جامعة الدول العربية في التنسيق بين الدول الأعضاء والتحقق من العوائد الإيجابية للأداء الجماعي بشكل يضمن تحقيق الأهداف، وأيضاً تطوير الأداء اعتماداً على الالتزام الطوعي لكل دولة في مناخ من الصراحة والمكاشفة واقتناع كل الأطراف بأهمية أهداف هذه الاستراتيجية، وهو ما يتطلب متابعة تطبيق الاستراتيجية من قبل لجنة أو فريق عمل، وفيما يلي نطاق عمل الفريق[8]:

- التنسيق بين الدول العربية في مجالات الطاقة المتجددة.
- متابعة الإنجازات الوطنية والإقليمية في تحقيق أهداف الاستراتيجية.
- إصدار تقارير سنوية عن موقف الطاقة المتجددة بالدول العربية ومدى التقدم في تحقيق أهداف الاستراتيجية.
- اقتراح التطوير والتحديث اللازم للاستراتيجية بما يتناسب والمتغيرات المستقبلية في مجال الطاقة بصفة عامة والطاقة المتجددة بصفة خاصة.

إن ضمان تطبيق هذه الاستراتيجية وتحقيق الهدف منها في الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة بشكل متكامل وفعال، بكل ما يحمله من نتائج تنموية اجتماعية وثقافية واقتصادية يتطلب تحديداً واضحاً للمسؤوليات وآليات المتابعة، حيث تتضمن خطة عمل الاستراتيجية آلية متابعة دورية لمراحل تنفيذها وتنسيق التعاون بين الدول العربية واقتراح

---

[8] تم تشكيل فريق عمل الطاقة المتجددة لمتابعة كافة الموضوعات المتعلقة بالطاقة المتجددة وأهمها الاستراتيجية العربية ويرفع توصياته للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة المستحدثة بعد تعديل النظام الأساسي للمجلس في مارس/ آذار 2010.

التطوير والتحديث اللازم للاستراتيجية، بما يتناسب والمتغيرات المستقبلية في المجال. كما سيتم عرضها على المجلس الوزاري العربي للكهرباء بشكل دوري لضمان إطلاعه على سير عملية تنفيذ الاستراتيجية في مختلف مراحلها وأية عقبات قد تعترضها، بهدف تمكينه من أداء دوره الهام في التوجيه بأفضل البدائل لإتمام تنفيذها وتذليل ما قد يعترضها من عقبات. ويبين (الملحق 3) خطة العمل لمتابعة تطبيق الاستراتيجية للفترة 2012-2013.

3.3 آليات تعزيز التعاون لنشر استخدامات نظم الطاقة المتجددة

1.3.3 التعاون العربي/ العربي

تكونت في السنوات الأخيرة لدى بعض الدول العربية خبرات بشرية قادرة على التعامل مع تقنيات الطاقة المتجددة سواء في مجالات الاستخدام أو التدريب، ولأن أسواق الطاقة المتجددة العربية في حاجة إلى الحث على المشاركة في التقدم التقني، بمعنى إنتاج معدات وأدوات ذات تقنيات تتميز بتآلفها مع المناخ والثقافة العربيين، ومن ثم البحث عن آليات تهدف إلى استنبات بذور تقنيات الطاقة المتجددة، والعمل على نموها عربياً وتسويقها دولياً.

إلى جانب هذا، تأتي ضرورة الاستفادة من الخبرات العربية المتاحة في مجالات نشر استخدامات وتطبيقات تقنيات الطاقة المتجددة التي يمكن أن تأخذ الأشكال التالية:

- الاستفادة من مبادرة "الطاقة من أجل الفقراء" والتي أطلقها الملك عبد الله بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية في يونيو 2008.
- الاستفادة من وجود المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بالقاهرة في تفعيل التعاون العربي والإقليمي في مجال نشر السياسات الداعمة للطاقة المتجددة وتبادل الآراء على الصعيد الإقليمي حول القضايا ذات الصلة بالطاقة المتجددة.
- إعداد برنامج لبناء القدرات منسجم مع احتياجات تطبيق الاستراتيجية بتنسيق من جامعة الدول العربية تنفذه الكوادر العربية ذات الخبرة.

- توفير إطار حديث لجميع البحوث الإحصائية المتخصصة وإيجاد قاعدة عريضة من البيانات لاستخدامها كأساس موثوق به في إجراء الدراسات والبحوث التي تتطلبها برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية.
- توفير البيانات والمؤشرات الرسمية المعتمدة من الدول بهدف توفير متطلبات الدولة، واحتياجات المخططين والباحثين من البيانات الأساسية التي تتطلبها خطط التنمية على غرار الدليل الذي أعدته أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء.
- تبادل المعلومات والخبرات في مجال الطاقة المتجددة فيما بين الدول العربية سواء على المستوى الثنائي أو من خلال المنظمات العربية.

2.3.3 التعاون العربي/ الأوروبي

إن واقعنا في مجال الطاقة يثبت قدرتنا على الإنجاز من خلال حذو نفس المنهج الذي أُتّبع في السنوات الماضية في مجال النفط، في ضوء ما تقدم لزم على دول المنطقة العمل على:

- العمل على الاستفادة القصوى من المبادرات الأوروبية المذكورة آنفاً من خلال التنسيق مع الدول الأوروبية في بناء القدرات ونقل التقنيات كجزء أساسي في تنفيذ هذه المبادرات؛
- العمل على الانتهاء من مشروع "الربط الكهربائي الأورومتوسطي" حيث يتضمن مقترحات تعزز فوائد مشروعات "الربط الكهربائي العربي الشامل" والذي يعد من أهم مشروعات التكامل الاقتصادي العربي التي يمكن أن تنعكس نتائجها إيجابياً على مجالات أخرى للعمل العربي المشترك مثل دعم الاتصالات البينية، ونشر استخدام تقنية المعلومات، وتنمية وتطوير الصناعات ذات الصلة، فضلاً عن التأثيرات الإيجابية على البيئة العربية؛
- توحيد الرؤية العربية فيما يتعلق بالمؤتمرات والاتفاقات الدولية المتعلقة بالطاقة والبيئة مما يسمح بالاستفادة من الهبات والمنح والقروض الدولية التي تعزز من فرص الاستثمار في الطاقة المتجددة.

3.3.3 التعاون العربي/ الدولي

على المستوى الاقتصادي، أصبحت الدول العربية من أكبر شركاء التجارة والاستثمار مع كثير من دول العالم، وهو ما يتطلب بذل مزيد من الجهد في تحقيق التوازن في هذه العلاقات، اعتماداً على زيادة الاستثمارات المتبادلة والارتقاء بالتعاون الفني في مجالات الإنتاج والتنمية والبحث العلمي؛ ويتطلب النهوض بشؤون الطاقة المتجددة التعاون على الصعيدين العربي والدولي، وكذلك إنشاء مراكز للبحث والتطوير في الدول العربية، بما يساعد في نقل واستنبات تقنيات حديثة وإيجاد منتجات وأنظمة طاقة متجددة عربية تسهم في تنمية قطاع الطاقة والقطاعات ذات الصلة، والعمل على استخدام الطاقة المتجددة لأغراض التنمية المستدامة. ومن الإجراءات التي يمكن أن تساعد على تنمية ودفع آليات التعاون:

- إطلاق مبادرة تحت عنوان "طاقة بلا حدود"، تعتمد على نشر استخدامات الطاقة المتجددة وتقوية إجراءات الربط الكهربائي بين الدول العربية، لتنمية تصدير الطاقة المنتجة بين الدول العربية من كافة المصادر مع التركيز على المصادر المتجددة، وبما يجعلها تعمل كبنوك طاقة لبعضها البعض وقت الحاجة.
- التأكيد على مشاركة الدول العربية في المؤتمرات والاتفاقيات الدولية الخاصة بقضايا التنمية المستدامة والطاقة البيئية للمساهمة في مناقشة مخرجات هذه المؤتمرات والاتفاقيات لتكون متوازنة، وتراعي المصالح والقدرات الاقتصادية والمتطلبات الاجتماعية والإنمائية للدول العربية؛
- العمل على تفعيل مخرجات وتوصيات المنتديات كافة لنشر استخدامات الطاقة المتجددة؛
- التعاون في بناء القدرات في المجالات غير المتوافرة عربياً؛
- الاستفادة من صندوق التقنية النظيفة "Clean Technology Fund, CTF" الذي يتولى البنك الدولي إدارته في نشر استخدامات الطاقة المتجددة.

الباب الرابع
مؤشرات الأداء والنتائج المتوقعة من تطبيق الاستراتيجية

1.4 مؤشرات الأداء لتنفيذ محاور الاستراتيجية

1.1.4 مفهوم مؤشرات الأداء

تساعد مؤشرات الأداء للاستراتيجية العربية للطاقة المتجددة في تحديد وتقييم التطور الحاصل في تنفيذ محاور الاستراتيجية تجاه تحقيق الأهداف المرجوة منها، من خلال تحديد طريقة واضحة لقياس مدى هذا التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف، وعادة ما تغطي هذه المؤشرات المدة المحددة لتنفيذ الاستراتيجية، من خلال كونها إما مرحلية قصيرة المدى أو طويلة المدى وفقاً لحجم التطورات المنجزة على مستوى تنفيذ الاستراتيجية على المستويين المحلي والإقليمي.

2.1.4 أهداف مؤشرات الأداء

تهدف مؤشرات أداء تنفيذ الاستراتيجية إلى تحقيق ما يلي:

- وضع نظام محدد لمتابعة ومراقبة مدى الالتزام في تنفيذ محاور الاستراتيجية، ويشمل ذلك الأهداف الوطنية المعلنة والهدف العربي الذي تحدده الاستراتيجية.
- إيجاد آلية موحدة لتقييم التطور الحاصل ومدى ملاءمته للأهداف الموضوعة في الاستراتيجية.
- التحقق من كون محاور ومحتويات الاستراتيجية متماشية مع ما يتم تحقيقه في الواقع العملي والعمل على تحديثها على أسس منطقية وواقعية.
- اعتماد طريقة محددة لمشاركة الدول الأعضاء في العمل على حساب وتحليل هذه المؤشرات، من خلال تزويد فريق العمل المسؤول بالمعلومات المطلوبة وفقاً للخطط الزمنية الموضوعة.

- إعداد نموذج لإدخال ومعالجة البيانات الوطنية يتم توزيعه على الدول العربية للمساهمة في تقييم مستوى الإنجاز الوطني والإقليمي، وقد ترى جامعة الدول العربية إتاحته على أحد المواقع الإليكترونية التابعة لها لإتاحته للمتخصصين.
- توفير قاعدة بيانات كأساس لبناء نظام للتقييم الذاتي فيما يخص مدى تطور استخدام الطاقة المتجددة على المستويين الوطني والإقليمي، بالإضافة إلى تقدير حجم فرص العمل التي أتيحت نتيجة لهذا التطور.

3.1.4 هيكلية مؤشرات الأداء

هناك نوعين أساسيين من المؤشرات المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية هما:

أ- مؤشرات المتابعة وهي المؤشرات التي تهدف إلى حصر ورصد كافة الأنشطة والفعاليات التي تم تنفيذها من الدول الأعضاء وصولاً لتنفيذ أهداف الاستراتيجية، سواء على مستوى الخطط المعلنة أو حجم المشاريع المنفذة في كل دولة على حدة.

ب- مؤشرات التقييم وهي المؤشرات التي تهدف لقياس الأثر والنتيجة الناجمة عن مجموعة الأنشطة والفعاليات المنجزة على المستوى الإقليمي والتي تمت باتجاه تحقيق أهداف الاستراتيجية.

4.1.4 تحديد مؤشرات المتابعة الوطنية

وهي المؤشرات التي يتم من خلالها متابعة تنفيذ الخطط الوطنية باتجاه تحقيق الأهداف المعلنة على المستوى المحلي، ومن الممكن تصور أن مؤشر المتابعة الرئيسي لتنفيذ الاستراتيجية يتعلق وبشكل مباشر مع المؤشر الكمي الدال على الطاقة المنتجة سنوياً من محطات الطاقة المتجددة على المستوى الوطني، ومقارنة هذا المؤشر مع الأهداف الوطنية المعلنة من قبل الدول لتحديد مدى الالتزام بتحقيق هذه الأهداف.

وللحصول على المؤشر سابق الذكر يتطلب الأمر تحديد بعض المؤشرات الفرعية، والتي أطلق عليها مسبقاً مؤشرات المتابعة، التي يمكن من خلالها حساب مؤشرات التقييم التي تبين مدى التطور الحاصل في تنفيذ الاستراتيجية.

يتم الحصول على مؤشرات المتابعة من خلال المعلومات التي سيتم تزويدها من قبل الدول الأعضاء، حيث أنها تتعلق وبشكل مباشر بالإنجازات الوطنية فيما يخص التطور في استخدام تقنيات الطاقة المتجددة سواء لأغراض توليد الطاقة الكهربائية أو لإنتاج الطاقة الحرارية أو أية أغراض أخرى.

من المهم الحصول على هذه المؤشرات بشكل دوري يضمن تحديثها، مع اعتبار مهمة جمع وتأمين المعلومات المطلوبة على المستوى الوطني من مسؤولية نقاط الارتباط في كل دولة، الذين يتحملون أيضاً مسؤولية صحة هذه المعلومات، ليقوم فيما بعد فريق عمل الطاقة المتجددة المنبثق عن لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بجمع هذه المعلومات لاستخدامها في متابعة وتقييم مدى الالتزام بتنفيذ الاستراتيجية تجاه تحقيق الهدف المعلن في الاستراتيجية.

وتتركز مؤشرات الأداء للدول الأعضاء في مؤشرات الاستطاعة المركبة ومؤشرات الطاقة المنتجة، فعلى سبيل المثال:

- المحطات المائية عالية الاستطاعة
- المحطات المائية صغيرة الاستطاعة
- محطات طاقة الرياح
- النظم الخلايا الشمسية المرتبطة بالشبكة
- النظم الخلايا الشمسية غير المرتبطة بالشبكة
- محطات المركزات الشمسية
- محطات طاقة البحار (طاقة الأمواج والمد والجزر)
- محطات طاقة الحرارة الجوفية

- طاقة الكتلة الإحيائية
- أجهزة تسخين المياه بالطاقة الشمسية
- الوقود الحيوي بأنواعه

بالإضافة إلى ما ورد سابقاً فإن هناك بعض مؤشرات المتابعة الضرورية لإجراء عملية التقييم، وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

1- الأهداف الوطنية المعلنة فيما يخص الطاقة المتجددة:

يوجد نمطان للتعامل مع هذا المؤشر، الأول يخص الدول التي لم تعلن مسبقاً عن أهداف محددة بالنسبة لتطور استخدام الطاقة المتجددة، حيث يتم الإشارة إلى أي أهداف أو استراتيجيات معلنة تتعلق بتنمية قطاع الطاقة المتجددة سواءً كان ذلك على مستوى تقنية محددة بذاتها (قطاع طاقة الرياح على سبيل المثال) أو على مستوى تقنيات الطاقة المتجددة كافة.

أما النمط الثاني فيخص الدول التي أعلنت عن أهداف يمكن قياسها "تحديد مشاركة الطاقة المتجددة كنسبة من ميزان الطاقة العام أو الاستطاعة الكلية المركبة أو الطاقة المنتجة على مستوى الدولة".

2- مؤشر الأداء الفعلي (على المستوى الوطني):

هو نسبة الطاقة الكهربائية المنتجة من محطات الطاقة المتجددة إلى الطاقة الكهربائية الكلية المنتجة في كل دولة، ويعتبر هذا المؤشر أحد المؤشرات الرئيسية التي يعتمد عليها في متابعة تنفيذ محاور الاستراتيجية، وينبع ذلك من كون الهدف المحدد في الاستراتيجية قد تم حسابه وفق نفس المنهجية واعتماداً على الأهداف المعلنة من قبل الدول الأعضاء ويتم حساب هذا المؤشر على المستوى الوطني سنوياً (أو كل سنتين وفقاً لما سبق) لمعرفة مدى تطور استخدام الطاقة المتجددة في كل دولة على حدة في اتجاه تحقيق الهدف المعلن وطنياً.

3- مؤشر الحيود على المستوى الوطني:

هو المؤشر الذي يعرف مدى الانحراف عن الأهداف المعلنة والخطط الموضوعة على المستوى الوطني ومن الممكن أن يكون هذا المؤشر سلبياً في حال أن ما تم التوصل إليه لم يحقق ما تم التخطيط له، ومن الممكن أيضاً أن يكون الانحراف إيجابياً حال تخطى الإنجاز الفعلي الهدف المعلن، ويتم حساب مؤشر الحيود كنسبة بين الأداء الفعلي والمخطط.

5.1.4 تحديد مؤشرات التقييم الإقليمية

بما أن مؤشرات التقييم هي المؤشرات التي تهدف لقياس الأثر والنتيجة الناجمة عن مجموعة الأنشطة والفعاليات المنجزة على مستوى المنطقة العربية والتي تمت باتجاه تحقيق الهدف المعلن في الاستراتيجية، فإنه من الممكن تصور أن مؤشر التقييم الرئيسي لتنفيذ الاستراتيجية يتعلق وبشكل مباشر مع المؤشر الكمي الدال على الطاقة الكهربائية الكلية المنتجة سنوياً من محطات الطاقة المتجددة على مستوى المنطقة العربية ابتداءً من المستويات الوطنية، ومقارنة هذا المؤشر مع الأهداف المعلنة لتحديد مدى الالتزام بتحقيق هذه الأهداف، ومن الطبيعي ربط هذا المؤشر مع مؤشر نمو الطاقة الكهربائية المنتجة سواءً من محطات الطاقة المتجددة أو التقليدية، بالإضافة إلى مدى اتساقه مع الهدف المعلن في الباب الثاني من الاستراتيجية.

ومن خلال هذه المؤشرات، يتبين ما إذا كان العمل على تطبيق الاستراتيجية يسير في الاتجاه الصحيح أم أن العمل على مستوى المنطقة بحاجة إلى المزيد من بذل الجهود لتحقيق الهدف المطلوب.

بالإضافة إلى ما ورد سابقاً فإن هناك بعض مؤشرات التقييم الضرورية، والتي تضم:

1- **مؤشر الأداء الفعلي الأول:** نسبة مجموع الطاقة الكهربائية المنتجة من محطات الطاقة المتجددة كافة غير متضمنة المحطات المائية إلى مجموع الطاقة الكهربائية

المنتجة من المحطات التقليدية بكافة أنواعها في الدول الأعضاء في العام ذاته، ويتم حساب هذا المؤشر على المستوى الإقليمي سنوياً (أو كل سنتين وفقاً لما سبق) لمعرفة مدى تطور استخدام الطاقة المتجددة في اتجاه تحقيق الهدف المعلن في الاستراتيجية.

2- **مؤشر الأداء الفعلي الثاني:** نسبة مجموع الطاقة الكهربائية المنتجة من محطات الطاقة المتجددة كافة متضمنة المحطات المائية إلى مجموع الطاقة الكهربائية المنتجة من المحطات التقليدية بكافة أنواعها في الدول الأعضاء في العام ذاته كافة، ويتم حساب هذا المؤشر على المستوى الإقليمي سنوياً (أو كل سنتين وفقاً لما سبق) لمعرفة مدى تطور استخدام الطاقة المتجددة في اتجاه تحقيق الهدف المعلن في الاستراتيجية.

3- **مؤشر الأداء الفعلي الحراري:** وهو نسبة تطور مجموع الطاقة الحرارية المنتجة من محطات الطاقة المتجددة الحرارية في العام الذي أجريت فيه عملية القياس أو الإحصاء، ويبين مدى تطور قطاع الطاقة المتجددة الحرارية، مثل أجهزة تسخين المياه بالطاقة الشمسية، تحلية مياه البحر بالطاقة الشمسية، الطاقة الشمسية الحرارية لتوليد البخار ومجموعة من التطبيقات الأخرى[9].

---

[9] مؤشر أداء وسائط النقل الخضراء: نسبة زيادة كميات الوقود لوسائط النقل المنتج من التقنيات المتجددة: ويُحسب كما يلي:

مؤشر أداء وسائط النقل الخضراء: {[ع/س]×100}.

س مجموع كميات الوقود المنتج لوسائط النقل من التقنيات المتجددة حتى نهاية العام الذي أُجري فيه القياس.

ع كميات الوقود المنتج لوسائط النقل من التقنيات المتجددة خلال الفترة الممتدة من القياس قبل الأخير حتى نهاية العام الذي أُجري فيه القياس.

4- **مؤشر الحيود:** وهو المؤشر الذي يتم من خلاله معرفة مدى الانحراف عن الأهداف المعلنة في الاستراتيجية ومن الممكن أن يكون هذا المؤشر سلبياً في حال أن ما تم التوصل إليه لا يحقق ما تم التخطيط له، ومن الممكن أيضاً أن يكون الانحراف إيجابياً في حال تم تجاوز الهدف المرحلي في الاستراتيجية.

6.1.4 المؤشرات الداعمة على المستوى الوطني

وهي مؤشرات كمية للاستدلال على مدى تطور السياسات والتشريعات الوطنية الخاصة بالطاقة المتجددة في الدول الأعضاء، والتي تخدم تطبيق بنود الاستراتيجية وترتبط بالأنشطة أو الفعاليات التالية:

الرقم	النشاط أو الفعالية	المؤشر الكمي
1	الإعلان عن سياسة خاصة بتطوير الطاقة المتجددة	
2	تشكيل فريق عمل متخصص أو تسمية هيئة معنية بتطوير الطاقة المتجددة	
3	تحديد هدف للطاقة المتجددة	
4	اعتماد قانون لتحديد تعرفة الطاقة المنتجة من الطاقة المتجددة	
5	دعوة القطاع الخاص والمستثمرين لبناء محطات طاقة متجددة	
6	إقرار حوافز مالية للاستثمار في مجال الطاقة المتجددة	
7	تأسيس صندوق لدعم مشاريع الطاقة المتجددة	
8	القيام بنشاطات التوعية وبناء القدرات في مجال الطاقة المتجددة	

7.1.4 النتائج والمقترحات

تقوم نقاط الارتباط الوطنية بالعمل على حساب مؤشرات المتابعة الوطنية وإرسال تقارير بها إلى فريق العمل المكلف بأعمال المتابعة والتدقيق، ويكون هذا التقرير شاملاً لكافة مؤشرات المتابعة الوطنية مع نظرة تحليلية بهدف تحديد نقاط الضعف والقوة، ووضع خطة للتنسيق المشترك فيما يتعلق بتوفير البيانات وإيجاد الحلول، بما يضمن الكفاءة والفعالية العالية في التنفيذ.

ومن ثم يقوم فريق العمل الخاص بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية بإعداد تقرير المؤشرات متضمناً المقترحات المعدة وفقاً للنتائج التي تم الحصول عليها تبعاً للمؤشرات سابقة الذكر، حيث يتم وضع هذه المقترحات في كافة القضايا المتعلقة بكفاءة وفعالية كل مؤشر وتأثيره على الهدف العام الاستراتيجية، من خلال تحليل المؤشرات الرئيسية المرتبطة بالهدف والوسائل والأدوات التنفيذية والإجرائية في تلك الجزئية المرتبطة بمؤشر الأداء.

بناء على نتائج تقرير المؤشرات يتم الإعداد للمرحلة اللاحقة من نظام تقييم الأداء حيث يتم إعداد تقرير نهائي مختصر حول معدل تنفيذ الاستراتيجية للفترة المعنية من واقع المعطيات الموضحة من خلال تقرير مؤشرات الأداء، وتحديد مدى انعكاسها على مدى التقدم بإنجاز الخطة الاستراتيجية وفقاً للباب الثالث، مع تضمين التقرير الملاحظات والمقترحات التي يراها فريق العمل ضرورية لتحديث الخطة الاستراتيجية، من تعديل أو إضافة أو حذف، ليتم مراجعتها ومناقشتها من قبل لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة قبل رفعها للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء.

2.4 النتائج المتوقعة والخلاصة

من الضروري أن تلعب الطاقة المتجددة، والتي تتمتع بإمكانات هائلة في الدول العربية، دوراً رئيسياً في إمدادات الطاقة على مستوى المنطقة، وذلك من أجل مواجهة التهديدات البيئية والاقتصادية التي يتعاظم تأثيرها بشكل كبير وملموس على اقتصادات الدول العربية.

1.2.4 النتائج الاقتصادية

1- زيادة نسبة الاستثمارات والمنافسة الصناعية والتجارية مما يساهم في زيادة رأس المال الإقليمي.
2- زيادة احتياطي النقد جراء تشجيع وتفعيل الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال.
3- تحقيق وفورات معتبرة في استهلاك مصادر الوقود الأحفوري مما يتيح فرصة الاستفادة من تصديره بالأسعار العالمية بدلاً عن بيعه محلياً بالأسعار المدعومة.
4- تفعيل تجارة الكربون والشهادات الخضراء في المنطقة العربية في إطار آلية التنمية النظيفة.
5- خلق مجالات عمل جديدة على مستوى المنطقة وعلى الأخص فيما يتعلق ببناء الصناعات المحلية لتقنيات الطاقة المتجددة.
6- تقليل الاعتماد على مصادر الوقود الأحفوري التي تشكل للبلدان المستوردة لها حملاً ثقيلاً على الخزينة العامة.
7- دعم متطلبات التنمية المستدامة من خلال استغلال جميع مصادر الطاقة لدول المنطقة.

2.2.4 النتائج البيئية

1- خفض معدلات التلوث والمساهمة في الحد من ظاهرة التغير المناخي.
2- الاستفادة من تجارة الكربون العالمية.

3.2.4 النتائج الاجتماعية

1- محاربة البطالة من خلال توفير فرص عمل جديدة في مجال الطاقة المتجددة على المستوى الفني والإداري والتشريعي.
2- تحسين مستوى المعيشة للأفراد من خلال تلبية متطلباتهم من الطاقة وخاصة في الأرياف مما يقلل من ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن.

3- خلق فرص عمل متعلقة مباشرة بتطوير الطاقة المتجددة وتطوير وتوطين تقنياتها.
4- زيادة الأمن الطاقي للدول الأعضاء مما يساهم في عمليات التنمية المستدامة.
5- الحد من ظاهرة الفقر في الدول العربية من خلال تأمين الطاقة اللازمة للمناطق الفقيرة التي من شأنها أن تخلق فرص عمل جديدة وتحسن المستوى الاجتماعي في هذه المناطق.

الخلاصة:

إن ضمان تطبيق هذه الاستراتيجية وتحقيق الهدف منها في الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة بشكل متكامل وفعال، يتطلب تحديداً واضحاً للمسؤوليات وآليات المتابعة وهو ما سعت هذه الاستراتيجية إلى تضمينه والإشارة إليه، يلي ذلك خطة عمل للمتابعة الدورية لكافة مراحل تنفيذها، وتنسيق التعاون بين الدول العربية واقتراح التطوير والتحديث اللازم للاستراتيجية بما يتناسب والمتغيرات المستقبلية في المجال وعرضها بشكل دوري على المجلس الوزاري العربي للكهرباء لضمان إطلاعه على سير عملية تنفيذ الاستراتيجية في مختلف مراحلها وأية عقبات قد تعترضها، بهدف تمكينه من أداء دوره الهام في التوجيه بأفضل التصورات لإتمام تنفيذها وتذليل ما قد يعترضها من عقبات.

ملحق (1)
خلفيـــــة عامـــــة

اتخذ المجلس الوزاري العربي للكهرباء – أحد المجالس الوزارية المنشأة تحت مظلة جامعة الدول العربية – في دورته السابعة (أبريل/ نيسان 2007) القرار رقم (98) المتعلق بتنمية التعاون وتنسيق الجهود في مجالات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء في الدول العربية، وكلّف أمانته بتنظيم ورشة عمل حول: "السياسات والإجراءات التي تؤدي إلى تعزيز استخدامات الطاقة الجديدة والمتجددة"، حيث عرضت بها أربعة محاور وهى:

المحور الأول: الأطر المؤسسية والتشريعية؛

المحور الثاني: الطاقة الجديدة والمتجددة: البحوث والتطوير، ونقل التقنيات، ومصادر التمويل؛

المحور الثالث: استخدام الطاقة المتجددة في الوطن العربي والدروس المستفادة من التجارب السابقة؛

المحور الرابع: الطاقة الجديدة والمتجددة وإمكانات تطبيقها في المنطقة العربية.

وتم اعتبار مخرجات ورشة العمل المذكورة أعلاه بمثابة اللبنة الأولى في بناء هذه الاستراتيجية التي تدعو القائمين على أمور تخطيط الطاقة في كل بلد مراعاة تكامل التخطيط لنظم الإمداد بالطاقة، والعمل على بناء قدرات وطنية في مجالات تكنولوجيات الطاقة المتجددة، ومن ثم الترويج لآليات تقل معها المعوقات التي تجابه المستثمرين في مجالاتها المختلفة وأيضاً المستخدمين لأنظمتها، بالإضافة إلى ما يتبعها من تطوير للسياسات وللتشريعات المحفزة لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة، وبناء القدرات التصنيعية العربية في مجالات الطاقة المتجددة، والاستخدام الأمثل لمصادر

الطاقة المتجددة، وكل هذا يتطلب توافر الإجراءات التنظيمية الداعمة مثل البناء المؤسسي والإطار القانوني الضامن لشفافية سوق الطاقة.

وتعتمد الاستراتيجية على ركائز عدة لتفعيلها أهمها دور المجلس الوزاري العربي للكهرباء لمتابعة تطبيقها من خلال التعاون العربي والدولي، وتحقيق الإجراءات التنظيمية القادرة على وضعها موضع التنفيذ الذي يكفل بناء قدرات وطنية عربية تساهم في تطوير وتنمية استخدامات الطاقة المتجددة.

ومن المتوقع أن يكون لتطبيق هذه الاستراتيجية مجموعة من الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، التي تشكل مؤشرات لقياس مدى نجاح التطبيق والذي يتطلب بدوره خطة عمل تنفيذية يتم وضعها بعناية بهدف تنفيذ بنود ومحاور الاستراتيجية وتحقيق أهدافها.

يرجع اهتمام المجلس الوزاري العربي للكهرباء بموضوعات استخدامات الطاقة المتجددة إلى دورته الثانية والتي صدر عنها القرار رقم 19 بتاريخ 1997/9/25 بوضع استخدام مصادر الطاقة البديلة، وترشيد استخدام الطاقة الكهربائية ضمن أولويات عمل المجلس، ودعا الدول العربية التي تتوافر لديها تجارب في هذه المجالات لتقديم ملخصات عن تجاربها تمهيداً للاستعانة بها، كما تضمنت أهداف المجلس تنمية التعاون وتنسيق الجهود لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة المتاحة في الدول العربية التي تتمحور حول:

- تنسيق السياسات العربية في مجالات إنتاج الطاقة الكهربائية وتنمية وتكامل وتنويع مصادرها مع الأخذ في الحسبان الاعتبارات البيئية.
- تشجيع الاستثمار في قطاع الكهرباء وإقامة المشروعات المشتركة، ودعم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء.
- تعزيز التكامل العربي وتشجيع الاستثمارات في مجال تصنيع معدات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء، بهدف توطين صناعة المعدات الكهربائية.

- تشجيع البحث العلمي في مجال الطاقة الكهربائية، وتطوير تقنيات واستخدامات الطاقة المتجددة.
- توحيد الجهود وتنسيق المواقف العربية في المحافل الدولية لتحقيق المصالح العربية بالتعاون مع الهيئات والمنظمات العربية والدولية العاملة في مجال الكهرباء والطاقة.
- تشجيع الدول الأعضاء على تبادل الخبرات وبناء القدرات بالاستفادة من الإمكانيات المتاحة في الدول العربية.
- وضع الخطط والبرامج وإعداد الدراسات التي من شأنها تطوير استخدامات الطاقة المتجددة.

وحرصاً على بث روح جديدة في عمل المجلس لتعزيز الثقة في سعيه لتحقيق مصالح ملموسة للدول الأعضاء، وافق المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته السادسة على التقرير المعد من قبل أمانته حول تطوير عمله والذي تنص فقرته التاسعة على: "تشجيع الدول العربية على التعاون وتبادل الخبرات والتجارب في مجالات استخدامات الطاقة المتجددة". كما كان موضوع تعزيز وتطوير استخدامات تقنية الطاقة المتجددة ضمن جدول أعمال الدورة السابعة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء الذي أصدر القرار رقم 92 بتاريخ 2007/4/25 والذي تضمن "دعوة الدول العربية إلى تعزيز التنسيق بين المؤسسات البحثية والتطبيقية المعنية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة، وتكليف أمانة المجلس بترتيب عقد ورشة عمل على هامش الاجتماع القادم لخبراء الدول أعضاء المكتب التنفيذي".

وفي إطار متابعة تنفيذ قرار المجلس المشار إليه؛ عقد الاجتماع التنسيقي لبحث السياسات والإجراءات التي تؤدي إلى تعزيز استخدامات الطاقة المتجددة، بمقر الأمانة العامة بالقاهرة، وقد ارتأى الاجتماع – بعد الرجوع إلى قرار المجلس – أن تكون التوصيات الصادرة عن ورشة العمل والتي انتهت بطلب وضع استراتيجية عربية لاستخدامات الطاقة المتجددة في البلدان العربية نقطة الانطلاق لعمل المجلس في المرحلة القادمة.

وبناءً على ذلك، تم إعداد هذه الاستراتيجية اعتماداً على القرار رقم 111 لسنة 2009، الصادر عن المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته الثامنة الذي تضمن النص التالي المتعلق بالطاقة المتجددة "تشكيل فريق عمل من الخبراء المختصين من الدول العربية وكل من: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الاتحاد العربي للكهرباء، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE)، بالإضافة إلى أمانة المجلس تكون مهمته:

(1) تطوير مشروع الاستراتيجية العربية لتنمية استخدامات الطاقة المتجددة ضمن المنهجية التي أوصى بها فريق العمل وإعادة صياغتها، أخذاً في الاعتبار ما تم إعداده من استراتيجيات عربية في مجال مصادر الطاقة الأخرى، وذلك تمهيداً لعرضه على المكتب التنفيذي.

(2) استكمال الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة في قطاع الكهرباء، بعد الانتهاء من حصر البيانات المتعلقة بتحسين كفاءة الطاقة (الجزء الثاني من الاستمارة التي أعدتها أمانة المجلس وتم تعميمها على الدول العربية).

(3) يعقد فريق العمل اجتماعات دورية حتى الانتهاء من المهام الموكلة إليه، مع الأخذ في الاعتبار مساهمة الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء المنقولة عبر خطوط الربط الكهربائي العربي.

(4) الطلب من الدول العربية موافاة أمانة المجلس باسم خبيرها المختص العضو في فريق العمل المشار إليه أعلاه وذلك في موعد أقصاه نهاية شهر يوليو/ تموز 2009.

(5) تكليف أمانة المجلس بالدعوة لعقد الاجتماع الأول لفريق العمل خلال شهر أكتوبر/ تشرين أول 2009".

واستجابة لدعوة من أمانة المجلس، عقد فريق العمل اجتماعه الأول بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 12-2009/10/14، بمشاركة خبراء من كل من: المملكة الأردنية

الهاشمية، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية العراق، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، بالإضافة إلى المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين. وقد انتهي الاجتماع إلى تحديد أعضاء ومنسق لكل باب من أبواب الاستراتيجية مع تحديد مدة تنتهي في ديسمبر/ كانون أول 2010 كموعد نهائي للانتهاء من إعداد الاستراتيجية.

من جهة أخرى، صدرت عدة قرارات عن كل من المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته الاستثنائية منها القرار رقم 127 بتاريخ 2010/1/14، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1820 في دورته العادية 85 بتاريخ 2010/2/11، ومجلس جامعة الدول العربية رقم 7199 في دورته العادية 133 بتاريخ 2010/3/3، المتعلق بتعديل النظام الأساسي للمجلس، باستحداث لجنة تسمى "لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة" لمساعدة المجلس ومكتبه التنفيذي، وتتولى الاهتمام بالموضوعات المتعلقة بمصادر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، تشارك في عضويتها كافة الدول العربية بخبراء من كبار المختصين الفنيين في الوزارات أو المؤسسات المعنية بشؤون الطاقة الكهربائية، والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة؛ كما يجوز مشاركة الهيئات والمنظمات العربية والإقليمية والدولية المتخصصة في اجتماعات اللجنة، وتشكيل لجان أو فرق عمل فنية متخصصة من الدول الأعضاء لمساعدة المجلس في تحقيق أهدافه وتنفيذ مهامه، والاستعانة بمؤسسات العمل العربي المشترك في عضوية تلك اللجان أو فرق العمل، والاستفادة من خبرات وكوادر تلك المؤسسات في إعداد الدراسات والبحوث اللازمة لأعمال المجلس ومنها "وضع الاستراتيجيات العربية اللازمة لتطوير قطاع الكهرباء، وتنويع وتكامل مصادر الطاقة الكهربائية، وتنمية استخدامات الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة إنتاج واستخدام الطاقة".

ملحق (2)

الخطط الوطنية لإنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة

المملكة الأردنية الهاشمية

يوجد بالأردن مزرعتي رياح صغيرتين قدرة الأولي 320 ك.و في حين تبلغ قدرة الثانية 1125 ك.و، وبالتالي فهما يصنفان كمشروعات تجريبية وليس كمشروعات تجارية، هذا بالإضافة إلي استخدام طاقة الرياح في ضخ المياه بالمناطق النائية، كما يبلغ عدد سخانات المياه الشمسية المنتجة سنوياً قرابة الـ4000 نظام، وهو ما يعني ارتفاع استثمارات الطاقة الشمسية.

وأعلن الأردن عن المرحلة الأولى من مشروع لإنتاج الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية، بتكلفة استثمارية تبلغ حوالي 400 مليون دولار. وسينفذ المشروع على أربع مراحل في محافظة معان (212 كلم جنوب عمّان)، لإنتاج حوالي 100 ميجاوات من الكهرباء في نهاية العام 2012.

حوافز وأهداف الطاقة المتجددة:

- تهدف الخطة الوطنية بالمملكة للوصول بنسبة مساهمة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة الكلي بحدود 7% مع عام 2015 و10% مع عام 2020.
- يوجد مسودة قانون لتشجيع العمل بالطاقة المتجددة، وتحفيز القطاع الخاص للعمل في نشر استخداماتها، إلى جانب السماح بتطبيق آلية صافي القياس.
- تتضمن مسودة القانون إنشاء صندوق لتمويل مشروعات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.
- توجد بعض الجهات التي تقوم بالأعمال البحثية في مجالات الطاقة المتجددة إلى جانب البحث في سياسات التنمية لتطبيقاتها.

الإمارات العربية المتحدة

تأسست "مصدر" في عام 2006 كشركة تعمل في إطار الرؤية الشاملة لدولة الإمارات التي تتناغم حركتها بشكل طبيعي مع توجهات دول مجلس التعاون الخليجي الهادفة إلى تطوير جميع مجالات قطاع الطاقة المتجددة والتقنيات المستدامة.

وتعد مدينة "مصدر" التي تبلغ مساحتها 6 كيلو متر مربع تقريباً منصة لاستعراض طاقة المستقبل والتقنيات النظيفة وإجراء البحوث عليها، ومن المتوقع أن تحتضن المدينة 40 ألف نسمة ومئات الشركات، كما تضم "معهد مصدر" الذي يركز على الأبحاث التطبيقية ذات المردود المباشر على التطبيقات النهائية للطاقة، يتفاعل مع مراكز البحث العلمي المنتشرة في أنحاء العالم، مثل "معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا Massachusetts Institute of Technology"، ومركز "جنرال إلكتريك للإبداع البيئي Centre of Excellence in Building Technologies R&D centre; GE"، و"باسف BASF"، ومركز "شنايدر" للأبحاث والتطوير Ecomagination Centre; Schneider، وغيرها.

أيضاً تضم مصدر وحدة "مصدر للطاقة" التي تعمل على تطوير وتشغيل مشروعات الطاقة المتجددة ليس في دولة الإمارات فحسب وإنما في المنطقة العربية وباقي دول العالم، مثل المشروع المشترك مع "Abengoa Solar" و"Total" لتطوير محطة "شمس1" لمركزات الطاقة الشمسية في المنطقة الغربية من أبو ظبي لتصبح أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم. بالإضافة إلى مزرعة توليد طاقة الرياح بقدرة 30 ميجاوات ومحطة الخلايا الشمسية على جزيرة "صير بني ياس" في أبو ظبي بغية المساهمة في توليد 7% من احتياجات أبو ظبي من الطاقة من مصادر متجددة بحلول عام 2020، ولعل أبرز المشروعات الدولية مزرعة "London Array" لتوليد الطاقة من الرياح الساحلية وقدرتها 1000 ميجاوات.

من جهة أخرى تختص شركة "مصدر لإدارة الكربون" Masdar Carbon بإدارة مشروعات خفض انبعاثات الكربون عبر تعزيز كفاءة استهلاك الطاقة واسترداد الحرارة المفقودة، إضافة إلى تجميع وتخزين الكربون مع التركيز على استثمار "آلية التنمية النظيفة" في مناطق الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا، يدعمها في ذلك وحدة "مصدر للاستثمار" "Masdar Capital" التي تضم محفظة لكبرى شركات الطاقة المتجدّدة والتقنيات النظيفة الواعدة، إلى جانب مساعدة الشركات على النمو والتطور بتقديم رأس المال والخبرة الإدارية.

من هذا المنطلق نجد أن دولة الإمارات قد أصبحت لاعباً رئيسياً في قطاع الطاقة المستدامة، إلى المستوى الذي يؤهلها لاحتلال مرتبة الصدارة في هذا القطاع المهم، جنباً إلى جنب مع العديد من الدول المتطورة والتي تحقق معدلات نمو مرتفعة لتعكس الهدف الاستراتيجي لمكانة أبو ظبي خاصةَ بعد استضافتها المقر الرئيسي للوكالة الدولية للطاقة المتجددة "ايرينا".

حوافز وأهداف الطاقة المتجددة:

- صدر قرار المجلس الوزاري للخدمات رقم 155/12 سنة 2009 بشأن استخدام الطاقة المتجددة والذي يستهدف توفير 7% من احتياجات إمارة أبو ظبي من الطاقة الكهربائية بحلول عام 2020.
- بادرت الإمارات العربية المتحدة باتخاذ خطوة واثبة لتطوير وتنمية تقنيات الطاقة المتجددة بتأسيس شركة "مصدر" لطاقة المستقبل في عام 2006 كشركة تعمل في إطار الرؤية الشاملة للإمارات العربية المتحدة.
- أعلنت مدينة دبي في يوليو 2012 عن مشروع مدينة دبي المستدامة، والذي يهدف إلى توفير 50% من استهلاك الكهرباء، و50% من استهلاك المياه، ومعالجة المخلفات بنسبة 100%، ونشر المساحات الخضراء بنسبة 75% من المساحة الكلية

للمدينة، وإنتاج 50% من احتياجات الكهرباء من مصادر متجددة، وأيضاً تحويل وسائل النقل إلى وسائل مستدامة بنسبة 100%.

الجمهورية التونسية:

تمثل المحطات الحرارية المورد الرئيسي في تونس للحصول على الطاقة الكهربائية يضاف لها نسبة لا تتعدي 4% لكل من الطاقة المائية وطاقة الرياح. تحدد أسعار الكهرباء في تونس من قِبل وزارة الصناعة والطاقة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالمقارنة مع التعريفة العالمية تعد تعريفة الكهرباء في تونس منخفضة القيمة.

وعلى صعيد الطاقة المتجددة تعني الوكالة الوطنية للطاقة المتجددة ANME والتي تأسست عام 1985 بأنشطتها، وتعمل على تحقيق الأهداف التالية: (1) توفير الطاقة، (2) ترويج استخدامات الطاقة المتجددة، (3) إحلال أنماط جديدة لإنتاج الطاقة من مصادر تراعي البعد البيئي.

بحلول عام 2000 أصبحت تونس إحدى الدول العربية التي تعتمد على استيراد البترول الخام، حيث لم يعد إنتاجها يكفي حد الطلب على الطاقة، وهو ما حدا بالحكومة التونسية إلي إصدار عدة قرارات تهدف إلي ترشيد استهلاك الطاقة، والبحث عن مصادر جديدة لإنتاجها، يوجد بتونس 120 ميجاوات من توربينات الرياح تم تركيبها في مناطق مختلفة بالإضافة إلى 62 ميجاوات محطات مائية.

من ناحية أخري، تعتبر تجربة سخانات المياه الشمسية في تونس أحد التجارب الناجحة، حيث تم البدء بالمشروع من خلال تعاون مشترك بين الحكومة التونسية ومرفق البيئة العالمي والحكومة البلجيكية في عام 1995 برنامج لدعم سخانات المياه الشمسية بنسبة 35% من التكلفة الرأسمالية للسخان وتقسيط القيمة الباقية على سبع سنوات تسدد على فاتورة الكهرباء، وهو ما ساعد على نشر هذه السخانات في تونس وإقامة سوق وصناعة محلية أمكن من خلالها توطين صناعة سخانات المياه الشمسية.

ويهدف المخطط الشمسي التونسي إلى إنجاز 40 مشروعاً في إطار شراكة القطاعين العام والخاص للفترة 2010– 2016، حيث سيتولى القطاع الخاص إنجاز 29 مشروعاً مقابل 5 مشاريع سينفذها القطاع العام، منها 3 مشروعات ستنجزها الشركة التونسية للكهرباء والغاز، وقد تم التعهد بعدة مشروعات خاصة مع مؤسسات التعاون بألمانيا وإيطاليا واليابان والإتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

حوافز وأهداف الطاقة المتجددة:

- نسبة 4.3% من استهلاك الطاقة الأولية بحلول عام 2014 دون اعتبار الحطب وفحم الحطب و13% مع أخذهما في الاعتبار.
- صدر القانون 72 لسنة 2004 متضمنا تعريفا بالبرنامج الوطني للطاقة المتجددة، والشامل إنتاج الطاقة من المصادر المختلفة.
- توجد حزم متميزة ومشجعة لاستخدام نظم التسخين الشمسي والخلايا الكهروضوئية.

<u>الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية</u>

تتميز الجزائر بوجود احتياطي هائل للطاقة، وعلى وجه الخصوص الغاز الطبيعي، بالإضافة إلي وجود قدرات واعدة للاستفادة من الطاقة المتجددة وبخاصة الشمس والرياح، ويعد وضع الطاقة في الجزائر متقدماً، فمصادر الطاقة الكهربائية يتم توفيرها من ثلاث مصادر رئيسية هي: الغاز الطبيعي ويمثل 94.5%، في حين تأتي الطاقة المائية بنحو 5%، أما الطاقة الشمسية فتمثل 0.5%.

هذا وقد تم إنشاء هيئة الطاقة الجديدة الجزائرية والتي تتولى نشر وترويج استخدامات الطاقة المتجددة بالجزائر، والمسؤولة عن تنفيذ مشروع المحطة الشمسية الحرارية بالتكامل مع الدورة المركبة بنظام "BOOT" والذي يقوم بتنفيذه إتحاد شركات أسباني باستخدام تقنية المركزات الشمسية ذات القطع المكافئ بقدرة إجمالية 150 ميجاوات تتكون من دورة مركبة 130 ميجاوات وحقل شمسي بقدرة 25 ميجاوات تطلبت استثمارا بحوالي 316 مليون يورو، نفذت بنظام (BOO) بمعرف الشركة الإسبانية Abener.

حوافز وأهداف الطاقة المتجددة:

- تحديد مساهمة المصادر المتجددة في رصيد الكهرباء الوطنية إلى ما يقارب نسبة 6% في عام 2015.
- تطبيق نظام تعريفة التغذية لشراء الطاقة المنتجة من المصادر المتجددة.
- تم تحديد حافظة كبيرة من مشاريع الطاقة ضمن إطار البرنامج الإرشادي الجزائري لتنمية الهياكل الأساسية وإنتاج الكهرباء 2009-2017 من جهة، والبرنامج الوطني لتنمية الطاقة المتجددة 2009-2050 من جهة أخرى.
- وجود كيانات مستقلة لتنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة والتي تشمل إنشاء محطات طاقة شمسية وطاقة رياح.

<u>المملكة العربية السعودية</u>

تم إنشاء مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة بتاريخ 1431/5/3هـ، بهدف إدخال الطاقة الذرية والمتجددة ضمن منظومة توليد الكهرباء وتحلية المياه في المملكة العربية السعودية مما يقلل من الاعتماد على الموارد الهيدروكربونية، ويوفر ضماناً إضافياً لإنتاج الماء والكهرباء في المستقبل ويوفر ذاته الموارد الهيدروكربونية الأمر الذي سيؤدي إلى إطالة عمرها وبالتالي إبقائها مصدراً للدخل لفترة أطول.

إن قرار إنشاء المدينة جاء على فهم دقيق ورؤية واعية ونظرة شاملة، وإحاطة بواقع قطاع الطاقة وحاجاته المستقبلية ومجسداً في رؤيته الشاملة الحاجة لأن يفي هذا القطاع بمتطلبات التنمية الوطنية المستدامة.

إن المطلوب من قطاع الطاقة الذرية والمتجددة، خاصة عند النظر إلى المستقبل، أن يوفر الكهرباء والمياه لكافة شرائح المجتمع – إضافة للطاقة المناسبة للصناعة، مقللاً في الوقت نفسه من استهلاك الوقود الأحفوري بهدف الحفاظ عليه لأجيال الغد، ورفعاً من كفاءة التوليد ومُفَعِّلاً لترشيد الاستهلاك، مُمَكِّناً الصناعة الوطنية من القيام بدورها كاملاً في تطوير منظومة الطاقة المستقبلية، معتمداً في ذلك على الكفاءات

الوطنية المؤهلة، محققاً كل ما سبق بالعمل المباشر والتنسيق المستمر مع شركاء العمل داخل المملكة وخارجها.

تسعى المدينة منذ إنشائها إلى تحقيق هدفين رئيسين هما الوفاء بمتطلبات الهدف من إنشائها، ومن ثم العمل على تحقيق الهدف الأول وذلك بإيجاد آليات تنفيذ وتمكين تضمن بناء واستدامة منظومة توليد الكهرباء وتحلية المياه من الطاقة الذرية والمتجددة، ويتحقق ذلك ببناء قطاع اقتصادي متكامل مستدام يرتكز على منظومة الطاقة الذرية والمتجددة، ويسعى لتحقيق عناصر الاستدامة الثلاثة:

- إيجاد وتطوير القوى البشرية المؤهلة لبناء قطاعي الطاقة الذرية والمتجددة.
- بناء المنظومة المستهدفة لتوليد الكهرباء وتحلية المياه بحيث تكون مجدية اقتصادياً.
- تقليل الأثر البيئي لكامل منظومة توليد الكهرباء وتحلية المياه، وذلك بإحلال الطاقة النظيفة، في جلّ مراحل تطوير منظومة الطاقة، محل الطاقة المعتمدة على المصادر الهيدروكربونية.

اعتمدت المدينة في صياغة استراتيجيتها على ما تم انجازه من دراسات ومشروعات سبقت تاريخ إنشائها، ثم على القيام بدراسات مستفيضة لقطاعي الطاقة الذرية والمتجددة في مختلف أنحاء العالم للاستفادة من الخبرات المتوافرة في مجال التخطيط والتنفيذ، إضافة للخبرات الفنية والعلمية والبحثية والإدارية والتمويلية المختلفة في هذا المجال، وتبني المدينة على ما قامت جهات عدة في المملكة بعمله في الفترات الماضية، مثل الأطلس الشمسي وأطلس طاقة الرياح التي أصدرتهما مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، وتستفيد من الخبرات التي تجمعت لدى الجهات البحثية والتعليمية في مشاريع الطاقة الشمسية مثل جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية. كما تعمل المدينة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة على إنجاح المبادرات الوطنية ذات العلاقة بالطاقة المتجددة مثل مبادرة الملك عبد الله للتحلية بالطاقة الشمسية التي تشرف عليها مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.

تقدمت المدينة بدراسات استراتيجية عن الطاقة الذريـــة المتجـــددة والخيـــارات المتاحة لخفض استهلاك الوقود الهيدروكربوني في منظومة الكهرباء وتحليـــة الميـــاه، وتبين من هذه الدراسات إمكانية خفض الاستهلاك بنسبة (50%) بحلول عـــام 2032م بما يؤدي إلى أن يصل إسهام الطاقة المتجددة في هذا الهدف إلى حوالي (30%) ويـــتم التعامل حالياً على صياغة الأطر القانونية والاستثمارية لقطاع الطاقة المتجـــددة، بمـــا يتضمن تعرفة الشراء المقترحة وآلية شراء الكهرباء من شركات توليد الكهرباء مـــن الطاقة المتجددة.

وفي ما يلي جدول يوضح الخطة الوطنية لإنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة في المملكة:

الرقم	النشاط أو الفعالية	المؤشر الكمي
1	الإعلان عن سياسة خاصة بتطوير الطاقة المتجددة	تم إنشاء مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية
2	تشكيل فريق عمل متخصص أو تسمية هيئـــة معنيـــة بتطوير الطاقة المتجددة	تم إنشاء مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية
3	تحديد هدف للطاقة المتجددة	تم: 30% من الكهرباء المولدة
4	اعتماد قانون لتحديد تعرفة الطاقة المنتجة من الطاقـــة المتجددة	العمل جاري على صياغة القانون
5	دعوة القطاع الخاص والمستثمرين لبناء محطات طاقة متجددة	يتم التخطيط له
6	إقرار حوافز مالية للاستثمار في مجال الطاقة المتجددة	تحت الدراسة
7	تأسيس صندوق لدعم مشاريع الطاقة المتجددة	تحت الدراسة
8	القيام بنشاطات التوعية وبناء القدرات في مجال الطاقة المتجددة	العمل جاري على هذا الموضوع

حوافز وأهداف الطاقة المتجددة:

- أقرت المملكة الوصول بمشاركة الطاقة الشمسية عام 2032 إلى 41 جيجاوات، منها 15 جيجا خلايا كهروضوئية، والباقي مركزات شمسية، وهو ما يعني الوصول بمشاركة الكهرباء المنتجة من الطاقة الشمسية إلى نسبة تتراوح من 16 – 22% في ذلك العام.
- تم اعتماد العديد من السياسات والبرامج المشجعة لبحوث وتطبيقات الطاقة المتجددة.
- في مجال طاقة الرياح، تم إعداد أطلس الرياح السعودي، حيث يتم إعداد ودراسات واختبارات في 8 مواقع مختلفة بالمملكة لبحث إمكانية إنتاج الكهرباء من طاقة الرياح.
- أيضاً يجرى إعداد سياسة لاستخدام الطاقة المتجددة تحدد أهداف كمية لمشاركة الطاقة المتجددة في نسيج الطاقة.

<u>جمهورية السودان</u>

تساهم الكتلة الإحيائية بنحو 87% من احتياجات الطاقة في السودان، في حين يشارك البترول بـ12%، والمحطات الحرارية والمائية 1%، وتصل إجمالي الطاقة المائية في السودان إلي 345 ميجاوات تأتي من أربعة خزانات أكبرها خزان الروصيرص بقدرة 280 ميجاوات وبتشغيل مشروع سد مروي أضيفت 1250 ميجاوات جديدة إلى المصادر المتجددة.

وتم الانتهاء من المرحلة الأولى لحصر مصادر طاقة الرياح من خلال برنامج تعاون مشترك بين وزارة الطاقة والتعدين السودانية ووزارة الكهرباء والطاقة في مصر ممثلة في هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة لتنفيذ برنامج لحصر مصادر الرياح في السودان وإعداد أطلس للرياح تحدد من خلاله المناطق الواعدة والتي يمكن الاستفادة منها في إنشاء مزارع رياح.

ولقد قام السودان بإنشاء إدارة متخصصة في الطاقة المتجددة بوزارة الكهرباء والسدود والتي تضم قسماً للطاقة الشمسية، وتم التعاقد مع شركة استشارية لعمل دراسات لتحديد المناطق الواعدة بالتوليد من الطاقة الشمسية والطاقة المتجددة، كما تم توقيع مذكرة مع شركة سولار يوروميد الفرنسية لإنشاء محطات للطاقة الشمسية.

حوافز وأهداف الطاقة المتجددة:

- مشاركة الطاقة المتجددة في ميزان الطاقة بنسبة 1% بنهاية الخطة الخمسية للبلاد 2007-2011.

<u>الجمهورية العربية السورية</u>

تعتمد استراتيجية الطاقة المتجددة في سوريا على تعظيم مساهمة تطبيقات الطاقة المتجددة في الوفاء بجانب من الطلب على الطاقة، وهو ما يتوقع أن يواكبه انخفاض في الاعتماد على المصادر الهيدروكربونية، وبالتالي تحسين النظم البيئية والعمل على تحقيق التنمية المستدامة. هذا وقد تم إصدار الخطة القومية السورية للطاقة المتجددة في العام 2004، كما صدر قانون تعريفة التغذية Feed-in Tariff في فبراير 2012 محدداً أسعار شراء الطاقة الكهربائية من شراء الكهرباء المنتجة من كل من القمامة، الكتلة الحيوية، طاقة الرياح، الطاقة الشمسية.

وبصفة عامة توجد بعض الاستخدامات لطاقة الرياح في ضخ المياه، وتسخين المياه بالطاقة الشمسية للتطبيقات المنزلية (حتى 80 درجة مئوية)، كما تسعى وزارة الكهرباء السورية لاستكمال إنشاء مزرعة رياح لتوليد الطاقة الكهربائية بمنطقة حمص وذلك بالتعاون مع الحكومة الألمانية، والتي توقفت نتيجة للعقوبات الاقتصادية ضد سوريا، من ناحية أخرى يبلغ إجمالي مساحات السخانات الشمسية بسوريا حوالي 800 ألف متر مربع.

جمهورية العراق

تمثل الطاقة الكهرومائية نحو 13% من إجمالي القدرات المركبة لتوليد الطاقة الكهربائية في العراق وتشمل المحطات العاملة بالوقود الأحفوري المحطات البخارية والغازية والديزلات حيث تبلغ القدرة المركبة للمحطات الكهرومائية نهاية عام 2012 بحدود 1864 ميجاوات، في حين كانت القدرة المتاحة من هذه القدرة المركبة هو 855 ميجاوات فقط، ذلك لأن الواقع المائي في العراق شهد ومنذ سنوات عديدة تناقصاً ملحوظاً في كميات المياه المتدفقة إلى العراق عبر نهري دجلة والفرات الذي أثر سلباً على خطة الوزارة في تبني مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية باستخدام المحطات الكهرومائية.

ولأهمية مواكبة التقدم والتطور التكنولوجي ودعم المنظومة الكهربائية بطاقات إضافية وتنويع مصادرها جاء الاهتمام بالطاقة المتجددة باستحداث مركز للطاقة المتجددة والبيئة في وزارة الكهرباء عام 2010، حيث وُضعت خطة واعدة لتنفيذ بعض المشاريع المهمة في قطاعي التوليد والتوزيع.

ويجري حالياً توجيه دعوات مباشرة لشركات عالمية مختصة مؤهلة في تنفيذ مشاريع الطاقة الشمسية والرياح في 15 موقع في 8 محافظات في العراق حيث يعد هذا النشاط من أولويات الوزارة في استخدام الطاقة المتجددة لإمداد المناطق النائية المعزولة عن الشبكة الوطنية بالطاقة الكهربائية.

ويعد هذا المشروع الحيوي من أكبر المشروعات المنفذة في العراق حيث السعة الإجمالية ستكون 50 ميجاوات.

من جهة أخرى، ترتكز خطة الوزارة للأعوام (2012–2015) على الوصول إلى نسبة مشاركة 2% من الطاقة المتجددة من إجمالي الطاقة الكهربائية بنهاية عام 2015، وكذلك تفعيل برامج كفاءة وترشيد استهلاك الطاقة بإدخال معدات كفوءة كمشاريع الإنارة الحديثة باستخدام LED والسخانات الشمسية ومنظومات التوليد الذاتي في قطاع توزيع الطاقة.

جدير بالذكر أن العراق من الدول السبَّاقة في تبني مشاريع ريادية للطاقة الشمسية بإدخال 20000 منظومة إنارة الشوارع بتقنية الطاقة الشمسية وبسعة إجمالية تقدر 3.5 ميجاوات عام 2008-2009. كما أن وزارة الصناعة قد استحدثت مصنع لتجميع الألواح الشمسية في عام 2010، إضافة إلى تبني العديد من وزارات الدولة بعض المشاريع الريادية التي تتركز في استخدام منظومات الطاقة الشمسية في مجال السقي والإرواء وتصفية المياه.

حوافز وأهداف الطاقة المتجددة:

- في مراحل الإعداد للمساهمة بنسبة 10% للسنوات القادمة (2020).

<u>دولة فلسطين</u>

صادق مجلس الوزراء الفلسطيني بتاريخ 2012/3/14 على الاستراتيجية العامة للطاقة المتجددة في فلسطين حسب الخطة التي أعدتها سلطة الطاقة والتي تهدف إلى الحصول تدريجياً على 240 جيجاوات ساعة (على الأقل) لتوليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بما يعادل 10% من القدرة الكهربائية المنتجة محليا بحلول عام 2020 حسب الخطة الاستراتيجية لقطاع الطاقة.

يقدر استغلال المصادر المتجددة (الحرارية) بحوالي 18% من مجمل استهلاك الطاقة الحالي في فلسطين والذي يمثل ما قيمته 2287 جيجاوات ساعة (كطاقة كهربائية) وتستخدم بشكل خاص في تسخين المياه والتدفئة وبذلك تكون نسبة الاعتماد على الطاقة المتجددة بما يعادل 25% (كالطاقة الكهربائية) بحلول عام 2020.

كما تستخدم سخانات المياه الشمسية (SWH) على نطاق واسع في القطاع السكني في فلسطين (أكثر من 72٪ من الأسر تستخدم أنظمة التسخين الشمسية) وبلغ مجموع القدرات الحالية المركبة في جميع القطاعات أكثر من 1.5 مليون متر مربع من اللواقط الشمسية (من أعلى المعدلات في المنطقة)، وتقسم مراحل تنفيذ الاستراتيجية إلى مرحلتين:

- **المرحلة الأولى (2012-2015):** الهدف هو الحصول على 25 ميجاوات من مختلف أنواع الطاقة المتجددة (خلايا شمسية، طاقة رياح، غاز حيوي...) وتتضمن هذه المرحلة:

- تنفيذ مشاريع ذات قدرات صغيرة حيث تم تنفيذ العديد من المشاريع الصغيرة باستخدام الخلايا الشمسية في مناطق نائية مختلفة وبلغ مجموع القدرة التي تم تركيبها 105 كيلووات تقريباً.
- الانتهاء من تنفيذ مشروع أول محطة توليد تعمل بالطاقة الشمسية بقدرة 300 كيلووات وهو مشروع ممول من الوكالة اليابانية JICA في منطقة أريحا حيث تم الانتهاء منه وربطه على الشبكة في تموز 2012.
- العديد من المشاريع الشمسية قيد التنفيذ بقدرة تصل إلى أكثر من 500 كيلووات.
- مشاريع عديدة قيد الدراسة لاستخدام طاقة الرياح لتوليد الكهرباء بقدرة تبلغ 100 ميجاوات.
- تنفيذ المبادرة الفلسطينية للطاقة الشمسية بقدرة 5 ميجا حيث تهدف إلى إقامة مشاريع صغيرة متفرقة بقدرة حتى 5 كيلووات لكل مشروع يتم تركيبها على أسطح المنازل وبعدد إجمالي يبلغ 1000 منزل حيث تتكون هذه المبادرة من ثلاثة مراحل تمتد لمدة ثلاث سنوات وقد تم البدء بالتنفيذ. وكل مواطن يقوم بتركيب هذا النظام في منزله سيحصل على تعرفه كهرباء مميزة للطاقة المنتجة من الخلايا الشمسية.

- **المرحلة الثانية (2016-2020):** الهدف هو الحصول على 105 ميجاوات تأتي بعد نضوج السوق المحلي نحو تقنيات الطاقة المتجددة وتطبيقاتها وذلك من خلال تنفيذ مشاريع ذات قدرات عالية تمكننا من الوصول إلى الهدف المنشود بحلول سنة 2020 وهو 130 ميجاوات.

حوافز وأهداف الطاقة المتجددة:

- إجراء تقييم شامل لمصادر الطاقة المتجددة في فلسطين.

- استهداف إنتاج الكهرباء بنسبة 10% بحلول عام 2020 حسب الخطة الاستراتيجية لقطاع الطاقة.
- مصادقة مجلس الوزراء الفلسطيني على الاستراتيجية العامة للطاقة المتجددة بتاريخ 2012/3/14.
- تطبيق نظام التعرفة المميزة لشراء الطاقة المنتجة من مصادر متجددة.
- تعزيز استخدام وصناعة الطاقة المتجددة وتشجيع الاستثمار وتوفير إمكانات البحث العلمي.

<u>دولة الكويت</u>

على الرغم من غنى دولة الكويت بمصادر النفط، إلا أن وزارة الكهرباء والماء الكويتية تتبني إعداد دراسة جدوى إنشاء محطة شمسية حرارية بالتكامل مع الدورة المركبة قدرة 100 ميجاوات، باستخدام تقنية المركزات الشمسية ذات القطع المكافئ بالتعاون مع معامل الطاقة الشمسية الألمانية بمعهد علوم الفضاء الألماني "DLR".

ترصد دولة الكويت الوصول إلى مشاركة المصادر المتجددة بنسبة 5% من الطاقة الكهربائية المولدة بحلول عام 2020 كهدف استراتيجي مع تنفيذ العديد من الدراسات الفنية والاقتصادية لإنشاء محطة شمسية حرارية واختيار أفضل التقنيات، بالإضافة إلى الانتهاء من دراسة اقتصادية فنية لإنشاء محطة شمسية حرارية بسعة 280 ميجاوات، يبلغ فيها سعة المكوّن الشمسي 60 ميجاوات.

حوافز وأهداف الطاقة المتجددة:

- تهدف الكويت الوصول إلى مشاركة المصادر المتجددة بنسبة 5% من الطاقة الكهربائية المنتجة بحلول عام 2020 كهدف استراتيجي.
- يجري تنفيذ العديد من البحوث والدراسات الفنية والاقتصادية لإنشاء المحطات الشمسية الحرارية للكهرباء واستخدام الطاقة الشمسية في نظم التبريد والتكييف المختلفة.

الجمهورية اللبنانية

تشير الإحصاءات إلى استخدام نحو 13% من المنازل لسخانات المياه الشمسية وهو ما يعادل نحو 250 ألف متر مربع لغاية العام 2011، مع الإشارة إلى تركيب 43500 م^2 خلال العام 2011 وحده، حيث تعمل وزارة الطاقة والمياه من خلال عدة مبادرات مشتركة مع مصرف لبنان وإدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تركيب 190 ألف م^2 ما بين العام 2009 والعام 2014 وصولاً إلى تركيب مليون متر مربع في العام 2020.

وفيما يتعلّق بإنتاج الطاقة من خلال الرياح، فقد تم إطلاق إعلان نوايا والذي سيليه استدراج عروض عالمية لتأمين إنتاج من 60 إلى 100 ميجاوات من خلال طاقة الرياح خلال العامين القادمين وصولاً إلى تحقيق 400 إلى 500 ميجاوات من طاقة الرياح في العام 2020.

وتعمل وزارة الطاقة والمياه على تركيب أول مروحة هوائية لصالح مؤسسة كهرباء لبنان خلال العام 2013، كما تعمل على تركيب أول مشروع نموذجي لإنتاج الطاقة من خلال المركزات الشمسية خلال العام 2013.

حوافز وأهداف الطاقة المتجددة:

- موافقة الحكومة على الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة المعتمدة على الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة ليكون لبنان أول دولة عربية تعتمد الخطة على مستوى الحكومات، وصولاً إلى الهدف الاستراتيجي الذي يتمثل بأن تكون نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في الإنتاج الكهربائي الحراري 12% في العام 2020.
- إطلاق آلية تمويل مشروعات كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة NEEREA من خلال التعاون بين الوزارة ومصرف لبنان والذي سيخلق سوقاً بحجم 200 مليون دولار كاستثمارات حتى العام 2015.

- سيستفيد لبنان من آلية الاستثمار الأوروبية لدول الجوار NIF في هبة تقدّر قيمتها بخمسة ملايين يورو لمشروع يتعلق بالطاقات المتجددة والمبادرة التحضيرية لبرنامج الدعم لمخطط الطاقة الشمسية للمتوسط (MSP-PPI).
- نفّذ مشروع سيدرو استثمارات بقيمة 9.07 مليون دولار لتركيب خلايا شمسية (PV) في عدد واسع من المدارس الرسمية ومؤسسات القطاع العام بقدرة 1.8 كيلووات لكل موقع، ويتم ربطها جميعها حالياً على الشبكة وفق مبدأ NET METERING.
- أنجزت الاستراتيجية الوطنية لإمكانات استخدام الكتلة الحيوية بحيث يتم تحقيق الهدف المعلن من قبل وزارة الطاقة والمياه لإنتاج ما بين 15 إلى 25 ميجاوات خلال أربع سنوات.
- أنجزت خطة تطوير مشاريع إنتاج الطاقة المائية وسيتم الإعلان عنها قبل نهاية العام 2012.

<u>دولة ليبيا</u>

تتمتع دولة ليبيا بإمكانيات هامة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، حيث يعتبران من المصادر الواعدة مستقبلاً في إنتاج الكهرباء بإتاحة مشجعة لاستغلالهما، وقد أنشأت حديثاً وزارة الكهرباء والطاقات المتجددة في العام 2012 للقيام برسم سياسات استخدام وتطوير الطاقة المتجددة في ليبيا، وفي هذا الإطار تم إنشاء الجهاز التنفيذي للطاقة المتجددة منذ العام 2007م والذي يتبع الآن الوزارة، وهو المعني بتنفيذ المشاريع القائمة على استخدام الطاقات المتجددة واستغلال المصادر المتاحة منها والقيام بالأعمال التي من شأنها تحقيق الأهداف الموصوفة بقرار إنشائه وإنجاز المهام المناط بها، كذلك أنشأ مركز بحوث ودراسات الطاقة الشمسية منذ العام 1978م، للاهتمام بإعداد كافة الدراسات والبحوث المتعلقة بالطاقة المتجددة وتنفيذ المشاريع التجريبية والبحثية لنقل المعرفة والتقنية وتوطينها، والذي يتبع الآن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

استخدمت منظومات الخلايا الشمسية صغيره الحجم والمعزولة منذ أكثر من ثلاثين عاماً في ليبيا، في تطبيقات متعددة منها الاتصالات وكهربة المناطق النائية والحماية المهبطية، بقدرة إجمالية تصل إلى 5 ميجاوات، كما استخدمت منظومات تسخين المياه بالطاقة الشمسية على نطاق ضيق بما يعادل 1000 منظومة.

وتُولي ليبيا اهتماماً واضحاً بالطاقات المتجددة على اعتبارها مصدراً لإنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر نظيفة وصديقة للبيئة، وتتبنى منهجية وضع سياسات من شأنها الارتقاء بمجال الطاقات المتجددة من الجوانب الفنية والتقنية والقانونية والتمويلية الاستثمارية والاقتصادية، لخلق البيئة المناسبة لكل من القطاعين العام والخاص لتنفيذ المشروعات بمختلف الأحجام وتحقيق مستهدفات البرامج المتعلقة بها، وإقرار الحوافز التي تشجع وتدعم استخدامات الطاقات المتجددة لكافة التطبيقات وعلى جميع المستويات بالمنهجيات التي تؤسس لمبدأ الاستفادة للجميع.

وفي هذا الإطار وضع المخطط الوطني للطاقات المتجددة (2013-2025) استناداً على الإمكانيات المتاحة من مصادر الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح)، حيث يوفر الحزام الشمسي الذي تقع به جزء كبير من الصحراء الليبية أعلى معدلات الإشعاع الشمسي والتي تصل إلى (7 كيلووات/ المتر المربع في اليوم)، كما تم إنجاز أطلس مبدئي للرياح يبين مؤشرات سرعات الرياح، حيث بلغ المتوسط السنوي لها حتى (10 متر/ ثانية) على ارتفاع 50 متر فوق سطح الأرض، كما تم تحديد خارطة الإشعاع الشمسي العمودي حيث بلغ المتوسط السنوي إلى حدود 3000 كيلووات ساعة للمتر المربع.

واستهدف المخطط إنجاز عدة مشاريع من خلال تقسيمه إلى مخطط قصير المدى ومخطط متوسط المدى، بقدرات مركبة في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ومنظومات التسخين الشمسي، ففي قصير المدى سيتم تنفيذ 260 ميجاوات من مزارع الرياح، 25 ميجاوات من المركزات الشمسية المدمجة بمحطات الدورة المزدوجة، 85 ميجاوات من محطات الخلايا الشمسية المدمجة بالشبكة الكهربائية.

أما متوسط المدى فيستهدف إنجاز 630 ميجاوات من مزارع الرياح، 375 ميجاوات من محطات المركزات الشمسية، 715 ميجاوات من محطات الخلايا الشمسية.

يستهدف المخطط (2013-2025) أيضاً الاهتمام بوضع برنامج وطني لاستخدام سخانات المياه الشمسية، بالعمل على توفيرها في السوق المحلي بما يعادل 450 ميجاوات على طول فترتي المخطط، وتوفير البيئة اللازمة التي تشجع على تبني هذا البرنامج بسن القوانين والتشريعات وإقرار الحوافز التي تدعم وتشجع الاستخدام والتوريد والتصنيع.

حوافز وأهداف الطاقة المتجددة:

- رفع مساهمة الطاقة الكهربائية المنتجة من مصادر الطاقات المتجددة في منظومة الإمداد الطاقوي الوطنية إلى حدود 3% (2015)، 6% (2020)، 10% (2025).
- العمل على أن تصبح دولة ليبيا من الدول المصدرة للطاقة الكهربائية المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة من خلال المبادرات الدولية المطروحة.
- إنشاء وزارة الكهرباء والطاقات المتجددة والذي يتبعها الجهاز التنفيذي للطاقات المتجددة.
- العمل على إعداد وصياغة القوانين والتشريعات المنظمة للطاقات المتجددة من كافة الجوانب.

<u>جمهورية مصر العربية</u>

تهتم وزارة الكهرباء والطاقة في مصر بتنمية استخدام مصادر الطاقة المتجددة والتي تتمتع مصر بثراء واضح فيها، حيث تم إنشاء هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة عام 1986 لتمثل نقطة الارتكاز الوطنية للجهود المبذولة في نشر استخدام تطبيقات الطاقة المتجددة، لتوليد الكهرباء على المستوى التجاري، وتوطين تقنيات الطاقة المتجددة بما

يسهم في توفير استهلاك الوقود الأحفوري الذي يمكن تصديره للخارج باعتباره أحد مصادر الدخل القومي، أو استخدامه محلياً في صناعة البتروكيماويات، لتعظيم العائد من تصدير منتجاتها.

وقد أقر المجلس الأعلى للطاقة في فبراير 2008 استراتيجية للطاقة المتجددة تعتمد بصفة رئيسية على مشاركة القطاع الخاص ليصل إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة من طاقة الرياح بحلول عام 2020 إلى 12% من الكهرباء المولدة بالشبكة الكهربائية، يضاف لها 8% كهرباء مولدة من المصادر المائية، لتمثل المصادر المتجددة مجتمعة نحو 20% في ذلك الوقت.

وفي مجال طاقة الرياح تم تنفيذ محطة توليد الكهرباء قدرة 550 ميجاوات بالزعفرانة في إطار عدد من المشروعات، بما يجعلها أكبر مزرعة رياح بأفريقيا والشرق الأوسط، وقد تم تنفيذ هذه المشروعات في إطار اتفاقيات تعاون دولية من خلال هياكل تمويل تتضمن قروضاً ميسره لتمويل تكلفة المعدات الأمر الذي كان له تأثير إيجابي على تنفيذ مراحل البرنامج حتى الآن من حيث توفير التمويل المطلوب، وخلق الكوادر الفنية المؤهلة للتعامل مع هذه التقنيات، فضلاً عن تحسين اقتصاديات هذه المشروعات.

كما صدر عن اجتماع مجلس الوزراء رقم (25) المنعقد بتاريخ 2012/7/8 القرار رقم 23/12/7/25 بشأن الخطة المصرية للطاقة الشمسية التي تهدف إلى إنشاء مشروعات طاقة كهربائية بقدرات مركبة تصل إلى حوالي 3500 ميجاوات بحلول عام 2027 (2800 ميجاوات من المركزات الشمسية الحرارية بالإضافة إلى 700 ميجاوات من الخلايا الفوتوفولطية) من خلال مشاركة القطاع الخاص بنسبة 67% من تنفيذ القدرات المطلوبة و33% مشروعات حكومية من خلال هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة.

وفي مصر تم تشغيل محطة توليد الكهرباء باستخدام النظم الشمسية الحرارية بالتكامل مع الدورة المركبة في يوليو 2011، من خلال محطة قدرة 140 ميجاوات يبلغ فيها المكون الشمسي 20 ميجاوات، باستخدام تقنية المركزات الشمسية ذات القطع المكافئ.

أيضاً، يوجد بهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة مركزاً لبحوث واختبارات الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة تم إنشاؤه في عام 1996، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وإيطاليا يختص بالدراسات البيئية والاختبارات القياسية لأداء وجودة معدات الطاقة المتجددة، هذا بخلاف المشاركة في دعم مركز التميز الإقليمي للطاقة المتجددة والذي يشارك فيه كل من الاتحاد الأوروبي وبنك التعمير الألماني ووكالة التنمية الدنمركية.

وبالإضافة للدور الذي تقوم به الهيئة في مجال الطاقة المتجددة يوجد دور الجامعات ومراكز البحث العلمي في مجال أبحاث الطاقة المتجددة، وذلك بهدف توطين تكنولوجيا الطاقة المتجددة بمصر وإيجاد منتج يتناسب مع الظروف المحلية.

حوافز وأهداف الطاقة المتجددة:

- أقر المجلس الأعلى للطاقة بمصر في فبراير عام 2008 استراتيجية جديدة للطاقة تعتمد بصفة رئيسية على مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في مجال إنشاء مزارع طاقة رياح للوصول بإجمالي الإمكانات المتاحة المركبة منها إلى 7200 ميجاوات تنتج سنوياً طاقة كهربائية تعادل 12% من إجمالي الطاقة المنتجة من الشبكة الكهربائية بحلول عام 2020.
- العمل على إنشاء محطات طاقة شمسية بقدرة إجمالية 3500 ميجاوات تقسم على النحو التالي، 2800 ميجاوات باستخدام المركزات الشمسية، و700 ميجاوات باستخدام الخلايا الفوتوفلطية.
- إبرام اتفاقيات لشراء الطاقة المنتجة من محطات الرياح لمدة تتراوح بين 20 – 25 سنة بسعر يغطي التكلفة والعائد من الاستثمار.

- توفير ضمان من الحكومة للالتزامات المالية للشركة المصرية لنقل الكهرباء طبقاً لبنود اتفاقية شراء الطاقة.
- إعفاء معدات الطاقة المتجددة من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات.
- تحديد عملة الشراء على أن يتضمن سعر شراء الطاقة نسبة بالعملة المحلية لتغطية التكاليف المحلية والإنتاج المحلي والباقي بالعملة الأجنبية.
- إنشاء صندوق دعم الطاقة المتجددة.
- تم الحصول على موافقة جميع الجهات صاحبة الولاية على الأرض وتطهيرها من الألغام.
- إجراء التجهيزات والدراسات المبدئية والضرورية لإقامة المشروعات بتلك الأراضي مثل الدراسات البيئية ودراسات هجرة الطيور، ودراسات أبحاث التربة وغيرها.
- يتم منح الأرض لإقامة المشروع بمقابل نسبة من الطاقة يحدده مجلس الوزراء على أن:
  - o تسترجع حيازة الأرض للدولة خالية من مكونات المشروع طبقاً للاتفاقية الخاصة بذلك بنهاية العمر الإنتاجي للمشروع،
  - o تسترد الهيئة من المستثمر قيمة التكاليف الفعلية التي تكلفتها في إعداد وتجهيز الأرض وتدخل هذه التكاليف ضمن التكلفة الاستثمارية للمشروع،
  - o يقوم المستثمر بسداد التكلفة على أقساط سنوية، على مدار من ثلاث إلي خمس سنوات مالية عقب البدء في الإنتاج.

المملكة المغربية

تعتمد المملكة المغربية في إنتاج الطاقة الكهربائية على المحطات الحرارية وتأتي الطاقة المائية في المرتبة الثانية، ويبلغ إجمالي القدرات المركبة من طاقة الرياح نحو 240 ميجاوات، ونتيجة لاهتمام المملكة بالطاقة المتجددة فقد تم إنشاء مركز لتنمية

تطبيقاتها يهتم بتنفيذ الأنشطة المختلفة في المجالات المختلفة للطاقة المتجددة مثل: الدراسات، نقل المعرفة، والدورات التدريبية، والتفتيش على المعدات، وذلك لتحقيق الأربعة أهداف التالية: (1): تأمين موارد الطاقة، (2): التوسع في خدمات الطاقة للمواطنين، (3): تحقيق مزيد من التنافسية في قطاع إنتاج الطاقة، (4): حماية البيئة.

وفي هذا الإطار وبالتعاون مع بعض الجهات الأجنبية مثل الهيئة الألمانية للتعاون الفني المشترك GIZ، وبنك التعمير الألماني KfW، وبنك الاستثمار الأوروبي EIB، أنشأت الحكومة المغربية عدة مزارع رياح. من ناحية أخرى، تتراوح سرعات الرياح في مناطق مثل طنجة، وطوان، وأغادير من 8 إلي 11 ميجاوات/ ثانية، وهو ما يعني توافر إمكانية إنشاء مزارع أخرى بهذه المناطق، حيث تهدف خطة الطاقة المتجددة إلى مساهمة المصادر المتجددة بنحو 42% بحلول عام 2030. وعلى صعيد الطاقة الشمسية تم تشغيل محطة شمسية حرارية بالتكامل مع الدورة المركبة قدرة 470 ميجاوات منها 20 ميجاوات في أكتوبر 2010 من الطاقة الشمسية وذلك بالتعاون مع مرفق البيئة العالمي GEF.

على نحو آخر، توفر الكتلة الإحيائية نحو ثلث الطلب على الطاقة الأولية بالمغرب، حيث يتزايد استخدامها بكثافة في المناطق الريفية، ومن المعروف أن المغرب تنتج يومياً قرابة الـ8000 طن من القمامة ونحو 1.1 مليون متر مكعب من مياه الصرف الصحي، يخضع أغلبها لمعالجات وعمليات إعادة الاستخدام بشكل مكثف في المناطق الريفية النائية.

وأعلن في المغرب عن البدء في أكبر مشروع للربط الكهربائي عبر الطاقة الشمسية، تبلغ تكلفته تسعة مليارات دولار، وسوف تبلغ القدرة الإنتاجية 2000 ميجاوات بحلول عام 2020 سعياً إلى خفض اعتمادها على واردات الكهرباء والنفط والغاز.

وتعمل الوكالة الوطنية للتنمية والمعروفة اختصاراً ADEREE على إطلاق مشاريع بقدرات: 2000 ميجاوات طاقة شمسية و2000 ميجاوات طاقة رياح، من خلال وضع آليات لتسهيل دخول المستثمرين المحليين والدوليين، وأيضاً تم إنشاء شركة الوكالة المغربية للطاقة الشمسية MASEN لتمويل مشروعاتها.

حوافز وأهداف الطاقة المتجددة:

- تم إنشاء مركز الطاقة المتجددة عام 1982 لتنمية استثماراتها ونشرها بأرجاء المملكة.
- إصدار عدة قوانين بشأن تنمية مشروعات الطاقة المتجددة.
- تتضمن الاستراتيجية المغربية إنشاء محطات طاقة متجددة بقدرات تصل إلى 42% من إجمالي القدرات المركبة بمشاركة طاقة الرياح، والطاقة الشمسية، والكتلة الإحيائية، وذلك بمشاركة كل منها بـ14%.

<u>الجمهورية اليمنية</u>

تتضمن إستراتيجية اليمن للطاقة المتجددة التوسع في نشر تطبيقات الطاقة المتجددة وخاصة في المناطق الريفية والنائية ويوجد باليمن ثلاث معامل لتصنيع سخانات المياه الشمسية كما تم بالتعاون مع الحكومة الألمانية والبنك الدولي إعداد خطة وطنية لزيادة الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة باليمن.

أيضاً تُولي الجمهورية اليمنية أهمية كبرى لبرامج بناء القدرات الوطنية وذلك بالتعاون مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الخبرة في مجال الطاقة المتجددة مثل مصر (هيئة الطاقة المتجددة) والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) والتي تبنت وبتمويل الأوبك كهربة قرية قعوة – والتي تبعد نحو 70 كيلومتر عن مدينة عدن الصغرى – باستخدام الخلايا الشمسية.

وحددت الإستراتيجية الوطنية للطاقة المتجددة في اليمن العديد من الآليات المحفزة يمكن استخدامها لتشجيع استثمارات القطاع الخاص في مجال الرياح والطاقة الحرارية من الأرض (حيث يتم حالياً الشروع في إعداد محطة تنتج 60 ميجاوات في منطقة المخاء من مصادر طاقة الرياح وكذلك حفر أول بئر استكشافي بعمق 1500 متر لإنتاج الطاقة الكهربائية من حرارة الأرض في منطقة اللسي في محافظة ذمار حيث حددت الإستراتيجية الوطنية للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة أن ما يعادل 2900 ميجاوات يمكن توليدها عملياً من الحرارة الجوفية في الجمهورية اليمنية) وغاز النفايات وأنواع الطاقة الشمسية وأسندت للإستراتيجية خطة عمل لفترة 10 سنوات لطاقة الرياح وخطة عمل للطاقة الشمسية المركزة وخطة عمل لسخانات المياه بالطاقة الشمسية والتوصية بإنشاء صندوق للطاقة المتجددة بالإضافة إلى الشروع في إعداد الخطة الاستثمارية للطاقة المتجددة في إطار برنامج دعم الطاقات المتجددة التابع للبنك الدولي بدءاً من الربع الأول للعام 2013.

حوافز وأهداف الطاقة المتجددة:

- الاستخدام الأمثل لموارد الطاقة لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري والتقليل من واردات الكهرباء في المستقبل وتحسين أمن إمدادات الطاقة.
- تنويع مزيج الطاقة من خلال زيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء (المرتبطة بالشبكة الوطنية ومن الشبكات المستقلة وصولاً إلى المنازل الفردية في المناطق المعزولة) لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، وتحسين الوضع الاقتصادي للبلد وحماية البيئة والمناخ عن طريق التقليل من الغازات الدفيئة.
- العمل على تقليص العجز في إمدادات الطاقة الكهربائية والطلب وقت الذروة التي يواجهها قطاع الكهرباء من خلال تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة وذلك عن طريق تحسين كفاءة استخدام الطاقة والمحافظة عليها بين فئات الاستهلاك الرئيسية.

ملحق (3)

مقترح خطة عمل

لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة لمدة عامين

النشاط		إجراء تمهيدي	العام الأول (2012)				العام الثاني (2013)			
			الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
تكليف فريق عمل الاستراتيجية[10] بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية (بقيادة رئيس الفريق ووفق ما يراه مناسباً)		♦								
مخاطبة الدول لإعداد البيانات المطلوبة لحساب المؤشرات الواردة في الاستراتيجية			✓		✓		✓		✓	
إرسال البيانات إلى فريق عمل الاستراتيجية للمتابعة				✓		✓		✓		✓
إعداد المؤشرات وتحليل البيانات				✓		✓		✓		✓
اجتماع أعضاء فريق عمل الاستراتيجية للمتابعة			✓		✓		✓		✓	
إرسال تقرير المتابعة النصف سنوي					✓		✓		✓	
ورشات العمل الدورية	تجارب الدول العربية في التشريعات والقوانين		✓							
	بناء القدرات التصنيعية				✓					
الدورات التدريبية	تعريفة التغذية الكهربائية			✓						
	آليات الربط والشبكات الذكية							✓		
تحديث دليل إمكانات الدول العربية في مجالات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة							✓			
النشرة الإعلامية						✓				✓
مادة إعلامية على شكل إعلانات تلفزيونية أو برامج وثائقية			✓							

[10] تم تعديل اسم فريق عمل الاستراتيجية ليصبح فريق عمل الطاقة المتجددة، بناءً على توصية لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في اجتماعها الرابع (بيروت: 9-2012/5/10).

الأهداف التنموية للألفية (2000-2015 وما بعد)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،

- **بعد اطلاعه:**

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى القرار رقم (564) الصادر عن الدورة (23) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بغداد 2012، بشأن الإعداد والتحضير للمؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية (2012)،
- وعلى القرار رقم (22) الصادر عن القمة التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثانية، بشأن تعزيز جهود تنفيذ الأهداف التنموية للألفية،
- وعلى القرار رقم (1908) الصادر عن الدورة (89) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بشأن الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس الجامعة على مستوى القمة (الدورة 23) (جمهورية العراق – بغداد: 2012)،
- وعلى القرار رقم (1942) الصادر عن الدورة الاستثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بشأن الاجتماع الثالث للجنة الوزارية المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية – الدورة الثالثة (الرياض: 21-22 يناير/ كانون ثان 2013)،
- وعلى القرار رقم (660) الصادر عن الدورة (31) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بشأن عقد مؤتمر عربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية (2012)،

- وعلى القرار رقم (689) الصادر عن الدورة (32) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بشأن الإعداد والتحضير للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية الدورة الثالثة (الرياض: 21-22 يناير/ كانون ثان 2013)،
- وعلى توصيات المؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية 2012،
- وعلى مشاريع القرارات المرفوعة من الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (الدورة الثالثة)،

- وإذ يثمن الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف التنموية للألفية وما تم تحقيقه من إنجازات،
- وإذ يؤكد مجدداً على الالتزام بتنفيذ الأهداف التنموية للألفية بحلول عام 2015،
- وإذ يشدد على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وتحقيق السلام والاستقرار للمضي قدماً في تنفيذ الأهداف التنموية للألفية،
- وإذ يؤكد على الاهتمام بالقضايا الخاصة ببطالة الشباب وخلق فرص العمل اللائق وقضايا الإعاقة كأهداف محورية من الأهداف التنموية التي سيتم الاتفاق عليها عالمياً،
- وإذ يشيد بدور الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في التعاون مع الدول الأعضاء في مجال تحقيق أهداف الألفية،
- وفي ضوء المناقشات،

يُقـــرر

1- اعتماد توصيات المؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية (القاهرة: 2-2012/12/3)، التي أقرها مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالصيغة المرفقة.

2- تكليف الأمانة العامة برفع توصيات المؤتمر العربي إلى المؤتمر العام رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة "2015" لتمثل الموقف العربي بشأن تنفيذ الأهداف التنموية للألفية والرؤية العربية لما بعد عام 2015، وأخذها في الاعتبار في الحوار العالمي المنتظر حول التنمية المستدامة.

3- تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع الدول الأعضاء ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب والمجالس والمنظمات العربية المتخصصة ووكالات الأمم المتحدة ذات العلاقة وكافة الشركاء باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ توصيات المؤتمر.

(ق.ق: 32 د.ع (3) – ج 3 – 2013/1/22)

مرفـــــق

المؤتمر العربي
حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية

توصيات التحرك العربي المطلوب لعام 2015 وما بعد

تنفيذاً لقرار القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثانية (شرم الشيخ: 19 يناير/ كانون الثاني 2011) رقم (22)، والقرار رقم (564) الصادر عن الدورة الثالثة والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (بغداد:29 مارس/ آذار 2012)، ومتابعتاً لتنفيذ قرارات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ذات العلاقة، نظم المجلس أعمال المؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية، خلال الفترة من 2-3 ديسمبر/ كانون الأول 2012 الموافق 18-19 محرم 1434هـ، في القاهرة.

شارك في أعمال المؤتمر أصحاب المعالي وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية في الدول العربية، وأصحاب المعالي رؤساء المكاتب التنفيذية للمجالس الوزارية العربية المتخصصة (الشباب والرياضة، والصحة، والبيئة، والمياه، والإسكان والتعمير)، وعدد من ممثلي وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات العربية ومنظمات المجتمع المدني.

خاطب معالي الدكتور نبيل العربي – الأمين العام لجامعة الدول العربية، المؤتمر في جلسته الختامية بكلمة أكد فيها على أهمية أعمال هذا المؤتمر، معرباً عن ارتياحه لما توصل إليه من توصيات هامة تسهم في تنفيذ الأهداف التنموية للألفية وتطوير رؤية مستقبلية لما بعد 2015، مشيراً إلى قيامه باتخاذ اللازم لرفع هذه التوصيات الهامة إلى القمة العربية التنموية القادمة في الرياض لأخذ الدعم السياسي اللازم لها حتى يتسنى البدء على الفور في تنفيذ ما ورد بها وبما ينعكس إيجاباً على المواطن العربي، مؤكداً على إيجاد الآليات اللازمة ليس لمجرد تنفيذ التوصيات، وإنما أيضاً لضمان جودتها.

في ختام أعمال المؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية، وبعد أن ناقش معالي وزراء الشؤون الاجتماعية، ومعالي رؤساء المكاتب التنفيذية للمجالس

الوزارية العربية المتخصصة والمشاركين في المؤتمر من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومنظمات المجتمع المدني، أوراق العمل العلمية حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية، وإذ يشيد المؤتمر بما حققته الدول الأعضاء من انجازات لتنفيذ أهداف الألفية، وإدراكاً لما تواجه عدد من الدول العربية من تحديات وصراعات قد تحول دون تحقيقها لكافة الأهداف المرجوة، بالإضافة إلى التغيرات المناخية والبيئية والكوارث وتأثير ذلك على قدرة الدول على تنفيذ أهداف الألفية، فضلاً عن ما يشكله الصراع العربي الإسرائيلي ومواصلة العدوان الإسرائيلي الغاشم على فلسطين من تأثير مباشر وغير مباشر على تحقيق أهداف الألفية.

وإذ يتوجه المؤتمر بالتهنئة لدولة فلسطين على حصولها على صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، وإذ يقدم المؤتمر تحية إجلال وإكبار للشعب الفلسطيني ومقاومته لهذا العدوان الغاشم، وإذ يؤكد على دعم كافة الجهود الرامية لإنهاء الاحتلال ومواصلة كافة أشكال الدعم للشعب الفلسطيني ولاسيماً الدعم الاقتصادي والاجتماعي والتنموي.

وإدراكاً لضرورة التحرك لتسريع وتيرة التنمية في المنطقة بالتعاون مع كافة الشركاء الدوليين والإقليميين ومنظمات المجتمع المدني، وإذ يؤكد على تعزيز التعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وفي مقدمتها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بوصفه رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية والمكلف بمتابعة تنفيذ الأهداف التنموية للألفية بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، يوصي المؤتمر بما يلي:

الجزء الأول: فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التنموية للألفية في الدول العربية بحلول عام 2015:

- دعم جهود المجالس الوزارية العربية المتخصصة (الشؤون الاجتماعية، والصحة، والشباب والرياضة، والمياه، والبيئة، والإسكان والتعمير)، لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية بحلول عام 2015 وما بعدها، والعمل على إيجاد آلية فاعلة للتعاون فيما

بينهما لدمج الجهود التنموية الموجهة لكافة قطاعات المجتمع في تكامل وتنسيق مشترك.

- التأكيد على ما تضمنته قرارات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب والمجالس الوزارية العربية المتخصصة ذات العلاقة بتنفيذ الأهداف التنموية للألفية، بأهمية قيام الدول أعضاء بموافاة هذه المجالس بالإحصاءات والبيانات ذات العلاقة وفقاً للمعايير الدولية، بما يمكن هذه المجالس من إعداد التقارير الإقليمية في هذا الشأن.
- تفعيل الآليات العربية القائمة في مجال توفير الإحصاءات التنموية، وربطها بالأجهزة الوطنية توطئة لتأسيس قواعد بيانات متينة ورصينة ومتسقة حسب المعايير الدولية المتعارف عليها في هذا الصدد.
- إعادة التأكيد مجدداً على قرارات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ذات العلاقة بالتقارير العربية الإقليمية بشأن دراسة تنفيذ الأهداف التنموية للألفية وأن تستخدم البيانات الوطنية في مثل هذه الدراسات، على أن تقوم الدول الأعضاء بتوفير المعلومات المطلوبة في هذا الشأن.
- التأكيد مجدداً على أهمية تنفيذ قرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الأولى (الكويت: 19 – 20 يناير/ كانون الثاني 2009)، وخاصة القرار رقم (11) بشأن البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية، وتفعيل هذا القرار من خلال إنشاء آلية لمساعدة الدول على تحقيق الغاية الثالثة من الهدف الأول الخاصة بمكافحة الجوع، ولاسيما التدخل السريع لمواجهة الآثار الناجمة عن الأزمات الطارئة على الأمن الغذائي.
- دعوة الدول الأعضاء لإعطاء أولوية متقدمة لتسريع تحقيق الأهداف التي لم يتم فيها تسجيل انجازات ملموسة.
- دعم صمود الشعب الفلسطيني لمواجهة الاحتلال وسياسات التفتيت التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ودعم النشاطات والمشروعات التنموية للمجتمع

الفلسطيني في مجمل الأراضي المحتلة، واتخاذ خطوات عملية لرفع الحصار على قطاع غزة، من أجل تمكينها من تحقيق الأهداف التنموية للألفية، مع إعطاء أولوية للقدس والمناطق (ج) في الضفة الغربية.

- في إطار تفعيل دور المجتمع المدني في تحقيق الأهداف التنموية للألفية، يوصى بمراجعة التشريعات الخاصة بالمجتمع المدني بما يمكن من بناء شراكات قوية مع الأطراف الحكومية والقطاع الخاص تستند على توافق في الأهداف وتوزيع المسؤوليات والمساءلة والمحاسبة، وبناء قدرات منظمات المجتمع المدني، والاستفادة من التجارب الرائدة في الدول الأعضاء في كل هذه المجالات.

<u>فيما يتعلق بالتوجهات نحو التحرك العربي المطلوب ما بعد 2015</u>:

مع الأخذ في الاعتبار التوصيات المشار إليها أعلاه فيما يخص الأهداف التنموية للألفية التي لم يحقق فيها انجازاً ملموساً، واستعداداً للمساهمة الفعالة فيما يتعلق بالمناقشات الدولية التي ستدور حول عملية التنمية، وضرورة تطوير رؤية عربية، يوصي بما يلي:

أولاً: التزام الدول بتضمين الأهداف التنموية التي سيتم الاتفاق عليها في أطرها ووثائقها التخطيطية، للأخذ بعين الاعتبار تحديد الأولويات التنموية لكل الأهداف المعنية في كل منطقة من مناطق البلد الواحد وذلك للتصدي للتفاوت بين المناطق في مختلف البلدان العربية.

ثانياً: صياغة مؤشرات مؤسسية تلقى قبولاً عاماً، والتوسع بالاهتمام بكافة المؤشرات ذات العلاقة بالأهداف التنموية وبما في ذلك القضايا الخاصة ببطالة الشباب وخلق فرص العمل اللائق كهدفين محوريين من الأهداف التنموية التي سيتم الاتفاق عليها.

ثالثاً: إعادة صياغة غايات الأهداف التنموية لتأخذ في الاعتبار جودة الخدمات العامة المقدمة للشعوب العربية في كل المجالات وبخاصة في مجالي الصحة والتعليم والحد من البطالة وزيادة التشغيل.

رابعاً: وفي إطار توسيع مفهوم التنمية وتطوير المؤشرات الملائمة لقياس الإنجازات التي يمكن أن تتحقق، يوصي بتشجيع المبادرات البحثية الرامية إلى إعادة النظر في قياس الأهداف التنموية بما في ذلك الغايات المتعلقة بقياس الفقر المادي منه والبشري، بما يمكن من المساهمة الفعالة في المناقشات الدولية من منظور عربي.

خامساً: الطلب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تنظيم ورشة عمل فنية لبلورة رؤية عربية حول التوجهات المستقبلية المذكورة أعلاه أو غيرها من التوجهات، لتمكين الدول العربية من المشاركة الفعالة في المحافل الدولية المعنية بقضايا التنمية ما بعد 2015.

التصدي للأمراض غير المُعدية (غير السارية)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،

- **بعد اطلاعه:**

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى القرار رقم (1908) الصادر عن الدورة (89) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بشأن الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس الجامعة على مستوى القمة (الدورة 23) (جمهورية العراق – بغداد: 2012)،
- وعلى القرار رقم (1942) الصادر عن الدورة الاستثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بشأن الاجتماع الثالث للجنة الوزارية المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية – الدورة الثالثة (الرياض: 21-22 يناير/ كانون ثان 2013)،
- وعلى القرار رقم (9) الصادر عن الدورة (37) لمجلس وزراء الصحة العرب، بشأن الإعداد والتحضير للدورة الثالثة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (الرياض:/ يناير 2013)،
- وعلى القرار رقم (4) الصادر عن غير العادية للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة العرب، بشأن الأمراض غير المعدية،
- وعلى مشاريع القرارات المرفوعة من الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (الدورة الثالثة)،

- وإذ يؤكد على دعم الجهود الرامية إلى التصدي للأمراض غير المعدية (غير السارية)،

- كما يؤكد على ما ورد في قرار مجلس وزراء الإعلام العرب رقم (3) الصادر عن الدورة (44) بتاريخ 2013/1/15، للترويج والتوعية للوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية)،
- وإذ يشدد على دعم كافة الآليات العربية والوطنية المعنية بتحسين مستوى الرعاية الصحية والتصدي للأمراض غير المعدية (غير السارية)،
- وفي ضوء المناقشات،

يُقـــرر

1- الترحيب بـــ"إعلان الرياض" الصادر عن "المؤتمر الدولي لأنماط الحياة الصحية والأمراض غير السارية في العالم العربي والشرق الأوسط" (الرياض: 2012/9/12) المرفق، ودعوة الدول الأعضاء إلى العمل به كمنهاج للتصدي للأمراض غير المعدية (غير السارية).

2- دعم جهود مجلس وزراء الصحة العرب في التصدي للأمراض غير المعدية (غير السارية) وفي مقدمتها أمراض القلب والشرايين، وداء السكري، وأمراض السرطان، والأمراض التنفسية المزمنة، وتوفير الموارد البشرية والمادية الكافية لتطبيق السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بذلك.

3- إشراك المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمجتمعية والأكاديمية المعنية، في الجهود الوطنية الرامية للحد من انتشار الأمراض غير المعدية (غير السارية)، وذلك من خلال إعداد وتطبيق الاستراتيجيات الوطنية الهادفة إلى خفض العوامل المسببة لهذه الأمراض.

4- تكليف مجلس وزراء الصحة العرب بمتابعة تنفيذ ما ورد في الإعلان.

(ق.ق: 33 د.ع (3) – ج 3 – 2013/1/22)

المؤتمر الدولي لأنماط الحياة الصحية والأمراض غير السارية في العالم العربي والشرق الأوسط

الرياض: المملكة العربية السعودية

22-25 شوال 1433هـ الموافق 9-12 سبتمبر/ أيلول 2012م

إعلان الرياض

الديباجـــة

عُقد المؤتمر الدولي لأنماط الحياة الصحية والأمراض غير السارية فـــي العـــالم العربي والشرق الأوسط في العاصمة الرياض في المملكة العربية الـــسعودية، خـــلال الفترة من22–25 شوال 1433هـــ الموافق 9–12سبتمبر 2012م، وذلك تنفيذاً لقـــرار المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة العرب رقم (4) في دورته غير العاديـــة فـــي أكتوبر 2011م في القاهرة، والقرار رقم (9) المتخذ في الـــدورة الـــسابعة والثلاثـــين المنعقدة في مارس 2012م في العاصمة عمان – الأردن، وقد أعرب المشاركون فـــي المؤتمر، الذين يمثلون الحكومات والمنظمـــات غيـــر الحكوميـــة ومراكـــز البحـــوث والمؤسسات الأكاديمية، وذوو العلاقة من المجتمع المدني في العالم العربـــي والـــشرق الأوسط، عن امتنانهم وشكرهم لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيـــز على تفضله برعاية هذا المؤتمر.

كما عبروا عن تقديرهم للمملكة العربية السعودية لدورها الرائـــد فـــي الإعـــداد والتنظيم لهذا المؤتمر، بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومنظمـــة الـــصحة العالميـــة (المكتب الإقليمي لشرق المتوسط).

وأكدوا دعمهم الكامل لحق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغـــه مـــن الصحة البدنية والعقلية من خلال الوقاية والسيطرة الفعالة على الأمراض غير السارية، والتزامهم بالسعي الحثيث من أجل تحقيق التعهدات الواردة فـــي الإعـــلان الـــسياسي للجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGAPD) للوقاية مـــن الأمـــراض غيـــر الـــسارية ومكافحتها.

مسوغات الإجراء

أولاً: تعد الأمراض غير السارية وعلى رأسها أمراض القلب والأوعية الدموية والداء السكري وأمراض السرطان والأمراض التنفسية المزمنة، من الأسباب الرئيسة عالمياً للوفيات وحالات العجز التي يمكن الوقاية منها. حيث أنها تتسبب حاليا فيما نسبته أكثر من 60٪ من الوفيات في العالم، ويتوقع أن ترتفع النسبة إلى 75٪ بحلول عام 2030م. وبشكل عام يعزى أكثر من 50٪ من مجموع الوفيات في الشرق الأوسط إلى الأمراض غير السارية بينما تبلغ هذه النسبة مستويات أعلى من ذلك في عدد من الدول بما في ذلك دول الخليج العربي. كما أن وتيرة انتشار الأمراض غير السارية في هذه المنطقة هي الأسرع من أي مكان آخر، نتيجة لارتفاع مستويات عوامل الخطورة المعروفة. وعلى الصعيد العالمي تشهد العديد من دول المنطقة أعلى معدلات للداء السكري وقلة النشاط البدني والسمنة، فضلاً عن استمرار التعرض لعوامل الخطورة، مثل تعاطي التبغ كالسجائر والشيشة وسوء التغذية وتفاقم التلوث البيئي الذي يُسهم في زيادة حدوث الأمراض التنفسية المزمنة، وأمراض القلب والأوعية الدموية وأمراض السرطان.

ثانياً: الأعباء الجسيمة التي تتحملها الخدمات الصحية وأسر المصابين بهذه الأمراض، وما لها من أثر سلبي خطير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع البلدان، حيث أن تكاليف الرعاية للمصابين بهذه الأمراض وضعف الإنتاجية بسبب العجز والمرض والوفاة المبكرة تؤدي إلى إفقار الأسر وإضعاف الاقتصاد.

ثالثاً: الجدوى الاقتصادية المبنية على البراهين والتدخلات الفعالة لمكافحة الأمراض غير السارية "الاستثمار الأفضل" والتي تشمل على سبيل المثال تدابير لمكافحة التبغ وتعاطي الكحول، والحد من تناول الملح والدهون وكذلك عبر تعزيز الوعي العام حول مزايا إتباع نظام غذائي صحي وممارسة النشاط البدني، وهي تدخلات

ذات تأثير ملموس وفي متناول المناطق ذات الموارد المحدودة، وقد ثبت أنها فعالة في منع نسبة كبيرة من الأمراض غير السارية.

رابعاً:دور القيادة السياسية بتوجيه كل أجهزة الدولة أمر أساسي للحد من عوامل الخطورة والوقاية من الأمراض غير السارية. وينبغي على القطاعات غير الصحية مثل المالية، والزراعة، والنشاط البدني، والشؤون الدينية، والنقل، والتعليم، وتخطيط المدن والبيئة والصناعة والتجارة، أن تعمل بنشاط وبالتوازي مع منظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص على حد سواء.

<u>الالتزام بالعمل الوطني</u>:

يلتزم المجتمعون فرادى وجماعات بالمشاركة الفعالة مع القطاعات ذات الصلة وأصحاب المصلحة في بلدانهم من أجل تحقيق الإجراءات التالية:

1- توفير الدعم السياسي والمالي واللوجستي لتوسيع نطاق مكافحة الأمراض غير السارية وتنفيذ الإعلان السياسي للجمعية العامة للأمم المتحدة "UNGAPD" في العالم العربي والشرق الأوسط.
2- تعزيز دور القطاعات الحكومية المختلفة، والمجتمع المدني وخاصة القطاع الخاص التي تم تعريفها بوضوح في الإعلان السياسي.
3- تضع الدول سياسات وبرامج تشمل القطاعات المختلفة بحلول عام 2013 استناداً إلى الاستراتيجية العالمية للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها.
4- التزام السلطة التنفيذية بالمحافظة على نهج متكامل في التشريعات واللوائح حتى تحدث استجابة فعالة وشاملة لمجابهة تهديد الأمراض غير السارية، مع ملاحظة عدم تداخل المصالح.
5- زيادة المخصصات في الميزانية لبرامج الأمراض غير السارية، واستكشاف خيارات تمويل قابلة للتطبيق لتحقيق هذه الغاية.

6- تسريع تطبيق تداخلات "الاستثمار الأفضل" مع مشاركة كل القطاعات المهتمة ومنظمات المجتمع المدني حسب الحاجة.

7- التعجيل في تنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ والاستراتيجيات القائمة والتوصيات التي أقرتها جمعية الصحة العالمية للوقاية من الأمراض غير السارية ذات الصلة ومكافحتها.

8- تعزيز تنسيق سياسات القطاعات المختلفة لتحقيق أقصى قدر من الإيجابية وتقليل التأثيرات السلبية لعوامل الخطورة والعبء الناجم عن سياسات القطاعات الأخرى.

9- تقوية التوافق في السياسات للوصول إلى أقصى درجات النجاح وخفض التأثيرات السلبية لعوامل الخطورة للأمراض غير السارية والإشكالات التي تنتج عن سياسات القطاعات الأخرى.

10- مراجعة الأنظمة الصحية والاستثمارات التقنية تدريب الموارد البشرية للوصول للنتائج المرجوة لتحقيق المساواة والعدالة في التغطية والاستجابة.

11- إعادة توجيه الأنظمة الصحية لتحسين الرعاية الصحية والتوسع في دمج الخدمات الوقائية الأساسية وخدمات إدارة الأمراض غير السارية في الرعاية الصحية الأولية، وفقا للأولويات الوطنية والموارد المتوفرة.

12- تطوير كفاءة شراء وتوزيع الأدوية وتعزيز خيارات تمويل قابلة للتطبيق لتوفير الأدوية بأسعار معقولة، فضلا عن تحسين فرص الحصول على الخدمات الوقائية، والعلاجية وخدمات إعادة التأهيل لاسيما على المستوى المجتمعي.

13- تشجيع التحالفات والشبكات التي تجمع منظمات المجتمع المدني والمعاهد الأكاديمية والبحثية لتطوير المبادرات المجتمعية التي تدعم الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها.

14- تشجيع البحث، والترجمة والنشر لنتائج التي تساعد على التعرف على المحددات الثقافية للعوائق العملية والمخاطر التي تحد من تحقيق أعلى درجة من الوقاية والعلاج.

15- تعزيز وتشجيع استخدام المعلومات وتقنية الاتصالات الإبداعية من أجل تحسين تنفيذ برامج الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها.

16- تعزيز العمل المشترك بين منظمة الصحة العالمية "الوكالة المتخصصة للأمم المتحدة من أجل الصحة"، والجامعة العربية ومجالسها الوزارية ذات الصلة والمنظمات العربية المتخصصة وسائر وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبنوك التنمية والمنظمات الدولية الرئيسة من أجل دعم الدول الأعضاء في مجال دمج الوقاية من الأمراض غير السارية وأولويات مكافحتها في برامج أعمال التنمية الوطنية المستدامة في العالم العربي والشرق الأوسط.

17- وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية للتقليل التدريجي من نسبة الملح والسكر والدهون في المنتجات الغذائية، متضمنة حملات توعية صحية وتشريعات ملزمة.

18- تشجيع الالتزام بأدلة الرضاعة الطبيعية الآمنة الصادرة عن منظمة الصحة العالمية تأكيدا على أهمية الرضاعة الطبيعية كعامل حماية مستقبلي من الإصابة بالمتلازمة الاستقلابية واضطرابات الجهاز القلبي الوعائي إضافة إلى الفائدة الوقتية لتمتع المواليد الجدد بصحة جيدة.

الملحـــق

توصيات للتطبيق العملي

خلصت مناقشات المختصين والخبراء المجتمعين في المؤتمر الـدولي لأنمـاط الحياة الصحية والأمراض غير السارية في العالم العربي والشرق الأوسط المنعقد فـي مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من 22 – 25 شوال/1433هـ. الموافق 9–12 سبتمبر2012م. وأوصوا بالنقاط العملية التالية:

1- عمل مسح دوري لعوامل الاختطار بما في ذلك حالات ما قبل ارتفاع ضغط الدم، ما قبل الإصابة بداء السكري، زيادة الوزن والتدخين للبالغين من خـلال مراكـز الرعاية الصحية الأولية على أن تكون متاحة للجميع وفـق الإمكانيـات الماليـة المتاحة لدى كل دولة وتوفير الرعاية الصحية الأولية.

2- اعتبار المدارس أهم أماكن الوقاية من الأمراض غير السارية. كمـا أن مراكـز إعادة التأهيل والتعليم للذكور والإناث يجب أن تكون مستندة إلى معـايير منظمـة الصحة العالمية (المدارس المعززة للصحة) وخاصة التثقيـف البـدني، وتكـون الأولوية في الحصول على غذاء صحي في النظام التعليمي بقدر أهميـة القـراءة والكتابة.

3- ضرورة اشتمال رخص تخطيط المدن للأحياء الجديدة على مضامير للمشي وقيادة الدراجات الهوائية وأماكن للتجمعات الاجتماعية ومناطق آمنة لمزاولـة الأنـشطة البدنية للنساء وكبار السن والأطفال.

4- تبني سياسات محددة لمراقبة تسويق المواد الغذائية المصنعة محليـاً والمـستوردة وحظر توفير الأغذية والمشروبات عالية السعرات الحرارية.

5- تشجيع توفير الفواكه والخضروات الطازجة بأسعار ميسورة للجميع.

6- خفض نسبة الملح تدريجياً في الأطعمة المصنعة وذلك خلال خمس سنوات، لتصل إلى النسبة الموصى بها من قبل منظمة الصحة العالمية.

7- حظر توفير الشيشة في المقاهي والأماكن العامة.

المنتديات التحضيرية
للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية
في دورتها الثالثة (الرياض: يناير/ كانون ثان 2013)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،

- **بعد اطلاعه:**

- على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ق 1923 – د.ع 90 – 2012/9/13) بشأن تحديد جدول أعمال القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض:21–22 يناير/ كانون ثان 2013)،
- وعلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الاستثنائية رقم (ق 1942 د.ا – 2012/12/6) بشأن رفع تقرير موجز حول أعمال المنتديات التالية إلى القمة:

- منتدى الشباب العربي: نحو تنمية مستدامة التحضيري للقمة (القاهرة: 6–2013/1/8).
- منتدى منظمات المجتمع المدني المعنية بالتنمية الاجتماعية وعمليات الإغاثة والمساعدات الإنسانية التحضيري للقمة (القاهرة: 9–2013/1/10).
- منتدى القطاع الخاص العربي التحضيري للقمة (الرياض: 12–2013/1/13).

- وإذ أحيط علماً بنتائج المنتديات المذكورة أعلاه،

يُقـــرر

الترحيب بنتائج المنتديات التالية:

أ- منتدى الشباب العربي: نحو تنمية مستدامة التحضيري للقمة (القاهرة: 6–2013/1/8).

ب- منتدى منظمات المجتمع المدني المعنية بالتنمية الاجتماعية وعمليات الإغاثة والمساعدات الإنسانية التحضيري للقمة (القاهرة: 9-2013/1/10).

ج- منتدى القطاع الخاص العربي التحضيري للقمة (الرياض: 12-2013/1/13).

(ق.ق: 34 د.ع (3) – ج 3 – 2013/1/22)

استضافة مملكة البحرين لمشروع البورصة العربية المشتركة

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،

- بعد الاستماع للكلمة الضافية والحكيمة لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين في القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة المنعقدة في المملكة العربية السعودية بتاريخ 2013/1/21،
- وإذ يشير إلى توصيات منتدى القطاع الخاص العربي التحضيري للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية الذي عُقد في الرياض يومي 12 و13 يناير/ كانون ثاني 2013،

يُقـــرر

الترحيب بمبادرة حضرة صاحب الجلالة ملك مملكة البحرين في دعم مشروع القطاع الخاص لإطلاق البورصة العربية المشتركة، ومنح قطعة أرض لاستضافة المقر الرئيسي للمشروع في مملكة البحرين.

(ق.ق: 35 د.ع (3) – ج 3 – 2013/1/22)

مبادرة خادم الحرمين الشريفين لدعم المؤسسات المالية العربية المشتركة والشركات العربية المشتركة

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،

- واستجابةً لمبادرة خادم الحرمين الشريفين لدعم المؤسسات المالية العربية المشتركة، والشركات العربية المشتركة، لتعزيز إسهامها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلداننا العربية،
- وإذ يُثمن عالياً لخادم الحرمين الشريفين هذه المبادرة الكريمة،

يُقـــرر

تكليف مجالس محافظي المؤسسات المالية العربية المشتركة والجمعيات العمومية بالشركات العربية المشتركة بزيادة رؤوس أموالها بنسبة لا تقــل عــن 50 بالمائـــة، واستكمال الإجراءات اللازمة لوضع ذلك موضع التنفيذ.

(ق.ق: 36 د.ع (3) – ج 3 – 2013/1/22)

تقديم الشكر والتقدير للمملكة العربية السعودية لاستضافتها الدورة الثالثة لمجلس الجامعة على مستوى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،

- تقديرا للمملكة العربية السعودية لاستضافتها الكريمة لأعمال الدورة الثالثة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، ولجهودها المقدرة في الإعداد والتنظيم لها،

يُقـــرر

1- تقديم أسمى عبارات الشكر والتقدير إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية على ما بذله من جهدٍ كبير لتوفير أفضل الظروف لانعقاد القمة وإنجاح أعمالها؛ ولصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع على إدارته الحكيمة لجلساتها وتتويج نتائج أعمالها بقرارات هامة تعزز مسيرة العمل العربي المشترك وتسهم في تحقيق الرخاء والتنمية للدول العربية، استجابةً لتطلعات الشعوب العربية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي المنشود.

2- التعبير عن الامتنان للمملكة العربية السعودية شعباً وحكومةً على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، وعلى التنظيم المحكم لاجتماع القمة والاجتماعات التحضيرية لها، وكذلك توفير كافة الإمكانيات لإنجاح انعقادها في أفضل الظروف.

(ق.ق: 37 د.ع (3) – ج 3 – 2013/1/22)

موعد ومكان الدورة الرابعة والدورة الخامسة لمجلس الجامعة على مستوى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،

- استذكاراً لقرار قمة الرياض رقم 365 د.ع (19) بتاريخ 2007/3/29 بشأن عقد قمة عربية تُخصص لمناقشة المسائل الاقتصادية والاجتماعية والتنموية بناءً على طلب دولة الكويت وجمهورية مصر العربية،
- واستناداً إلى بيان مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (الدورة الأولى) بالكويت 2009 بشأن انتظام عقد اجتماعات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية بشكلٍ دوري كل عامين،
- وبناءً على مذكرة الجمهورية التونسية بشأن طلب استضافة الدورة الرابعة لمجلس الجامعة على مستوى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية عام 2015، ومذكرة الجمهورية اللبنانية بشأن طلب استضافة الدورة الخامسة لمجلس الجامعة على مستوى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية عام 2017،

يُقـــرر

1- الترحيب بدعوة الجمهورية التونسية لاستضافة الدورة الرابعة لمجلس الجامعة على مستوى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية عام 2015، وكذلك الترحيب بدعوة الجمهورية اللبنانية لاستضافة الدورة الخامسة لمجلس الجامعة على مستوى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية عام 2017.

2- تكليف الأمين العام بإجراء الاتصالات اللازمة لتحديد موعد انعقاد الدورتين والتحضير لهما.

(ق.ق: 38 د.ع (3) – ج 3 – 2013/1/22)

ثانياً:

إعـــــــلان الريـــــــاض

إعلان الريـــاض

الصادر عن القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية
الرياض – المملكة العربية السعودية 21-22 يناير/ كانون ثان 2013م

نحن قادة الدول العربية المجتمعون في الدورة الثالثة للقمـــة العربيـــة التنمويـــة: الاقتصادية والاجتماعية بمدينة الرياض في المملكة العربية الـــسعودية يـــومي 9 و10 ربيع الأول 1434هـــ الموافقين 21 و22 يناير (كانون ثان) 2013م، إذ نجدد التزامنا الكامل بتنفيذ القرارات التي تم اتخاذها في القمتين التنمويتين اللتين عقدتا في الكويـــت: 19–20 يناير/ كانون ثان 2009م، وشرم الشيخ: 19 يناير/ كانون ثان 2011م،

وإذ نعبر عن ارتياحنا للإجراءات المتخذة لتنفيذ تلك القرارات والتقدم المحرز في تنفيذ المشاريع التنموية: الاقتصادية والاجتماعية التي أقرتها القمتان السابقتان، ونؤكـــد على ضرورة الإسراع في استكمال تنفيذ جميع القرارات وإزالة كافة العوائق التي تقف أمام انجازها،

كما ننوه بالخطوات التنفيذية التي تم إنجازها لتفعيل الحساب الخـــاص بتمويـــل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية الذي انطلق مـــن القمـــة العربيـــة التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الأولى (الكويت: ينـــاير/ كـــانون ثـــاني 2009م)،

واستشعارا منا بأهمية المضي قدما في اتخاذ ما من شأنه تطوير العمل العربـــي المشترك بما يخدم المواطن العربي والارتقاء بمستوى معيشته وتوفير الرعاية الصحية الكاملة له فلقد اتفقنا على ما يلي:

تعزيز قدرات مؤسسات العمل العربي المشترك:

الترحيب بمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز الداعية لزيادة رؤوس أموال المؤسسات المالية العربية المشتركة وبنسبة لا تقل عن 50% لأهمية الدور الحيوي الذي تضطلع به تلك المؤسسات لمواجهة الحاجات التنموية المتزايدة وبما يمكنها من المساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلداننا العربية، والعمل على تطوير آليات عملها وتيسير إجراءات تمويلاتها مما يمكنها من توسيع نشاطاتها وزيادة الاستفادة من مواردها. وكذلك زيادة رؤوس أموال الشركات العربية المشتركة وبنسبة لا تقل عن 50% أيضاً وبما يكفل تطوير إمكاناتها في تأسيس مشروعات إنتاجية عربية مشتركة جديدة والمساهمة في مشروعات وطنية بالتعاون مع القطاع الخاص العربي من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة من السلع والخدمات التي يحتاجها المواطن العربي والمساهمة في سد الفجوة التي تعاني منها دولنا في العديد من تلك السلع والخدمات، وتوفير المزيد من فرص العمل للمواطن العربي.

تشجيع الاستثمار البيني:

إيمانا منا بأهمية الاستثمار ودوره في الارتقاء بمستوى التكامل الاقتصادي العربي وتنمية التجارة العربية البينية وإيجاد فرص عمل جديدة تساهم في خفض معدلات البطالة وزيادة مستوى التشغيل، وخفض مستويات الفقر، واستثمار رؤوس الأموال العربية داخل الدول العربية وتوظيفها لتعزيز التنمية وتطوير اقتصادات بلداننا العربية، ومن أجل تشجيع تدفق الاستثمارات العربية البينية، فقد اعتمدنا الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال بالدول العربية (المعدلة) لتتواءم مع المستجدات على الساحة العربية والإقليمية والدولية، وتوفير المناخ الملائم لزيادة تدفق الاستثمارات العربية البينية، والعمل على جعل المنطقة العربية منطقة جاذبة لهذه الاستثمارات، مؤكدين التزامنا بالعمل على وضعها موضع التنفيذ، وندعو في الوقت ذاته القطاع

الخاص العربي إلى المبادرة بالاستفادة مما توفره هذه الاتفاقية من مزايا وضمانات، بما في ذلك رجال الأعمال العرب المهاجرين لاستغلال الفرص المتاحة والمساهمة في التنمية الاقتصادية العربية الشاملة.

كما نؤكد التزامنا بتهيئة المناخ الاستثماري في بلداننا وسن القوانين والتشريعات الوطنية التي تساعد على جذب المزيد من الاستثمارات واستغلال الثروات الطبيعية والميزات النسبية التي تتميز بها دولنا.

تطوير استخدامات الطاقة:

وانطلاقاً من ضرورة مواكبة التطورات العالمية المتمثلة في استخدام مصادر الطاقة المختلفة، فقد اعتمدنا الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010 – 2030م) بهدف مواجهة الطلب المتزايد على الطاقة، وتنويع مصادرها والوفاء باحتياجات التنمية المستدامة، وفتح المجال أمام إقامة سوق عربية للطاقة المتجددة تعمل على توفير فرص عمل جديدة بمشاركة فاعلة من القطاع الخاص، وكذلك العمل على دعم المشروعات التنموية العربية الهادفة لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة بكافة تقنياتها من خلال تهيئة البيئة التشريعية والمؤسسية والتنظيمية اللازمة لنشر استخداماتها.

تنفيذ الأهداف التنموية للألفية:

وتأكيدا على التزامنا بالوفاء بتحقيق الأهداف التنموية للألفية والعمل على دعم جهود الدول العربية الأقل نمواً لتحقيق تلك الأهداف، بالتركيز على الغاية الثالثة من الهدف الأول المتعلقة بمكافحة الجوع ولاسيما التدخل السريع لمواجهة الآثار الناجمة عن الأزمات الطارئة في مجال الأمن الغذائي، فقد اعتمدنا توصيات المؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية للتحرك العربي المطلوب حتى عام 2015م لبلورة رؤية عربية تساهم في وضع الرؤية العالمية لأهداف التنمية المستدامة الجديدة ما بعد عام 2015م، وخاصة دعم الجهود الرامية لتعزيز رفاهية الفرد والمجموعة عبر أنماط

متساوية وبصورة مستدامة، وتعزيز التنمية الشاملة وإيلاء مزيد من الاهتمام بالقضايا الخاصة ببطالة الشباب وفئة ذوي الحاجات الخاصة وخلق فرص العمل اللائق كهدفين محوريين من الأهداف العربية في إطار ما سيتم الاتفاق عليه مستقبلاً.

كما نوجه بتعزيز جهود الأجهزة العربية ذات العلاقة بتنفيذ الأهداف التنموية للألفية مثل المجالس الوزارية العربية المتخصصة وبالتعاون مع كافة الشركاء الإقليميين والدوليين والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

تحسين مستوى الخدمات الصحية ومكافحة الأمراض:

وانطلاقا من التزامنا بتحسين مستوى الرعاية الصحية، وإيلاء مزيد من الاهتمام بقضايا الأمراض غير المعدية لما تطرحه من تحد كبير لرفاهية المجتمع وجهود التنمية في دولنا العربية. والإسراع بوضع ودعم السياسات والاستراتيجيات والبرامج وخطط العمل التي تتخذ بشأن المحددات الاجتماعية للصحة، وإشراك كافة القوى المجتمعية في ذلك وتعزيز التعاون الدولي لمعالجة هذه المحدّدات باعتبارها عاملاً أساسياً لبلوغ الأهداف التنموية للألفية، والإيفاء بالتعهدات الخاصة بصحة الأم والطفل واستئصال الأمراض المعدية والتصدي للأمراض السارية. واستمرارا للجهود المبذولة في مجال مكافحة الأمراض والقضاء عليها، ولدعم ما صدر عن القمة العربية الاقتصادية في دورتها الأولى بدولة الكويت يناير/ كانون ثان 2009م فقد رحبنا بـ"إعلان الرياض" الصادر عن "المؤتمر الدولي لأنماط الحياة الصحية والأمراض غير السارية في العالم العربي والشرق الأوسط" الذي عقد بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من 9-2012/12/12م.

التجارة البينية والاتحاد الجمركي العربي:

وتأكيدا لحرصنا على دعم مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، وزيادة حجم التجارة العربية البينية، وتشكيل تجمع اقتصادي عربي متين، فإننا نؤكد تصميمنا على

استكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قبل نهاية عام 2013م، وبذل كافة الجهود للتغلب على الصعوبات التي تحول دون ذلك، كما نثمن الجهود التي تبذلها المنظمات المتخصصة العربية والاتحادات النوعية والهيئات الإقليمية والدولية من أجل تعزيز التجارة البينية العربية، معربين في هذا المجال عن دعمنا لقرارات القمة الاستثنائية لمنظمة التعاون الإسلامي التي انعقدت بمكة المكرمة 2012م بدعوة مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية لاعتماد آلية عمليه لزيادة رأس مال البنك بما يساهم بتنمية التجارة والاستثمارات البينية، وتعزيز صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، ومرحبين في نفس الوقت بمبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية التي أطلقتها المؤسسة الإسلامية الدولية لتنمية التجارة مع التأكيد على أهمية مساندتها ودعهما.

وإذ نبارك الخطوات التي تمت حتى الآن في طريق بناء الاتحاد الجمركي العربي، فإننا نؤكد التزامنا بالعمل على إتمام باقي متطلبات إطلاق الاتحاد الجمركي العربي وفق الإطار الزمني الذي تم الاتفاق عليه، وصولا للتطبيق الكامل له في عام 2015م.

القطاع الخاص العربي ودوره في العمل العربي المشترك:

وإيمانا منا بالدور الحيوي للقطاع الخاص العربي كشريك في مسيرة التنمية العربية ودوره في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحريك عجلة الإنتاج، فإننا نؤكد استمرارنا في دعم هذا القطاع من خلال الاستمرار في توفير المناخ الملائم له لممارسة نشاطه وتشجيع قيام المشروعات الاستثمارية المنتجة والمشتركة وإزالة العقبات التي تقف في طريق تدفق الاستثمارات البينية العربية وتسهيل انتقال رجال الأعمال والمستثمرين وغير ذلك مما يتطلبه قيام القطاع الخاص بدوره على الوجه المأمول، كما نؤكد على أهمية أن يقوم القطاع الخاص العربي بمسؤولياته في دعم العمل العربي المشترك وتعزيز مشاركته الاقتصادية والاجتماعية في هذا المجال.

كما نرحب – في هذا الصدد – بنتائج منتدى القطاع الخاص العربي الذي عقد في الرياض في إطار هذه القمة، وجهود توثيق عرى التعاون بين رجال الأعمال والمستثمرين العرب وسعيهم نحو قيام مشروعات عربية مشتركة بينهم تعود بالنفع على الشعوب العربية.

الأمن الغذائي العربي:

وتأكيدا على حرصنا على توفير الأمن الغذائي لمنطقتنا العربية فقد وجهنا الهيئات والمنظمات المعنية للعمل على سرعة تنفيذ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي والتنسيق في ذلك مع الدول العربية المستفيدة من مكونات البرنامج والمؤسسات المالية العربية والإقليمية والدولية والقطاع الخاص العربي الذي ندعوه للمساهمة في تنفيذ البرنامج عبر الاستثمار في مشروعاته.

الأمن المائي العربي:

وانطلاقا من إدراكنا للأهمية القصوى للأمن المائي في المنطقة العربية باعتباره جزءا من الأمن القومي العربي، آخذين في الاعتبار حقيقة الشح المائي الذي تعاني منه منطقتنا، فإننا سنتابع عن كثب تنفيذ "استراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية" و"مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية"، لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للموارد المائية بهدف تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير الاحتياجات الحالية والمستقبلية من الماء.

البيئة والتنمية المستدامة:

وأخذا بالاعتبار أهمية المحافظة على البيئة وما تحظى به قضاياها من اهتمام على المستوى العالمي فإننا نؤكد التزامنا بوضع قضية الاهتمام بالبيئة في صدر أولوياتنا من خلال:

أ- الإسراع في تحديث مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية ومخططها التنفيذي على ضوء نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو+20، ومخرجات المؤتمر الثامن عشر لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي الذي عقد بالدوحة.

ب- متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث، والإسراع في دمجها في الخطط التنموية.

ج- حث دول المنطقة التي لديها محطات نووية بالإفصاح عن تقارير السلامة المتبعة، ودعوتها للانضمام إلى اتفاقية الأمان النووي لتجنيب المنطقة الآثار السلبية على البيئة جراء ما قد يترتب من حوادث خطيرة.

د- تكيف الدول العربية مع ظاهرة تغير المناخ خاصة وأن المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم تأثراً بتغير المناخ، وأن يكون ذلك على أساس اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو التابع لها.

هـ- الحفاظ على الموارد الطبيعية والإسراع في تنفيذ الاستراتيجية الدولية الجديدة للتنوع البيولوجي 2020م.

التعليم والبحث العلمي:

التأكيد على مواصلة سعينا لتحسين جودة التعليم والارتقاء به وتوفيره كحق من حقوق الإنسان، والمضي قدماً في دعم تنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي بما يحقق أهدافها، والالتزام بتشجيع البحث العلمي وزيادة الموازنات الخاصة به، وتشجيع ورعاية الباحثين والمبدعين العرب في مختلف مناحي البحث العلمي والتقني، وتعزيز تقنية المعلومات والاتصالات باعتبارها أداة للتنمية الشاملة وركيزة لنظام تعليمي يستوعب الجميع.

الشبـــــاب:

تمكين الشباب من المشاركة في جهود التنمية المستدامة، وتعزيز قدراتهم وتوفير البيئة الداعمة لتمكينهم من خلال التعليم النوعي وتوفير المعلومات والتدريب المتطـــور والرعاية الصحية المتكاملة عبر سياسات واستراتيجيات متعددة الأبعاد وضمن رؤيـــة موحدة ومتكاملة تستوعب الشباب كشركاء وليس فقط كمستفيدين، وفي هـــذا الإطـــار نعرب عن ارتياحنا لما توصل إليه المنتدى الثالث للشباب العربي، كمـــا نـــدعو لعقـــد منتدى للشباب العربي في المملكة العربية السعودية خلال ستة أشـــهر مـــن تاريخـــه لمناقشة أولويات الشباب في المرحلة الراهنة وطرح القضايا الأساســـية التـــي تمـــس مستقبل وتطلعات الشباب العربي من خلال محور رئيس يركز على بحث آليات خلـــق فرص توظيف الشباب وإتاحة فرص العمل اللائق لهـــم ومكافحـــة البطالـــة، وإتاحـــة مشاركته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المـــــرأة:

وإدراكا منا للدور الهام للمرأة في التنمية فإننا نؤكد عزمنا على مواصلة الجهود الرامية إلى تطوير النظم والتشريعات التي تمكن المرأة من تنمية قـــدراتها ومهاراتهـــا والقضاء على أميتها، والعمل على توظيف طاقاتها عبر إتاحة الفرص لها وعلى قـــدم المساواة لمزيد من المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

المجتمع المدني:

وانطلاقا من إيماننا بأهمية دور منظمات ومؤسسات المجتمع المدني كشركاء في العملية التنموية والاقتصادية والاجتماعية والذي أكدنا عليه في القمم السابقة، نعرب عن ارتياحنا لما توصل إليه المنتدى الثالث للمجتمع المدني العربي للقمة التنموية من اطـــر لمزيد من الشراكة الفاعلة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني لتحقيـــق التنميـــة الاجتماعية المنشودة.

وختاما،، نحن قادة الدول العربية المجتمعين في الرياض قررنا عقد القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية الرابعة بعد عامين في مطلع 2015 م في تونس بناءً على دعوة كريمة من الجمهورية التونسية لمتابعة ما تم إنجازه من مقررات وما جاء في هذا الإعلان، وتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمتابعة ذلك وتقديم تقارير دورية بالتقدم المحرز إلى القمم العربية، وعقد الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اللبنانية عام 2017م.

ونتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى المملكة العربية السعودية حكومة وشعبا بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود على استضافتها الكريمة لأعمال القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة، ونشيد بالإدارة الحكيمة لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع لجلساتها، وتتويج نتائج أعمالها بقرارات مهمة ستعزز مسيرة العمل العربي المشترك وتسهم في تحقيق الرخاء والتنمية لدولنا وفي تجسيد تطلعات شعوبنا في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي المنشود.

كما نعرب عن تقديرنا لجهود جامعة الدول العربية وأجهزتها للتحضير وتوفير عوامل النجاح لهذه القمة.

الرياض: 10 ربيع الأول 1434هـ
الموافق 22 يناير/ كانون ثاني 2013م

ثالثاً:

بيان بشأن العملية الإرهابية الأخيرة
في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

بيان صادر عن

الدورة الثالثة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية

بشأن العملية الإرهابية الأخيرة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الرياض 2013/1/22

أعرب القادة العرب المجتمعون بالرياض يوم 2013/1/22 في الدورة الثالثة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية عن إدانتهم الشديدة للعملية الإرهابية التي وقعت في الجزائر باحتجاز رهائن من مواطنين جزائريين وجنسياتٍ أخرى بمنطقة عين أميناس، كما أعربوا عن تضامنهم الكامل مع الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ودعمهم المطلق لجهودها لمواجهة الإرهاب بكافة أشكاله وصوره وذرائعه باعتباره عملاً إجرامياً يعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما أدان القادة بقوة كافة أشكال الأعمال الإرهابية ويؤكدون رفضهم لعمليات الابتزاز من قِبَل الجماعات الإرهابية سواء كان ذلك من خلال التهديد أو الخطف أو قتل الرهائن أو طلب فدية لتمويل جرائمها الإرهابية.

(بيان قمة رقم 3 د.ع (3)- ج 3 - 2013/1/22)

رابعاً:

كلمة فخامة الرئيس د. محمد مرسي
رئيس جمهورية مصر العربية
في الجلسة الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

"وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان "

صدق الله العظيم

الأخ العزيز الكريم صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز، ولـــي عهـــد المملكة العربية السعودية الشقيقة،

ولا يفوتني أن أقدم خالص التحية والتقدير لأخي العزيز الكريم جلالة الملك عبـــد الله بن عبد العزيز – وفقه الله – في قيادة الشقيقة المملكة العربية السعودية،

أصحاب الجلالة والفخامة ملوك ورؤساء الدول العربية الشقيقة،

السيد الدكتور نبيل العربي أمين عام جامعة الدول العربية،

السيدات والسادة،

الحضور الأعزاء،

يطيب لي أن أستهل حديثي إليكم بتوجيه الشكر والتقدير إلـــى خـــادم الحـــرمين الشريفين جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز وإلى المملكة العربية السعودية الـــشقيقة، لاستضافة هذه الدورة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، وللحرص علـــى توفير كل سبل النجاح لأعمالها، فضلاً عن كرم الضيافة وحسن الاستقبال. كما أود أن أتوجه بالشكر – أيضاً – إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وعلى رأسها الأمين العام السيد الدكتور نبيل العربي، على الجهد المبذول للإعداد والتحضير لهذه القمة التي تعقد في مرحلة من أهم مراحل تاريخ الأمة العربية، وعلى تنظيم ورعاية الاجتماعات واللقاءات ذات الصلة على هامشها.

أصحاب الجلالة والفخامة،

السيدات والسادة الكرام،

يشرفني أن أتحدث إليكم اليوم محملاً بآمال وتطلعات الشعب المصري العظيم، هذا الشعب الذي خرج منذ عامين – تقريباً – معبراً عن إرادته، ثائراً على الفساد والتزوير والظلم والتبعية، وأراد الله سبحانه وتعالى لهذا الشعب أن تنجح ثورته وأن تخطو مصر وشعبها إلى الأمام، وأن تقترب من تحقيق الآمال في مستقبل أفضل يرجوه ويتمناه لها كل شقيق وصديق. ولا ريب في أنكم تتفقون معي على أن استعادة مصر لدورها الحيوي ولمكانتها المستحقة في المجتمع الدولي، إنما هو إضافة إلى رصيد العالم العربي وإلى العمل العربي المشترك على كافة أصعدته، وتعزيز لقوة أمتنا العربية في دفاعها عن قضاياها وأمنها وتحقيق مصالحها. ومن هذا المنطلق وبهذه الروح الجديدة، تتطلع مصر إلى العمل مع أشقائها العرب، ليس لمواجهة التحديات التي تواجه هذه الأمة فحسب، وإنما – أيضا – لاستغلال الفرص المتاحة، والتي يمكن من خلالها الوصول إلى ما تتطلع إليه الدول العربية من تنمية لصالح مواطنيها ومن تكامل حقيقي فيما بينها، وأن تنال أمتنا العربية قدرها الذي تستحقه بين أمم العالم والذي انتظرته شعوبها طويلاً.

إن تبني الدول العربية لعقد سلسلة قمم تنموية اقتصادية واجتماعية ينم عن إدراكها المتزايد لأهمية دفع التعاون وتوثيقه فيما بينها في هذه المجالات، كما يشير – أيضا – إلى تقديرها لمحدودية النتائج التي تحققت من خلال الآليات القائمة حتى ذلك الحين في كل المجالات، دون أن ينتقص ذلك من حسن النوايا أو جهود القائمين على تلك الآليات، ولا شك أن ما تحقق خلال الدورتين السابقتين على مستوى البرامج والمشروعات جدير بالإشادة، لاسيما المبادرات التي استهدفت قطاعات بعينها، وعلى رأسها مبادرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت

الشقيقة، بشأن الموارد المالية اللازمة لدعم وتمويل مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي. كما أن برنامج أعمال هذه الدورة الثالثة يتضمن بدوره بنوداً وموضوعات ينبغي بحق أن تكون موضع البحث ثم التنفيذ والمتابعة الحثيثة، سواءً في شقه الاقتصادي الذي يشمل الاستثمار والطاقة بكل أنواعها، وخاصة الطاقة الجديدة والمتجددة ويشمل الأهداف التنموية لهذه المرحلة وما بعدها، أو في شقه الاجتماعي الذي يتناول الحد من البطالة ومكافحة الفقر ويتناول التعليم والرعاية والصحية، فنحن نريد وطناً عربيا خالياً من الأمية والفقر والمرض.

وفي نفس الوقت، فلعلكم تتفقون معي على أنه من المهم أن تتولى قمتنا صياغة الخطوط الإرشادية، وتنسيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتوجيه تلك الجهود على نحو يقودنا في خلال إطار زمني مقبول محدد إلى مزيد من التكامل والتعاون في الإطار الاقتصادي، حتى لا يبقى العمل العربي المشترك رغم تعاقب الأجيال يراوح مكانه، خلافاً للتوقعات التي تبدو نتيجة طبيعية، بل ومتيقنة، لتوافر المقومات التي تجمع بين الدول العربية: كالدين؛ واللغة؛ والتاريخ؛ والجغرافيا؛ والثقافة؛ والأهداف المشتركة، لاسيما إذا ما قورنت الحالة العربية بالتطورات والنجاحات التي حققتها أقاليم ومناطق أخرى في العالم، سواءَ في القارة الأوروبية أو آسيا أو الأمريكيتين.

إن مسيرة العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي والتي بدأت منذ منتصف القرن الماضي، شهدت انتشاراً واسعاً للمؤسسات والمنظمات وتوقيع عدد من الاتفاقيات، لكن هذه المسيرة – بمقياس أبسط الإنجازات وهو معدل التجارة بين الدول العربية – لم تحقق سوى النذر اليسير مما تحقق لتجمعات إقليمية أخرى خلال فترات زمنية أقصر.

علينا جميعاً – أيها الإخوة – أن نستغل ما يتوافر لدينا من مقومات التكامل في الموارد الطبيعية والبشرية واختلاف في المناخ وتنوع، لإقامة السوق العربية المشتركة

التي مثلت لسنوات هدفاً طموحاً لشعوبنا، وأن نسارع في هذه الخطى لنلحق بمجموعات إقليمية أخرى وصلت إلى تحقيق هذا التكامل الاقتصادي رغم اختلافات شعوبها في العرق والدين واللغة، ووجود حدود طبيعية تعوق انسياب حركة السلع والأفراد بينها.

وما أقصده من هذا المثال، ودون الدخول في الأسباب التي تقف وراء القصور في مجال التجارة البينية العربية تحديدا، ما أقصده أن توافر الهياكل في صورة المؤسسات أو الاتفاقيات قد لا يجدي وحده لتحقيق الآمال، وأن الأمر منوط بوجود إرادة سياسية تكفل وضع برامج زمنية محددة في نطاق أشمل في رؤيتها وأوضح في صياغتها للأهداف المرحلية والنهائية، مع أهمية وجود آليات واضحة يتفق عليها للتنفيذ وقابلة دائماً للمراجعة والتصحيح.

أصحاب الجلالة والفخامة،

السيدات والسادة الأعزاء،

إن إمكانيات وموارد الدول العربية كبيرة وليست خافية على أحد، وفي مقدمتها الموقع الجغرافي شديد الخصوصية، وامتلاكنا للعديد من مصادر الطاقة، سواء التقليدية أو المتجددة، وإطلال الدول العربية على ممرات هامة للتجارة العالمية، هذا إلى جانب المساحة الشاسعة ووفرة المياه في العديد من الدول العربية، وكذلك عدد السكان الذي يمثل سوقاً ذات درجة عالية من التجانس الثقافي، ونسبة مرتفعة من القوى العاملة الشابة تفوق مثيلتها عالمياً، ومع استمرار اعتماد الاقتصاد العالمي على النفط كمصدر للطاقة، ستستمر الدول العربية في موقعها المتقدم من حيث الإنتاج والاحتياطيات المؤكدة، فضلاً عن العديد من الموارد والثروات الطبيعية الأخرى.

لكن التحديات الاقتصادية والاجتماعية المشتركة التي تواجهها الدول العربية بدورها جسيمة والمشكلات كثيرة ومتنوعة، ولا شك أن التعامل معها من خلال جهود

متضافرة أكثر جدوى من محاولة مواجهتها على انفراد، ولعل من بين أبرز تلك التحديات المشتركة ما يلي:

أولاً: كيفية التعامل مع الآثار السلبية للعولمة ومن بينها: المنافسة القوية من جانب الصادرات الأقل تكلفة، وتراجع الاعتماد على القاعدة الوطنية للبحث العلمي والتطوير، في ظل رخص وسهولة استيراد التكنولوجيا الحديثة الجاهزة.

ثانياً: ضعف حركة البحث العلمي في الدول العربية واتساع الفجوة المعرفية بينها وبين العالم ودول الجوار غير العربية، فما تنفقه الدول العربية على البحث العلمي يتراوح ما بين 1.01% من الناتج المحلي، في حين أن متوسط هذه النسبة عالمياً 2.2%، بل وتزيد في بعض الدول على 3 % ويتصل بذلك بطبيعة الحال ضعف حركة النشر العلمي وبراءات الاختراع.

ثالثاً: دراسة كيفية التنسيق في مواجهة الاضطرابات المالية الدولية والتقلبات في أسعار صرف العملات.

رابعاً: التصدي لمشكلة البطالة المرتفعة، خاصة بين الشباب العربي مقارنة بدول أخرى في العالم، فعدم تمكن الشباب من ممارسة حقه في العمل يولد لديه مشاعر الإحباط التي تجنح بالبعض إلى السلوك العنيف أو العدائي تجاه المجتمع.

خامساً: ضرورة رفع نوعية التعليم وتوثيق صلة العملية التعليمية بالمجتمع وحركة العمل والإنتاج فيه، وأهمية وضرورة التدريب والتأهيل، وهو ما ييسر عملية الانتقال من مرحلة التعليم إلى سوق العمل، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالتعليم الفني لما تعانيه دولنا العربية من نقص واضح في الكوادر الفنية المؤهلة.

سادساً: تجاوز إشكاليات موقع المرأة في المجتمع ودورها في التنمية بحيث يتسنى إضافة جهدها إلى التنمية كشريك فيها وبما يتيح لها نصيباً عادلاً من عوائدها.

سابعاً: إدارة عملية الإصلاح والتطوير من خلال تحقيق توافق مجتمعي بشأنها، خاصة فيما يتعلق بتبني السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

ثامنا: توفير الموارد المائية اللازمة لدعم النمو ولتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان، خاصة في ظل الحاجة الملحة لإنتاج الغذاء محلياً لسد الفجوة الغذائية، ولتحقيق ذلك الهدف يتعين علينا إيلاء الاهتمام للاستغلال الأمثل للمياه الجوفية ومياه الأمطار، وإنشاء السدود وتحلية مياه البحر، واستخدام الوسائل الحديثة في الزراعة والري.

تاسعاً: التعامل مع التحديات التي تواجهنا في طريق التنمية المستدامة وموقعنا من النقاش الدولي حولها في أعقاب دعوة مؤتمر الدوحة للتغير المناخي، للتفاوض على اتفاق دولي جديد بنهاية العقد الجاري يتضمن التزامات جديدة على الدول. وعليه فإنني أدعو إلى إطلاق مبادرة عربية لمتابعة تناول قضية مفاوضات التنمية المستدامة، والسعي لتنسيق الموقف العربي من خلال تشكيل مجموعة مفاوضين عرب، ومجلس وزاري عربي للتنمية المستدامة، وتناول تلك القضية بصفة منتظمة ضمن بنود القمم العربية التنموية ومنها هذه القمة.

إن التحديات الاقتصادية العديدة التي تواجه عالمنا العربي، تفرض علينا تفعيل الآليات العربية لمساعدة الأشقاء وفي مقدمتها صندوق النقد العربي، خاصة في الوقت الذي تواجه فيه عدد من الدول العربية تحديات اقتصادية وسياسية، في عالم متغير بات من الصعب التنبؤ بحالته الاقتصادية في المستقبل.

لقد بدأت الدول العربية تجارب العمل المشترك في ظروف عالمية وإقليمية معقدة، لم تتح الفرصة لها للتعامل مع المصالح الاقتصادية بأسلوب أكثر عمقا، لتنفيذ خطوات عملية وعلمية مدروسة لقيام نظام اقتصادي مشترك. ومع وجود جامعة الدول العربية، برزت أهمية استكمال الأبعاد الاقتصادية للعمل العربي بالتزامن مع ازدياد

التحديات، بل والتهديدات التي يواجهها النظام العربي، ومن ثم، فإن التوجه نحو إنشاء نظام اقتصادي عربي بات أمراً لازماً لتحقيق المنفعة للجميع، وأمراً حتمياً لدرء التهديد. إن الفرص التي يتيحها العمل الاقتصادي العربي المشترك لا تنحصر في تحقيق الرفاهية للمواطنين وتحسين مكانة الدول العربية على الصعيد الدولي، وإدماجها في الاقتصاد العالمي على أساس أفضل فحسب، بل إن هناك – أيضاً – عوائد إستراتيجية على رأسها جسر الفجوة بين الوطن العربي ومحيطه الإقليمي، فضلاً عن أن تحقيق التنمية المستدامة من خلال العمل المشترك من شأنه تأكيد هوية الإقليم العربي وإبراز أنها تقوم على مصالح حقيقية مشتركة، وعلى أهداف يتم تحقيقها عبر تعبئة الموارد والقدرات في إطار متفق عليه. لا يمكن أن نعمل منفردين، لابد من أن نتعاون معا من أجل مستقبل أفضل لنا جميعا. إن الأمة العربية بهويتها لا تقوم فقط على اللغة والثقافة، أو على استدعاء الماضي الزاهر دونما قدرة على التأثير في الحاضر وفي صياغة المستقبل.

أصحاب الجلالة والفخامة،

السيدات والسادة،

إنني على ثقة من أن مصر التي حرصت دوماً على دفع مسيرة العمل العربي المشترك في كل المجالات وخاصة في المجال الاقتصادي لقادرة – بعون الله – على المساهمة بكفاءة وقوة في هذه المسيرة الآنية، على الرغم من التحديات التي تواجهنا بعد ثورة 25 يناير العظيمة، وأود في هذا الصدد أن أؤكد على ما يلي:

- إن مصر التي تحرص على أمن واستقرار جميع الدول العربية والتي تقف مع كل الأشقاء جنباً إلى جنب لدرء أي تهديد لأمنهم، لهي في حاجة – أيضا – إلى أشقائها في مجالات الاستثمار والاقتصاد، وهذا ضمن أمنها وأمن أشقائها أيضا.

- إن الاقتصاد المصري متعدد القطاعات، ويتمتع بأسس ومقومات قوية، تتيح له إمكانية تحقيق معدلات نمو مرتفعة على مدار السنوات القادمة بإذن الله.
- وتسعى مصر الآن مع المؤسسات المالية الدولية إلى التوصل لاتفاق حول مساندة الاقتصاد المصري، يقوم على تصور وطني يحوز على توافق شعبي، الأمر الذي من شأنه أن يوفر مناخاً ملائماً لتحقيق تقدم ملموس في قطاعات الاقتصاد المختلفة.
- إن هذا المناخ الإيجابي الذي نتطلع إلى توفيره، متواكباً مع مزيد من الشفافية والضمانات القانونية، لهو الحافز الأمثل لجذب مزيد من الاستثمارات الجادة التي نهدف إلى حماية القائم والقادم منها عبر إصلاحات وإجراءات توفر مزيداً من الفرص السانحة التي تحقق عائداً كبيراً للجانبين، للمستثمرين ولمصر وشعبها على حد سواء.

أصحاب الجلالة والفخامة،

الإخوة الأعزاء،

إن الحوار بشأن كيفية الارتقاء بالعمل العربي المشترك في المستقبل القريب لا ينبغي أن يصرفنا عن التعامل مع مشكلات آنية للشعب الفلسطيني الشقيق جراء ما يتعرض له من ممارسات تعسفية، ولعل من أبسط مظاهر إبداء تكاتفنا وعزمنا على العمل معاً هو المسارعة إلى توفير الاحتياجات المالية العاجلة للحكومة الفلسطينية حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها إزاء مواطنيها، كما أن علينا – أيضاً – وبالتوازي مع ذلك أن نحث الدول المانحة والمجتمع الدولي على اتخاذ خطوات مماثلة، فضلاً عن التحرك لوضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني من جراء الاحتلال. إذ لا ينبغي أبداً أن يضام هذا الشعب لمجرد أنه يطالب بحقه في الحياة الكريمة، أو أن يعاقب على سعيه الذي طال للمطالبة بحقه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة الكاملة.

ولا يمكننا عند الحديث عن معاناة الشعوب العربية، إغفال معاناة أشقائنا في سورية، والذين يتعرضون، ليس فقط إلى القتل والتدمير بصورة وحشية من قبل النظام وأعوانه، بل – أيضا – إلى معاناة في حياتهم اليومية وتدمير لبنيتهم الأساسية، بما ينعكس سلباً على الاحتياجات الإنسانية الأساسية ويقوض فرص تحقيق التنمية المستدامة ويتطلب جهداً كبيرا بعد انتهاء الصراع لتحقيق ما يصبو إليه الشعب السوري.

أيها الإخوة جميعا، إن مسؤوليتنا جميعاً تجاه الشعب السوري تحتم علينا سرعة الحركة مع المجتمع الدولي، لوقف نزيف الدم السوري، وإنهاء هذه الحقبة من حكم النظام الحالي في سورية، وتمكين الشعب السوري من اختيار قيادته ونظامه بإرادته الحرة، وهذا ما نسعى إليه الآن على كل الأصعدة.

كما لا يجب أن نغض الطرف عن حاجتنا إلى بلورة أفكار تتيح إعادة إدماج الشعوب العربية التي عانت أو مازالت تعاني من تبعات أوضاع صعبه سواءً من جراء الحروب أو الكوارث الطبيعية أو غيرها، وذلك من منظور تنموي وليس من منطلق تقديم المساعدات العاجلة فحسب، لاسيما وأن جهات خارجية سارعت أو تسارع إلى صياغة سياسات للتعامل مع أوضاع أشقاء لنا مروا أو يمرون بتلك المحن، لكن مثل تلك السياسات، مع تقديرنا الكامل، لن تحقق أهدافنا الإستراتيجية من إعادة التأكيد على التضامن العربي من المنظور التنموي.

وأود أن أؤكد على أننا لا نوافق أبدا على التدخل العسكري في مالي؛ لأن هذا من شأنه أن يؤجج الصراع في هذه المنطقة، ولابد من أن يكون التدخل سلميا وأن يكون تنمويا، وأن تصرف الجهود والأموال إلى التنمية. لا نقبل أبدا أي تطرف أو عنف أو عدوان على الآمنين، ولكننا لا نريد أبدا – أيضا – أن نخلق بؤرة جديدة من الصراع الدامي في وسط أفريقيا تعزل ما بين الشمال العربي وبين عمق أفريقيا لهذا الشمال العربي.

وأود بهذه المناسبة أن أقول لكم، بل أطلب منكم أن نقف إلى جوار الجزائر في ما وقع فيها، وأن نكون دائما ضد كل من يحاول أن يعتدي على استقلال أو إرادة أو أمن أي قطر من أقطارنا العربية، هذا موقف حساس ودقيق، فارق بين أن نقف ضد العدوان العسكري أو التدخل العسكري في مالي وأن نكون إلى جوار الشقيقة الجزائر في ما هي فيه، درءا لأي مفسدة أو جرا لأي صراع يهدد أمن أي دولة عربية.

أيها الإخوة الكرام،

الحضور الكرام،

أتوجه إلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز:

يسعدني باسم جمهورية مصر العربية رئيس الدورة الثانية للقمة العربية التنموية أن أدعو المملكة العربية السعودية لرئاسة هذه القمة في دورتها الثالثة، ويقيني أن المملكة العربية السعودية تحت القيادة الرشيدة لخادم الحرمين الشريفين جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز بما يتمتع به من رؤية ثاقبة، خير من يقوم بهذه المهمة، وأن المملكة لن تألو جهداً كي تضيف خلال هذه الدورة الثالثة إلى لبنات العمل العربي الاقتصادي والتنموي المشترك. وإني على يقين أن هذه الدورة – إن شاء الله – ستكون إنشاء الله إضافة إلى ما سبق، بل أقوى وأنجع بتعاوننا جميعا.

أشكركم جميعا.

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

خامساً:

كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية
في الجلسة الافتتاحية
ألقاها بالنيابة عنه
صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز آل سعود
ولى العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين

يشرفني أن القي كلمة سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود – حفظه الله – أمام هذا الجمع الكريم، وفيما يلي نصها:

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو..،

أصحاب المعالي والسعادة..،

الحضور الكريم..،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدني باسمي وباسم كافة أفراد الشعب السعودي، أن أرحب بكم في بلدكم الثاني المملكة العربية السعودية، متمنياً لكم طيب الإقامة، وراجياً من الله العلي القدير أن يكلل أعمال قمتنا هذه بالتوفيق والنجاح، لما فيه خير أمتنا ورخاء شعوبنا. ولا يفوتني بهذه المناسبة، أن أشكر أخي فخامة الرئيس محمد مرسي على ما بذلته جمهورية مصر العربية الشقيقة من جهد بنّاء أثناء رئاستها للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية الثانية.

أيها الإخوة:

إن المرحلة الحالية والدقيقة التي تمر بها أمتنا العربية، تتطلب منا جميعاً التكاتف وتكثيف الجهود الجادة والمخلصة من أجل التغلب على التحديات التي تواجهنا، والسعي نحو تعزيز العمل العربي المشترك، وبما ينعكس إيجابياً وبشكل ملموس على حياة المواطن العربي، ويحقق له الرفعة والرقي والعيش الكريم.

أيها الإخوة:

إن القضايا التنموية الملحة التي تواجه دولنا ازدادت صعوبةً وتعقيداً مع التطورات الأخيرة التي يشهدها عالمنا العربي، ومن ذلك قضايا هامة كالفقر والبطالة والمرض، مما يستدعي معه بذل كافة الجهود والاتفاق على أفضل السبل لمواجهتها والقضاء عليها.

وفي هذا الشأن، فإننا نؤكد على أهمية الدور الذي تضطلع به مؤسسات العمل العربي المشترك وأهمية دعمها وتعزيز قدراتها من أجل تمكينها من أداء الدور المناط بها بكفاءة أكبر في المشاركة الفعالة بتنفيذ المشروعات العربية المشتركة، وخاصة تلك التي تم الاتفاق عليها في القمتين السابقتين.

وإنني من أجل ذلك أنتهز هذه المناسبة، لأدعو إلى زيادة رؤوس أموال المؤسسات المالية العربية وبنسبة لا تقل عن خمسين في المئة من قيمتها الحالية، حسبما يراه محافظو تلك المؤسسات، وذلك لتتمكن من مواكبة الطلب المتزايد على تمويل المشروعات التنموية العربية ودعم الدول العربية، وخاصة الأقل نموا منها.

كما أدعو كذلك إلى زيادة رؤوس أموال الشركات العربية المشتركة القائمة، وبنسبة لا تقل – أيضا – عن خمسين في المئة من قيمتها الحالية، حسبما تقترحه مجالس إدارات تلك الشركات، من أجل توسيع أعمالها وتعزيز مشاركتها مع رؤوس الأموال العربية من القطاع الخاص.

ويسرني أن أعلن عن استعداد المملكة العربية السعودية للمبادرة بدفع حصتها في الزيادة التي يتم الاتفاق عليها.

أيها الإخوة:

إن دور القطاع الخاص في الاقتصاد العالمي آخذ في التزايد، والقطاع الخاص العربي مدعو لأخذ زمام المبادرة في قيادة قاطرة النمو في العالم العربي، من خلال

زيادة حجم التبادل التجاري والاستثماري العربي البيني، وعلى الحكومات العربية بذل كافة الجهود لتذليل العقبات التي تعترض مسار القطاع الخاص العربي، وتهيئة المناخ المناسب لتشجيع انسياب الاستثمارات العربية البينية.

ومن أجل هذا الهدف، فإنني أدعو إلى إقرار الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية بصيغتها المعدلة المدرجة على جدول أعمالنا، والتي نأمل أن تشكل عامل جذب للاستثمارات العربية بما توفره من تسهيلات وضمانات، وأدعو رجال الأعمال والمستثمرين العرب إلى اغتنام هذه الفرصة، والعمل على الاستفادة مما توفره لهم هذه الاتفاقية من مزايا.

أيها الإخوة:

إن مستوى التبادل التجاري بين دولنا لا يرقى إلى مستوى إمكاناتنا وطموحاتنا، مما يتطلب منا جميعاً العمل الجاد والمخلص لبناء التكامل الاقتصادي العربي المنشود.

وعليه، فإنني أدعو إلى ضرورة استكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قبل نهاية عامنا هذا، والعمل على إتمام باقي متطلبات الاتحاد الجمركي العربي وفق الإطار الزمني الذي تم الاتفاق عليه سابقاً، وصولاً للتطبيق الكامل له في عام 2015م.

كما أنني أرحب بمبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية التي أطلقتها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في سبيل دعم المساعي لزيادة حجم التبادل التجاري العربي البيني، وأعلن عن استعداد المملكة العربية السعودية لدعم هذه المبادرة والمساهمة في موازنتها، وبما يمكنها من الانطلاق ووضعها موضع التنفيذ بأسرع وقت ممكن.

وفي الختام أجدد الترحيب بكم، متمنياً لأعمال قمتنا هذه النجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.،،،

سادساً:

كلمة السيد د. نبيل العربي
الأمين العام لجامعة الدول العربية
في الجلسة الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، رئيس القمة العربية التنموية،
صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز آل سعود،
ولي عهد المملكة العربية السعودية، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع،
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،
أصحاب المعالي والسعادة،
السيدات والسادة،

يسعدني في البداية أن أعرب عن بالغ الشكر والتقدير للمملكة العربية السعودية على ما وفرته من رعاية وإمكانيات مقدرة لإنجاح القمة العربية التنموية الثالثة، وأهنئ بهذه المناسبة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، على توليه رئاسة القمة، وقيادة مسيرة العمل العربي التنموي، والدفع به نحو تحسين معيشة المواطن العربي.

وأتقدم باسمي وباسم جميع زملائي وزميلاتي في جامعة الدول العربية بجزيل الشكر والتقدير إلى فخامة الرئيس د. محمد مرسي على كل ما قدمته مصر من جهود مقدرة أثناء رئاستها للقمة الثانية.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

تنعقد هذه القمة في مرحلة تشهد فيها المنطقة العربية تحولات كبرى، وتتطلع الشعوب العربية إلى إصلاح أوضاعها، وتطوير مجتمعاتها، وتحقيق التنمية المستدامة، وكذلك العدالة الاجتماعية. ومن هذا المنظور تسعى جامعة الدول العربية جاهدة إلى وضع البرامج والمشروعات التي تمثل أولوية للعمل التنموي العربي المشترك، وتأخذ في الاعتبار أسباب الحراك الذي تشهده المنطقة والمطالب المشروعة للشعوب العربية.

وفي هذا السياق، شرعت الأمانة العامة في عملية تطوير الجامعة العربية وأجهزتها ومنظماتها المتخصصة، وسوف أعرض على القمة العادية المقبلة – إن شاء الله – في دولة قطر بعض الأفكار التي تمثل أولويات لعملية التطوير، وآمل أن تنظر فيها القمة وتتخذ القرارات المناسبة للشروع في التنفيذ، وفي هذا الإطار الزمني المحدد. ومن جانب أخر بدأ تطوير الهيكل التنظيمي للأمانة العامة وأنظمتها، بحيث تكون قادرة على مواكبة المهام والمسؤوليات الجديدة التي فرضتها التغيرات داخل المجتمعات العربية، بما يحقق طموحات المواطن العربي، وبهدف تحسين الأداء ورفع الكفاءة.

السيدات والسادة،

إن المنطقة العربية في حاجة إلى مزيد من المبادرات التي تسهم بشكل فاعل ومباشر في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ولابد هنا من الإشادة بالمبادرة التي تقدمت بها المملكة العربية السعودية والتي تفضل صاحب السمو الملكي وأشار إليها في كلمته منذ دقائق. وأود– أيضا – الإشادة بمبادرة حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت حول المشروعات المتوسطة والصغيرة، وحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين باحتضان مملكة البحرين لمشروع البورصة العربية المشتركة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

أصدر مجلس وزراء الخارجية العرب في 2012/11/17 قرارا هاما بتغيير منهج معالجة القضية الفلسطينية تغييراً شاملاً، بحيث يركز المجتمع الدولي ممثلا في مجلس الأمن على إنهاء النزاع برمته – وليس على إدارته – عن طريق إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة في إطار زمني محدد، وذلك بدلا من أسلوب إدارة الأزمة المتبع منذ أكثر من عشرين عاماً والذي ثبت عدم جدواه، وهذا الأمر يتطلب تحركاً دبلوماسياً عربياً واسع

النطاق، وخاصة مع المجموعات السياسية والجغرافية والدول الفاعلة لمساندة الموقف العربي في مجلس الأمن لمتابعة التنفيذ في هذا الإطار الزمني المحدد، وإلى أن يتحقق ما يسفر عنه هذا التوجه الجديد – وكلنا نعلم أن هذا لن يكون أمراً سهلاً، فلابد من مواجهة الآثار الاجتماعية والصحية الناجمة عن العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو أحد الأهداف الرئيسية التي تعمل عليها أجهزة الجامعة ومجالسها الوزارية ومنظماتها المتخصصة ذات الصلة. وهنا أطالب كافة الشركاء الإقليميين والدوليين بمواصلة جهودهم للتخفيف من وطأة الاحتلال والعدوان الإسرائيلي الغاشم على الأراضي الفلسطينية، وما ينتج عنه من آثار بالغة الخطورة على الشعب الفلسطيني الشقيق، وفي مقدمتها صعوبة تقديم الخدمات الرئيسية والاحتياجات الضرورية، علاوة على ازدياد نسب الفقر والبطالة والإعاقة. وفي هذا الإطار، فإن الإدانة الدولية لإسرائيل لحجبها الأموال الفلسطينية المستقطعة كضرائب لا تكفي، فلابد من اتخاذ إجراءات عملية تجاه إسرائيل لتحويل هذه الأموال المستحقة التي تشكل ركنا أساسياً في الاقتصاد الفلسطيني، وحجزها يلحق ضرراً بالغاً ومباشراً على القوت اليومي للمواطن الفلسطيني.

وأود بهذه المناسبة توجيه الشكر لخادم الحرمين الشريفين على مساهمة المملكة العربية السعودية في شبكة الأمان المالية الفلسطينية، ونتطلع إلى استكمال بقية الدول العربية للوفاء بالتزاماتها في هذا الشأن.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

وعلى صعيد البحث عن حل للأزمة السورية، أجد نفسي مضطرا إلى أن أقر بأن جميع الاتصالات التي أجراها الممثل الخاص السيد الأخضر الإبراهيمي لم تثمر حتى الآن عن أي بارقة أمل في وضع هذه الأزمة على طريق الانفراج، وبدء المرحلة الانتقالية التي تقررت منذ أكثر من ستة أشهر. وأمام هذا النزيف اليومي لدماء السوريين، وقصف تراثهم وأبنيتهم، ونزوح وتشريد الآلاف منهم، اسمحوا لي بمناسبة هذا التجمع

رفيع المستوى للقادة العرب، أن أضع أمام هذا المحفل طرحاً ضرورياً في ظل استمرار هذا الجمود، ويتلخص في نقطتين: الأولى، دعوة مجلس الأمن بأن يجتمع فورا ويصدر قرارا ملزما بوقف فوري لإطلاق النار حتى يتوقف شلال الدم في سورية، الثانية، وهي مرتبطة لزاما بالنقطة الأولى، إنشاء قوة مراقبة دولية للتحقق من أن القتال قد توقف، حتى يمكن أن تتحقق طموحات ومطالب الشعب السوري الذي انتفض منذ عامين من اجلها.

ومن جهة أخرى، فإن تفاقم المأساة السورية، وتردي الأوضاع الإنسانية، حدا بمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية في دورته الاستثنائية التي عقدت أعمالها في الأسبوع الماضي إلى اتخاذ قرار بإيفاد بعثة إلى دول الجوار لسورية للوقوف على أوضاع النازحين وتحديد احتياجاتهم، وسوف تبدأ مهمة هذه البعثة خلال هذا الأسبوع، تمهيداً لعرض الأمر على "مؤتمر الكويت الدولي للمانحين للشعب السوري" الذي تفضل سمو أمير دولة الكويت ودعا إليه في نهاية شهر يناير الجاري، وذلك لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتلبية تلك الاحتياجات العاجلة والملحة.

وفي هذا الإطار لابد من الإشارة إلى ما تتعرض له الجمهورية الجزائرية الآن كما جاء في كلمة فخامة الرئيس محمد مرسي، والإعراب عن تضامننا مع الجزائر الشقيقة في مواجهة الأعمال الإرهابية.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

لا شك في أن التطورات السياسية في المنطقة أثرت سلباً على تدفق الاستثمار إلى الدول العربية، لذا كان من الأهمية النظر في تعديل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال في الدول العربية، والمرفوعة للقمة لاعتمادها في صيغتها المعدلة، بحيث تتواءم مع المتغيرات الجديدة على الساحتين الإقليمية والدولية، ولتوفير المناخ الملائم لزيادة الاستثمارات العربية، والمساهمة في توجيها إلى داخل المنطقة العربية، بهدف الحد من البطالة والفقر، ورفع مستوى المعيشة.

ومنذ انطلاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 1996، تعمل الأمانة العامة للجامعة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على متابعة وضع الأطر والآليات اللازمة لاستكمال متطلبات المنطقة وفق التوقيتات المحددة لذلك. وعلى الرغم من الجهود المبذولة، فلا تزال هناك بعض المعوقات التي يتعين على الدول العربية الأعضاء معالجتها، ومن أهمها: عدم الانتهاء من قواعد المنشأ العربية، وتهيئة البنية الملائمة للانتقال إلى الاتحاد الجمركي العربي، والذي يجرى حاليا متابعة تنفيذ كافة الإجراءات لاستكمال متطلباته تمهيدا لإطلاقه بعد عامين.

كما يمثل موضوع الطاقة المتجددة أحد المشروعات الهامة المعروضة على القمة، من خلال وثيقة الإستراتيجية التي ترسم رؤية مستقبلية للوطن العربي في مجال الطاقة المتجددة إلى آفاق عام 2030، وباعتماد سياسات وطنية وإقليمية تساهم في تهيئة المناخ لتطوير التقنيات وتعزيز آليات التعاون الإقليمي والدولي، وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تطور استخدامات الطاقة المتجددة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

هناك حوار عالمي سوف يبدأ بعد إجراء تقييم لمدى تنفيذ الأهداف التنموية للألفية، بهدف وضع الأولويات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة ما بعد عام 2015. وانطلاقاً من ضرورة وضع رؤية عربية تمثل أولويات المنطقة في هذا الحوار العالمي المنتظر نحو التنمية المستدامة، معروض على جدول أعمال القمة نتائج أعمال "المؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية"، والتي تضمنت تصوراً للتحرك المطلوب لبلوغ الأهداف التنموية للألفية لعام 2015، وما بعدها، وأولويات المنطقة في هذا الحوار العالمي للتنمية، وآمل أن يتم اعتمادها من القمة والتوجيه برفعها إلى المؤتمر العام رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة.

إن تحسين صحة المواطن العربي والتصدي للأمراض يُعد من القضايا الحيوية في العالم العربي، ومن هنا تبرز أهمية خطة العمل التي تم اعتمادها في الرياض في "المؤتمر الدولي لأنماط الحياة الصحية والأمراض غير السارية في العالم العربي والشرق الأوسط" في سبتمبر 2012، ومرفوع – أيضا – إلى مقامكم نتائج هذا المؤتمر للنظر في توجيه كافة الأجهزة ذات العلاقة بتنفيذ هذه الخطة الهامة، وبما يسهم في تعزيز الصحة كمحور للتنمية.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

أخذا في الاعتبار الدور الفاعل للقطاع الخاص العربي، نظمت الأمانة العامة للجامعة بالتعاون مع الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في البلاد العربية، ومجلس الغرف السعودية مؤخرا، منتدى القطاع الخاص العربي الذي عقد بالرياض، وشارك فيه حوالي ألف من رجال الأعمال، وطرح مشروعات في مجالات التنمية الزراعية، وتنمية الاتصالات وقواعد المعلومات، والثقافة والتعليم، والاقتصاد المعرفي وتنمية الابتكار والإبداع، ومكافحة البطالة، وتسهيل التجارة.

كما نظمت الجامعة في نفس الفترة بالقاهرة أعمال منتدى الشباب العربي الثالث تحت عنوان "الشباب العربي: نحو تنمية مستدامة"، وكذلك منتدى المجتمع المدني العربي الثالث تحت عنوان "منظمات المجتمع المدني المعنية بالتنمية الاجتماعية وعمليات الإغاثة والمساعدات الإنسانية".

ونتائج هذه المنتديات معروضة الآن على القمة لتبنيها، وتأكيد الحرص على الاهتمام بالقطاع الخاص والشباب ومنظمات المجتمع المدني بوصفهم شركاء رئيسيين في منظومة العمل العربي المشترك، تحقيقا للتنمية الشاملة في المنطقة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إنني على ثقة في أن مقررات قمة الرياض ستشكل إضافة بارزة لتعزيز العمل التنموي العربي، آملا أن تساهم نتائج هذه القمة في إحداث التغيير المنشود الذي تتوق إليه الدول العربية لتحقيق طموحات شعوبها في التنمية المستدامة، وبناء المستقبل الأفضل للأجيال القادمة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سابعاً:

قائمة أسماء رؤساء وفود
الدول العربية المشاركة في القمة

قائمة أسماء رؤساء وفود الدول العربية
المشاركة في القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية
(الدورة الثالثة)
مُرتبة حسب الحروف الهجائية لأسماء الدول الأعضاء

- صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم .....ملك المملكة الأردنية الهاشمية
- سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم .....عضو المجلس الأعلى – حاكم إمارة دبي نائب رئيس مجلس الدولة – رئيس مجلس الوزراء – دولة الإمارات العربية المتحدة
- حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة ..ملك مملكة البحرين
- فخامة الرئيس محمد منصف المرزوقي.....رئيس الجمهورية التونسية
- سعادة السيد عبد القادر بن صالح .....رئيس مجلس الأمة – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- فخامة الرئيس إسماعيل عمر جيلة .....رئيس جمهورية جيبوتي
- صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز آل سعود...ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، بالنيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود – المملكة العربية السعودية
- فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير .....رئيس جمهورية السودان
- ..... .الجمهورية العربية السورية
- فخامة الرئيس حسن شيخ محمود .....رئيس جمهورية الصومال
- السيد الدكتور خضير الخزاعي.....نائب رئيس جمهورية العراق
- صاحب السمو السيد شهاب بن طارق آل سعيد.....مستشار جلالة السلطان – سلطنة عمان
- فخامة الرئيس محمود عباس .....رئيس دولة فلسطين
- حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ...أمير دولة قطر
- فخامة الرئيس د. إكليل ظنين .....رئيس جمهورية القمر المتحدة
- صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح.....أمير دولة الكويت
- دولة الرئيس نجيب ميقاتي .....رئيس مجلس الوزراء – الجمهورية اللبنانية
- السيد الدكتور الصديق عبد الكريم عبد الرحمن كريم ..النائب الأول لرئيس وزراء الحكومة الليبية
- فخامة الرئيس د. محمد مرسي .....رئيس جمهورية مصر العربية
- صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الرشيد .....المملكة المغربية
- فخامة الرئيس محمد ولد عبد العزيز.....رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية
- فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي .....رئيس الجمهورية اليمنية